وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - يحيى فارس - المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة تاريخ

الدولة العثمانية
من خلال كتابات وجيه كوثراني

مذكرة تخرج للحصول شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م

إعـــداد الطا لبتين:

- زبيدة كشاد
- جويدة بلمجاهد

إشـراف الأستـــــاذ(ة):

- حميد قريتلي

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2019-2020م

شكر وعرفان

نشكر أولا وقبل كل شيء الله رب العالمين الذي خلق وهدى وأنعم علينا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى .

فالحمد لله على توفيقه وعونه لنا في إنجاز وإتمام هذه المذكرة .

ثم نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة التاريخ بجامعة المدية .

كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور الغالي غربي الذي فتح لنا مكتبته وقدم لنا بعض النصائح والتوجيهات وإلى موظفي مكتبة الجامعة لكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .

كما نشكر الأستاذ حميد قريتلي الذي أشرف على مذكرتنا وتركه العمل بين أيدينا دون تقييد والمواصلة في العمل رغم الظروف التي مرت علينا.

وإلى كل من دعا لنا وساعدنا على إتمام هذا العمل وجزاهم الله عنا كل خير .

الإهداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما .

إلى أختي التوأم وردة .

إلى البرعمين محمد الأمين ورانيا .

إلى أخي رشيد وتمنياتي له كل التوفيق في شهادة البكالوريا .

إلى أخواتي و أبنائهم

إلى صديقة الدرب الطويل فتيحة

أهدي هذا العمل المتواضع

زبيدة كشاد .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" الآية 23 من سورة الإسراء

إلى الذي علمني علم الأخلاق قبل علم القراءة والكتابة والذي جاهد عواطف الحياة ومن أجلي وكان لي سندا وعونا أطال الله في عمره أبي العزيز" عيسى".

اهدي عصارة فكري إلى التي حملتني تسعا وأرضعتني حولين والتي مهما قلت أو فعلت فلن أوفيها حقها حفظها الله ورعاها نبع الحنان أمي الغالية " فضيلة".

وإلى كل أخواتي البنات والذكور.

إلى زوجي الغالي " صدام حسين" الذي كان رفيق دربي وسندي أطال الله عمره وحفظه لي.

وإلى كل عائلته الكريمة.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي: نورة– نجاة– أميرة– رتيبة– وسام– حياة– سهيلة...".

وإلى من يحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

جويدة بلمجاهد

قائمة المختصرات

تر:ترجمة

تق :تقديم

تع:تعريب

تح :تحقيق

دت:دون تاريخ

دط: دون طبعة

د ب ن:دون بلد نشر

ص ص:من الصفحة إلى الصفحة

ط:الطبعة

ج:الجزء

مج:المجلد

م:الميلادي

هـ الهجري

المقدمـــــة

مقدمة :

تعتبر الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي في العصر الحديث واحدة من أهم الدول التي لعبت دورا في تاريخ الإنسانية عامة وتاريخ العالم الإسلامي بصفة خاصة .فشكلت بذلك ركنا أساسيا عرفت فيه منطقة بلا الشام تحولات سياسية وإجتماعية عميقة قلبت موازين القوى ،وكانت لها آثار بعيدة المدى في تشكيل مستقبل الأمة العربية ،كما كانت بمثابة الحد الحاجز بين العالمين الإسلامي والمسيحي فتصدى لها بذلك باحثون سواء في العالم العربي أو الغربي بمراجعة ما تكَون عن الدولة العثمانية من أحكام .

ومن بين المؤرخين العرب اللذين تصدو لهذا الموضوع وجيه كوثراني ،ونظرا لمدى أهمية الدراسة إ رتأ ينا أن نتناول في بحثنا هذا :"الدولة العثمانية من خلال كتابات وجيه كوثراني ".

أسباب اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا لموضوع الدولة العثمانية من خلال كتابات وجيه كوثراني كموضوع لهذا البحث والوقوف على أهم الدراسات التي أجراها وذلك لعدة اعتبارات من بينها :

التعرف على شخصية المؤرخ لتأثره بالكتابة التاريخية عن الدولة العثمانية بمؤثرات إيديولوجية .

رغبتنا الشخصية لدراسة مثل هذه المواضيع ذات الأبعاد التاريخية واكتشاف أهم خلفياتها وخباياها من خلال كتاباته دون غيره من بقية المؤرخين الذين اهتموا بدراسة تاريخ الدولة العثمانية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول بعض الحقائق التاريخية عن الدولة العثمانية والمشرق العربي وإعطاء صورة واضحة عن كتابات المؤلف التي تحمل العديد من النقاط التي ينبغي الإعتماد عليها في الدراسات ،وذلك لاشتغاله على التاريخ الإجتماعي،السياسي

وبعودته إلى الوثائق والمصادر التي تقدم معطيات لفهم الأحداث ومواقف الفئات .سواءا كانت طبقات أو طوائف أو أعيان ..

طرح الإشكالية :

تتمحور الإشكالية حول الدولة العثمانية ورغبتنا في معرفتها ومعرفة شخصية المؤلف فإلى أي مدى تمكن وجيه كوثراني لإبرازه للتحولات البنيوية للدولة بالمشرق العربي ؟

ولدراسة الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها :

-من هو وجيه كوثراني ؟

-ماهي أهم الدراسات التي تناولها عن الدولة العثمانية ؟

-فيما تمثلت مؤسسات الدولة العثمانية ؟

-ماهو دور العمل السياسي الذي عرفته الدولة في تلك الفترة ؟

-كيف كانت الحياة الإجتماعية والسياسية في بلاد الشام أثناء الحقبة العثمانية ؟

- ما الإتجاهات التي اتخذتها الدولة في لبنان والمشرق العربي 1861-1920؟

الدراسات السابقة :

إن الدراسات المتعلقة بموضوع الدولة العثمانية من خلال كتابات وجيه كوثراني لا نكاد نجد لها مواضيع بل توجد على شكل عناصر ومباحث مدروسة ومن بين أهم هذه الدراسات العلمية :

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)،للباحثة شرفة فريدة .

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية :الشام والعراق أنموذجا (1839-1876)،للباحثة غانية بعيو .

المنهج المتبع في الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا البحثية هذه على ثلاثة مناهج والمتمثلة في :المنهج الوصفي الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية يساعدنا على وصف الأحداث .أما المنهج المقارن استخدم للمقارنة بين الدراسات التاريخية لوجيه كوثراني ودراسات مؤرخين آخرين .وفيما يخص المنهج التحليلي تم توظيفه لتحليل شخصية المؤلف والوقائع التاريخية للدولة العثمانية .

الخطة المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بمعالجة هذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وثلاثة مباحث وأنهينا الدراسة بخاتمة وملاحق وقائمة المصادر والمراجع .

تحدثنا في المبحث الأول :عن وجيه كوثراني ومؤلفاته التاريخية وخلال الدراسة تطرقنا إلى التعريف بالكاتب ،مولده ونشأته وتعليمه ،إضافة إلى إنتاجه العلمي من كتب ومقالات وبحوث وأعمال أخرى . كما قدمنا نماذج من كتاباته التاريخية متمثلة في السلطة والمجتمع والعمل السياسي والإتجاهات ا لإجتماعية والسياسية في جبل لبنان .

تضمن المبحث الثاني :عنوان بالسلطة والمجتمع والعمل السياسي،تعرضنا فيه إلى الدولة العثمانية ومؤسساتها التاريخية السلطوية المتمثلة في المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية والسلطات المحلية ،كما تناولنا التنظيمات العثمانية وأنماط السلطة وأبرزنا فيها أهداف التنظيمات ومركزية السلطة في المدينة والريف إضافة إلى المأزق التطبيقي للتنظيمات العثمانية .أما العمل السياسي الحديث في ظل الدولة العثمانية تعرضنا فيه إلى الظروف إلى الدولية للدولة (داخليا وخارجيا)وبينا مظاهر الوعي السياسي العربي والسياسات الدولية اتجاه العمل السياسي المحلي .

بالنسبة للمبحث الثالث:المعنون بالإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي درسنا فيه الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية قبل 1860م وتطرقنا فيه إلى التعريف بمنطقة إمارة الجبل وطبيعة السلطة ونظام الحكم للإمارة في ظل الدولة العثمانية

،إضافة إلى الطوائف الدينية والملل.أما بالنسبة للنظام الجديد في جبل لبنان في إطار الدولة العثمانية تعرضنا فيه إلى الصراع بين الموارنة والدروز والنظام الجديد لشكيب أفندي وفيما يخص الإتجاهات السياسية للمشرق العربي في ظل الدولة العثمانية (1876–1920)تناولنا فيه أوضاع سوريا في ظل الدولة العثمانية (نموذجا)والتعرف إلى الهوية السياسية و النضال ضد السياسة التركية في المشرق العربي .

وأنهينا المذكرة بخاتمة حوصلنا فيها مختلف النتائج التي توصلنا إليها أثناء إعداد البحث.

نقد المصادر والمراجع :لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن ذكر أهمها:

المصادر :

اعتمدنا على جملة تتمثل في : محمد كرد علي ،خطط الشام بأجزائه (3،4،6)، عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد ،إضافة إلى مصطفى طوران ، أسرار الإنقلاب العثماني لمترجمه كمال خوجة ،كما اعتمدنا على طنوس الشدياق ، أخبارالأعيان في جبل لبنان ،نيازي أحمد ،صحيفة من تاريخ الإنقلاب العثماني الكبير ..

أما المراجع :

اعتمدنا على مجموعة منها :كتاب عبد الله حنا ،حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر استخدمته في المبحث الثاني .إضافة إلى كتابي وجيه كوثراني ،السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ،الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، ألبرت حوراني ،الشرق الأوسط الحديث ،أنيس محمد،الدولة العثمانية والمشرق العربي (1519–1919)...وفيما يخص المذكرات والأطروحات :

اعتمدنا على :فريدة شرفة ، العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني ،أحمد عبده أحمد،السيد محمد رشيد رضا حياته وأدبه ..

أما الدوريات: اعتمدنا على وجيه كوثراني ،التنظيمات العثمانية والدستور ،مجلة تبين ،والتنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد،مجلة الإجتهاد العدد45-46،أيضا عبد الرحيم بن حادة ،حوار مع المؤرخ وجيه كوثراني ، مجلة أسطور العدد4،أبي حيدر رياحي، سببية الهجرة الإسلامية من جبل لبنان باتجاه ولاية الشام في القرن التاسع عشر ،المجلة التاريخية المغربية ..

اعتمدنا أيضا على بعض الموسوعات والقواميس :فمن بين الموسوعات نجد الموسوعة العربية الميسرة لمحمد شفيق غربال المجلد 1،الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي ،الجزء الثاني ،وموسوعة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية لأكرم كيدو .

بالنسبة للقواميس :حلاق حسين،عباس صباغ،المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ،محمد عبد الكريم الخطيب ،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية.

الصعوبات :

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في عملنا هذا نوجزها كالتالي :

-صعوبة فهم كتابات وجيه كوثراني وتحليلها تاريخيا باعتبارها أفكار فلسفية .

-تعدد مواضيع الكتاب مما صعب علينا فهم الفكرة وتحديدها .

-عدم القدرة على التنقل والتواصل وصعوبة الحصول على المصادر في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد 19.

-طول فترة الدراسة مما أدى إلى عدم التحكم في الموضوع .

المبحث الأول

وجيه كوثراني ومؤلفاته التاريخية

أولا: التعريف بالكاتب

. مولده ونشأته.

. تعليمه.

ثانيا: إنتاجه العلمي

. الكتب.

. مقالات وبحوث وأعمال أخرى.

ثالثا: نماذج من كتاباته التاريخية

. السلطة والمجتمع والعمل السياسي.

. الاتجاهات السياسية والاجتماعية في جيل لبنان.

تمهيد:

حضيت الدولة العثمانية منذ زمن طويل باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال الكتابات التاريخية، وهذا ما تؤكده لنا الأطروحات التي عرضت ونوقشت في مختلف المؤتمرات والندوات التاريخية. لنجد من أهم المؤرخين الأكاديميين المشارقة والذين اهتموا بدراسة التاريخ العثماني بمختلف مجالاته (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ...) وجيه كوثراني الذي أعطى العنان لأفكاره والحقائق لقلمه ليكتب عن تاريخ الدولة العثمانية في بلاد المشرق العربي لبلاد الشام، فصب نظره بشكل أساسي على تاريخ هذه الأخيرة وتحولاتها من بنى دولة سلطانية تقوم على وسائط السلطة (عصبيات، أعيان ومشايخ، أمراء محليين وملل...)إلى دولة التنظيمات، حيث ألقى بتركيزه على بعض المفاهيم بقوله: أن تاريخ الدولة العثمانية السلطانية هو عبارة عن جزء من التاريخ الإسلامي بعموميته.

وبصفته مشتغلا بالتاريخ لم يكن يبحث عن الجذور فحسب، بل يبحث عما هو ثابت أو مستمر في البنى الاجتماعية والثقافية العربية، والتفاعل مع حقل التاريخ للأفكار باعتبارها واقعات فكرية وذهنية غير معزولة عن سياقها التاريخي الحدثي والظرفي، كما استعد اهتماماته بأفكار النهضة بعد أن طرق بابها من خلال نصوص **رشيد رضا** في مختارات سياسية من مجلة المنار[1] 1980م ليدرسها من خلال منهج المؤرخ الجامع بين ثوابت البنية ومعنى الواقعة أو الموقف المتغير، فاندرجت في هذا التوجه كتابات حملت

[1] بدأت في أول أمرها مجلة أسبوعية، ثم تحولت إلى مجلة نصف شهرية، ثم آلت في النهاية إلى مجلة شهرية، كان أول صدور لها سنة 1898م إلى غاية 1935م، فكان أمل رشيد في نجاح المنار وبلوغها أقصى غاياته في إرشاد الناس وإصلاح المجتمع. واعتبرت موسوعة إسلامية لتبوئها المكانة الأولى من بين المجلات في ذلك الوقت.
انظر: أحمد عبده أحمد، السيد محمد رشيد رضا حياته وأدبه، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الأدب والنقد، قسم الأدب والنقد، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007، ص 165.

معالجات لموضوعات مثل " العلاقة بين الفقيه والسلطان، مشروع النهوض العربي والدولة، الخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركية .... وغيرها من الكتابات الأخرى المندرجة في هذا التوجه.

أولا: التعريف بالكاتب:

1-مولده ونشأته:

ولد وجيه كوثراني[1] في بيروت عام 1941م ، من أسرة انتظمت من أنصار إحدى قرى جبل عامل جنوب لبنان، ووصف بأنه يكتب بقلم مؤرخ مبدع ومفكر لماح؟

2-تعليمه:

درس كوثراني المرحلتين الابتدائية والمتوسطية في الكلية العاملية والمرحلة الثانوية بدار المعلمين والمعلمات بجبل عامل، أين درس تلك التقاليد المدرسية الأولى العلمية في الجنوب اللبناني، نال إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام 1964م، وحاز الدكتوراه في التاريخ من جامعة باريس الأولى عام 1974م [2]، وفي الفترة الممتدة بين عامي 1975، 2005م بدأ التدريس بالجامعة اللبنانية وبصورة متواصلة بداية من معهد العلوم الاجتماعية، كما درس مقرر التاريخ الاجتماعي للبنان والبلاد العربية، ثم تفرغ بعد ذلك كليا إلى التدريس في قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فكانت علاقته العلمية والبحثية مع أطر الجامعة اللبنانية في الكلية والقسم الأكاديمي. كما قال: هي

[1] أنظر الملحق رقم (1)،ص94.

[2] غسان الشامي، **الاتجاهات السياسية في لبنان**، أجراس المشرق، بحث وتقرير، نادية عزارا، قناة الميادين، 2019م.

علاقة زمالة وصداقة لا علاقة ما يسمى في الأكاديميات علاقة بوسط علمي، أي علاقة تفاعل وتداول أفكار وتجارب خبرات[1].

فالمقررات التي درسها تنوعت بين المواد التالية: التاريخ والمؤرخون العرب، الدولة العثمانية، تاريخ العرب الحديث، منهجية البحث التاريخي، وفي السنوات الأخيرة تفرغ للدراسات العليا.

يختصر " وجيه " أن عملية الإرسال والتلقي والتفاعل كانت تجري عموما خارج أطر الجامعة وفي أوساط مثقفين بالمعنى العام، لا بالمعنى المتخصص، أي في مجتمع مدني ظل صامدا نسبيا في لبنان، وكان له صدى في البلاد العربية لدى قرائها ومثقفيها وكتابها وباحثيها ...[2].

عمل باحث في معهد الإنماء العربي ورئيسا لتحرير مجلة منبر الحوار، وعضوا في المجلس العلمي للجامعة اللبنانية ومديرا للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، ومدير للإصدارات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فرع لبنان[3]، حاز الدكتوراه في الآداب من جامعة القديس يوسف عام 1985م، كما منح وسام المؤرخ العربي وأعلنته الجامعة الأنطونية اسما علما عام 2014م ولقب بمؤرخ البنى والتحولات[4]. فقد تصدى لدراسة الإشكاليات التاريخية بعدة منهجية ومفاهيمية مغتنية لما لدى العلوم الاجتماعية من معرفيات وتقنيات، فقد وزع اهتماماته على مساحة بحثية شاسعة [5]

---

[1] عبد الرحيم بن حادة، **حوار مع المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني، أسطور**، العدد 4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016م، ص330.

[2] عبد الرحيم بن حادة، مرجع نفسه، ص 330.

[3] عدنا إلى الحوارات التي أجريت مع وجيه كوثراني ولم تذكر فيها السنوات.

[4] غسان الشامي، مرجع نفسه.

[5] مالك التركي، **فسحة فكر مع المفكر وجيه كوثراني**، قناة العربي، 13 . 05 . 2015م.

تشمل الكتابة التاريخية والتأريخية حول المشرق العربي، كما وأنه يقسم بالنزاهة العلمية والترفع عن التحيزات فقد كان التزامه بقضية العدالة الاجتماعية أثر واضح في منتصف السبعينات في عمله الأكاديمي الأول في الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي[1][2].

إن ولوج حقل التاريخ بالنسبة لوجيه محكوما من حالتين من الممارسة والسياق الزمني، فكان حال الإيديولوجي المعرفي فهم الخلفيات التاريخية لظواهر حاضرة ومعيشية، واهتمامه الأول بالبحث ، أي الكتابة التاريخية قبل أن يتوجه إلى الدراسات العليا في الخارج، فكانت كتاباته الأولى عبارة عن تمارين أعطته دفعا وزخما للتفكير في استكمال الدراسات العليا نحو الدكتوراه، فانتقل بذلك إلى الجامعة الفرنسية باريس وتسجل بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا وتم مناقشة أطروحته من قبل لجنة مؤلفة من المؤرخين الفرنسيين[3]. فقد كان عمله مع الأستاذ **آبل** حرا[4]، وتعرف بصورة مباشرة وكافية عن كتابات المؤرخين الفرنسيين الكبار من مدرسة الحوليات[5]، فكان كتاب دومنيك شوفاليه "

---

[1] إمارة صغيرة يحكمها أمير سليل أسرة إقطاعية، يتبع لوالي دمشق أو عكا وهو الأمير بشير الشهابي، تسلم الإمارة في زمن الحملة الفرنسية وكان انفتاح جبل لبنان على المؤثرات الأوروبية بسبب العديد من الظروف.

=**انظر**: خالد زيادة، لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب، طبعة خاصة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م، ص67.

2 مالك التركي، مرجع سابق.

[3] عبد الرحيم بن حادة، مرجع سابق، ص 328.

[4] مستشرق بلجيكي، ينتمي إلى المدرسة التاريخية الفيلوجية الوضعانية، أشرف على أطروحة الدكتوراه لوجيه كوثراني المعنونة ب " **الحركات الاجتماعية والسياسية في لبنان 1860 . 1920** " ، لكن توفي قبل أن تناقش مذكرة وجيه وتعذر إيجاد بديل يتبنى الأطروحة في جامعة بروكسل.

انظر: مرجع نفسه، ص ص 328، 329.

[5] ظهرت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م، قطعت هذه المدرسة مراحل في تكوينها وفي مسار إنتاج المؤرخين، الذين انتموا إليها منذ الثلاثينات حتى اليوم، أضحت مدرسة عالمية تجاوزت حدود فرنسا في المنهج وحقول الموضوعات ومن أبرز مؤسسيها الأوائل " مارك بلوخ، ولوسيان فيفر، فرنان بروديل، هذا الأخير الذي اعتمدت المدرسة على منهجه**انظر**: وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات ومدارس ومناهج**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012م، ص203، وما بعدها.

مجتمع جبل لبنان إبان الثورة الصناعية في أوروبا " مرجعا مهما في عمله والنافذة الأولى التي أطل من خلالها على مدرسة الحوليات، وأن المدرسة الفرنسية أو ما يسمى بالتاريخ الجديد هو الإطار الذي تفاعل معه.

كما كان كتاب "**Fair de l'istoire**" الصادر عام 1974م في باريس مرجعا تعلم منه الكثير ولا سيما المنهج المتداخل أو العابر للاختصاصات. فالأعمال الفرنسية أدت دورا في عداد المراجع التي اعتمد عليها بصورة ضمنية والاستفادة منها كمراجع إذا احتاج الأمر وكمنهج وطريقة في التفكير والتحليل والرأي وهو أمر يحتاجه الباحث لا من زاوية التخصص الدقيق بالضرورة، بل من زاوية أوسع، وهذا هو المنهج الذي حاول ممارسته[1].

ثانيا: إنتاجه العلمي:

1-الكتب:

فالباحث والأكاديمي وجيه كوثراني له العديد من الكتب، فقد كتب كثيرا في التاريخ والفكر والفلسفة والقضايا المعاصرة التي اتخذت كتاباته التاريخية بها أحد أبرز اهتماماته، ولغزارة إنتاج كوثراني العلمية المتنوعة وتخصيصه جل وقته في الكتابة، فمن بين نتائجه العلمية:

❖ **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي:**

. كتاب أعد في مطلع التسعينيات القرن العشرين، أي حوالي أربعين سنة وهي أطروحة الدكتوراه الأولى التي حضرها في باريس جامعة السربون، حملت هذه الأطروحة هموما سياسية واجتماعية، حاول أن يدرس من خلاله الظواهر التاريخية منذ 1858م وحتى

[1] عبد الرحيم بن حادة، مرجع سابق، ص ص 328 . 329.

1920م، في جبل لبنان والمناطق المجاورة له في المشرق العربي،وقد صدر هذا الكتاب عن معهد الإنماء العربي ببيروت عام 1976م[1].

❖ **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين:**السكان والاقتصاد فلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية: مضى ثلاثة وثلاثون عاما على الإصدار الأول لهذا الكتاب عام 1980م، تصدر الطبعة الثانية عام 1984م، تناول فيه معظم القضايا التي تخص بلاد الشام من معطيات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية، فرنسا والاقتصاد السوري ومشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة طوائف، وإثنيات، ومشاريع[2].

❖ **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام:** يعد هذا الكتاب محاولة التأصيل المعرفي لبنية السلطة والعمل السياسي في المجتمعات العربية في مرحلة الانتقال من المجتمع السلطاني إلى مشروع الدولة الوطنية أو القومية، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية بيروت عام 1986م[3].

❖ **الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في تجربتين العثمانية والصفوية القاجارية:** صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن دار الراشد بيروت عام 1988م، قسمه إلى أربعة فصول فتناول في الأول نظرة تاريخية في مرحلة ما قبل العثمانية والصفوية، والثاني تحدث عن نشأة الدولتين العثمانية والصفوية وصراعهما، وفي الثالث تحدث عن المؤسسة الدينية والهيئة الحاكمة السلطانية في الدولة العثمانية وفي الأخير تحدث عن المؤسسة

---

[1] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860 . 1920)**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976م، ص12.

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين السكان والاقتصاد فلسطين والمشروع الصهيوني في قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية** ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013م، ص ص6.5.

[3] صالح زهر الدين، **السلطة والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، الاجتهاد، العدد 15 . 16، دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، بيروت، 1992م، ص ص 337 . 338.

الدينية والعلماء في العهدين الصفوي والقاجاري[1].

❖ **تاريخ التأريخ:** اتجاهات . مدارس ومناهج: صدر هذا الكتاب عام 2000م ليكون نوعا من كتاب تعليمي أقرته لجنة تعديل المناهج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة اللبنانية وهو مقرر " مدخل إلى علم التاريخ " وفي عام 2001م صدر بعنوان التأريخ ومدارسه في الغرب وعند العرب، مدخل إلى علم التاريخ وشمل الكتاب آنذاك قسمين رئيسيين ومدخلا[2].

❖ **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا:** صدر هذا الكتاب عن دار الطليعة ببيروت عام 1996م[3].

❖ **الخطاب السياسي والتاريخي:** صدر هذا الكتاب عام 1984، حيث درس فيه نماذج من الكتابات التاريخية اللبنانية الطائفية.

❖ **الذاكرة والتاريخ:** القرن العشرين الطويل: صدر هذا الكتاب عام 1995م، تحدث فيه عن بعض المقاربات التي تخلط بين مفردات الذاكرة الموروثة من زمن ووقائع التاريخ وسياقاته المنتسبة أو الحادثة في زمن آخر.

❖ **الدولة والطوائف في كتابات تاريخية لبنانية من لبنان الملجأ إلى لبنان المأزق:** صدر هذا الكتاب مؤخرا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، عام 2015م؟

❖ **مختارات سياسية من مجلة المنار:** صدر هذا الكتاب عام 1979م مع مقدمة عن رشيد رضا ليبين من ورائه تحولات رشيد رضا الفكرية[4].

---

[1] وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية القاجارية**، ط4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م، ص ص 5 . 6.

[2] وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ**...، مرجع سابق، ص 11.

[3] عبد الرحيم بن حادة، مرجع سابق، ص 333.

[4] مرجع نفسه، ص 332.

❖ **المسيحيون العرب:** دراسات ومناقشات: عبارة عن سلسلة من المحاضرة قامت بتنظيمها دار الفن والأدب الصادرة عن مؤسسة الأبحاث العربية ببيروت عام 1981م[1].

2-مقالات بحوث وأعمال أخرى:

❖ **التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد:** مجلة الاجتهاد، العدد 45. 46 الصادرة عن دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ببيروت عام 2000م[2].

❖ **ندوة في التأريخ للتحولات المتخيلة أصولا للدولة:**مجلة أسطور، العدد السابع، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت عام 2018م[3].

❖ **التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية:** دراسة نماذج سايكس بيكو والخلافة، ذاكرات طوائف لبنان، مجلة أسطور، العدد 4 الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ببيروت عام 2016م وهي مجلة نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية[4].

❖ **التنظيمات العثمانية والدستور:** بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما، مجلة تبين، العدد3، مجلة فصلية محكمة متخصصة في الدراسات الفكرية والثقافية ويصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2013م[5].

---

[1] وجيه كوثراني وآخرون، **المسيحيون العرب: دراسات ومناقشات**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981م، ص9.

[2] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد، الاجتهاد**، العدد 45 . 46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000م، ص 145.

[3] عبد الرحيم بن حادة، مرجع سابق، ص332.

[4] وجيه كوثراني، **التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية، أسطور**، العدد4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016م، ص13.

[5] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما، تبين**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م، ص1.

❖ **الدولة والقومية في الخطاب التاريخي:** نماذج من التاريخ اللبناني للمرحلة العثمانية، مجلة الحوار، العدد 11، السنة 3، 1988م.

❖ **السياسة الفرنسية وادعاء حماية المسيحيين في سوريا عام 1860، رسالة الجهاد، العدد 77، 1989م.**

❖ " العصر العثماني "، الثقافة الإسلامية، العدد5، دمشق، 1986م.

❖ قضايا الإصلاح والشريعة في الفكر الإسلامي الحديث، مجلة الاجتهاد، العدد3، السنة 1[1].

ثالثا: نماذج من كتاباته التاريخية:

1-السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام[2]:

1-1-من حيث الشكل:

. الاسم الكامل للمؤلف ودرجته العلمية: الدكتور والمؤرخ اللبناني وجيه كوثراني.

. عنوان الكتاب: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام.

. الطبعة الأولى.

. دار النشر: مركز دراسات الوحدة العربية.

. مكان النشر: بيروت.

. سنة النشر: 1988م.

. عدد الصفحات: 245 صفحة.

. نوعية الورق: أصفر عادي، الخط مكتوب بالعربية بخط أسود متوسط وبحجم صغير.

[1] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1944م، ص 171.

[2] أنظر الملحق رقم (2)،ص95.

. حجم الكتاب: من حيث الطول (23.5 سم)، من حيث العرض (16.7 سم)، والسمك (1 سم)، ومن حيث الحجم صغير نوعا ما.

. الواجهة الأمامية: غلاف متدرج الألوان (أبيض، أصفر، أخضر داكن)، مخطط بالأسود، عنوان الكتابة بخط سميك ومتوسط، أسود واسم المؤلف بخط أبيض رقيق متوسط السمك.

. الواجهة الخلفية: غلاف أبيض في الشق الأيمن وفي الشق الأيسر مخطط بالأسود، متدرج الألوان (أبيض، أصفر، أخضر داكن)، اسم المؤلف بخط أسود متوسط السمك، ودار النشر بخط أخضر متوسط السمك ورقيق، وفي الوسط يوجد تعريف للمؤلف وبعض مؤلفاته بخط رقيق متوسط[1].

1-2-من حيث المحتوى العام:

هذا الكتاب عبارة عن سلسلة أطروحات الدكتوراه التي طرحت في جامعة بروكسل، وقدمت في المؤتمرات التاريخية أو عرضت في ندوات علمية أو طرحت في لقاءات ثقافية مختصة. ألفه كوثراني في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، تناول فيه مختلف أوجه الحياة في بلاد الشام في العهد العثماني، كانت معالجته التاريخية تقوم على التعرف على الأحداث والوقائع وتحليلها وعرض قضاياها اعتمادا على مادتها الأولية والمنهج التاريخي، بالإضافة إلى أنه اعتمد على التجربة التاريخية والنص المرجعي الشرعي.

وقلة هي تلك الدراسات التي تناولت موضوعا كالذي عالجه وجيه كوثراني وخصوصا من الناحية الأكاديمية، فالواقع أن محور العمل السياسي العربي تركز في

[1] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق.

البحث عن الدولة البديل أو إنقاذ الدولة القديمة[1]. وقد قسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول، بالإضافة إلى مدخل وخاتمة، فالمدخل طرح فيه المسألة والمصادر والمصطلح والمنهج، والفصل الأول تناول فيه الدولة العثمانية قبل التنظيمات ومؤسسات التاريخ الإسلامي ووسائط السلطة بين المجتمع وأهل الدولة، وفيما يخص الفصل الثاني، فقد تحدث عن دولة التنظيمات وأنماط السلطة للإدارة الجديدة والنظام القديم، أما الفصل الثالث فيعالج فيه بدايات العمل السياسي الحديث في ظل التنظيمات والسلطان الفردي، أما الرابع والأخير عالج فيه نزعة الإصلاح والاستقلال في العمل السياسي في العهد الدستوري، أما الخاتمة فجاءت على شكل عنوان بمأزق المشروع العثماني إلى تعددية السلطات ومشاريع الدول[2].

أما المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الكاتب كوثراني مصادر منشورة وغير منشورة بالعربية والأجنبية.

❖ **المصادر المنشورة:**

أ . **العربية:** مذكرات تاريخية أهمها: (الباشا قسطنطين: بيان ثورة دمشق والحريق الكبير فيها وقدوم ابراهيم باشا إلى الشام وحروبه فيها مع الدولة العثمانية، البديري أحمد الحلاق: حوادث دمشق اليومية، البستاني سليمان: عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، جمال باشا أحمد: مذكرات جمال باشا، محمد رشيد رضا: الإمامة العظمى .....).

ب . الأجنبية:

- Archives diplomatiques, Recueil mensuel de diplomatie, d'histoire et de droit international.

-Catrousc, Georges, Deux missions en moyen – oriont, 1919- 1922.

[1] صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 337.

[2] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع...**، مرجع سابق، ص ص 5 . 6.

-Documents diplomatiques secrets russes, 1914- 1917. D' après les archives du ministere des affaires étrangères à petrograd.

❖ **المصادر غير المنشورة:**

أ . العربية: مؤسسة المحفوظات الوطنية، بيروت[1].

ب . الأجنبية:

-Champre de commerce de merseille. Lettre sure la question de la syrie : Note sur la valeur économique de ce pays.

-Comité central syrien. L'opinion syrienne à l'etranger la guerre.

❖ **الدوريات:** كانت عربية أو فرنسية نذكر منها:

بالعربية: ألبرت حوراني: الإصلاح العثماني والمشرق العربي، وجيه كوثراني: من الدولة الوصية إلى الدولة الأمة، رافق عبد الكريم: مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام... وغيرها.

أما الفرنسية:

Alberini, Mario, chevallier, devis, Bernard…et

❖ **المراجع:**

فهي كثيرة سواء كانت بالعربية أو بالأجنبية: محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي، كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، بولس جواد: لبنان والبلدان المجاورة،... الخ.

وبالفرنسية: Abel. Armand, Arnold thomas walker, … et.

واحتوى الكتاب أيضا على الفهارس ومنشورات[2].

[1] مرجع نفسه، ص 219 وما بعدها.

[2] مرجع نفسه، ص 224 وما بعدها.

- **أهمية الكتاب:**

جاء هذا الكتاب في شكل بحوث أكاديمية تعالج أحداث الدولة العثمانية وتاريخها في الولايات العربية وبالتحديد منطقة الشام التي تعتبر كمنطلق لدراساته، وتكمن أهميته من خلال إعطائه صورة عن أشكال السلطة والمجتمع والعمل السياسي والعلاقة التراتبية بينهما، فكانت أغلب فصوله دراسة نوعية معمقة تجمع بين العام ومعالجته المتخصصة لقضايا من صميم تاريخ بلاد الشام، فالمواصفات التي جاء بها الكتاب وتميز بها هي التي تحدد وتؤكد لنا أهميته العلمية والقيمة ويمكن إجمالها فيما يلي:

. رجوعه إلى العديد من المصادر الأولية باعتبارها مدخلا أساسيا وتمهيدا ضروريا للأحداث التي عاشتها بلاد الشام خلال العهد العثماني، فنقل من الوثائق والمخطوطات باعتبارها مصادر أولية مهمة.

. استفادته من المصادر المحلية التي تناولت تاريخ بلاد الشام في العهد العثماني واعتماده عليها في صياغته لعرضه مع التحليل وخاصة الحصني محمد أديب آل تقي الدين " منتخبات التواريخ لدمشق ".

. تكمن أهميته أيضا من خلال وضع بصمته التاريخية الخاصة في كتاباته معتمدا في ذلك على كتاباته السابقة وتوظيفها.

. قدم صورة واضحة عن الأشكال التي اتخذها العمل السياسي العربي في سوريا ولبنان أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين.

. تكمن أهميته في معالجة خصائص المجتمعات التقليدية للدولة من خلال دراسة سريعة ومختصرة لمفهوم الدولة السلطانية في التاريخ الإسلامي.

بالنسبة لمكانته:

يعتبر من حيث مادته وطريقة عرضه كتاب جامع لأهم قضايا تاريخ بلاد الشام في العصور الحديثة، خاصة في الفترة العثمانية والتحولات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع الديمغرافي وأثر الأحداث الدولية على تأسيس الدولة في المنطقة، فلا يمكن أن نكون صورة عن الدولة العثمانية في المشرق العربي دون أن تكون هناك دراسات متخصصة في هذا الشأن، هذا ما جعل الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب تحتل مكانة ضمن الجهد العلمي الأكاديمي في علم التاريخ بالتصدي لدراسة الإشكاليات التاريخية وبعدة منهجية ومفاهيمية موزعة على مساحة بحثية شاسعة تشمل الكتابة التاريخية والتأريخية حول المشرق العربي.

2-الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي[1]:

2-1-من حيث الشكل:

. الإسم الكامل للمؤلف ودرجته العلمية: الدكتور المؤرخ اللبناني وجيه كوثراني.

. عنوان الكتاب: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي.

. الطبعة: الأولى.

. دار النشر: معهد الإنماء العربي.

. مكان النشر: بيروت.

. سنة النشر: 1976م.

. عدد الصفحات: 410 صفحة.

. نوعية الورق: أبيض عادي، الخط: مكتوب بالعربية بحجم متوسط بلون أسود.

[1] أنظر الملحق رقم (3)،ص96.

. حجم الكتاب: من حيث الطول (27.5 سم)، ومن حيث العرض (16 سم)، ومن حيث السمك (1.5 سم)، ومن حيث الحجم متوسط[1].

. الواجهة الأمامية: غلافه نصف بني ونصف أسود، وبه دائرة هندسية وبداخلها دائرتان مخططتان، أما عنوان الكتابة بخط سميك ومتوسط أبيض، اسم المؤلف بخط رقيق متوسط وردي، دار النشر بخط رقيق متوسط أسود.

الواجهة الخلفية: غلاف بني اللون غير معنون، في أسفله سعر الكتاب بخط رقيق أسود[2].

2-2-من حيث المحتوى العام:

هذا الكتاب أعده وجيه كوثراني في مطلع سبعينيات القرن العشرين حوالي منذ أربعين سنة وهي أطروحة الدكتوراه الأولى التي حملت هموما سياسية، اجتماعية في تلك الفترة،[3] حاول من خلاله أن يدرس الظواهر التاريخية منذ عام 1858 وحتى عام 1920م في جبل لبنان والمناطق المجاورة له في المشرق العربي، محاولا بذلك تبيين المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية في تلك المنطقة، وكانت وظيفة هذه المواقع المختلفة في سياق واحد مرتبطة بثلاث عوامل تاريخية متداخلة: السلطة العثمانية وتفكك بنيتها، التغلغل الاستعماري وأشكاله المختلفة، نشوء اتجاهات وهويات قومية عديدة في الولايات العثمانية[4].

قسم الكتاب إلى سبعة فصول متناولا فيها: الفصل الأول قدم فيه نظرة عامة على الأوضاع الاجتماعية قبل عام 1860م، وفي الفصل الثاني تحدث عن تكون النظام

---

[1] وجيه كوثراني، **الاتجاهات**...، مرجع سابق.

[2] مرجع نفسه.

[3] غسان الشامي، مرجع سابق.

[4] وجيه كوثراني ، **الاتجاهات**...، مرجع سابق، ص 12.

الجديد في جبل لبنان (المتصرفية)، أما الفصل الثالث عالج فيه منطلقات لفهم الاتجاهات السياسية العامة في المشرق العربي ما بين (1876 . 1920 م)، أما الفصل الرابع تحدث عن أشكال واتجاهات النضال ضد الأتراك والاستبداد الحميدي (1876 . 1908م)، وفيما يخص الفصل الخامس تناول فيه اتجاهات وأشكال العمل السياسي في العهد الدستوري العثماني ما بين فترة (1908 . 1914 م)، وفي الفصل السادس ذكر لنا تطور الاتجاهات السياسية في الحرب العالمية الأولى بين القمع العسكري التركي والوعود الامبريالية في فترة ما بين عامي (1914 . 1918م)، وفي الفصل السابع والأخير عالج فيه قضية توازنات دولية وتجزئة سياسية إقليمية لسورية في الفترة الممتدة ما بين (1981 . 1920 م)[1].

أما المصادر والمراجع المعتمدة في هذا الكتاب، فقد تم الاعتماد على جملة من المصادر العربية والأجنبية منها:

أ . **العربية:** الأرشيف الدبلوماسي وزارة الخارجية الفرنسية، أرشيف المكتبة الشرقية اليسوعية، طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، أرشيف مديرية الآثار اللبنانية.

ب . الأجنبية:

- Dacuets diplomatiques français (1871- 1917).
- Le grand libain de syrie à la conférence de la paix.
- Archives Diplomatiques, Recueil mensuel de diplomative d'histoire et de droit international.

[1] مرجع نفسه، ص ص 403 . 406).

. المراجع بالعربية:

. أبو شقر الحسين: الحركات في لبنان، إسماعيل عادل وخوري إميل: السياسة الدولية في المشرق العربي، آل صفا محمد جابر: تاريخ جبل عادل[1]، الدوري عبد العزيز: مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي، بيهم محمد جميل: العهد المخضرم في لبنان وسوريا (1918 . 1920 م)، زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، ضاهر مسعود: تاريخ لبنان الاجتماعي .. الخ.

بالأجنبية:

Chevallier Dominique, Alkodsg Ahmed, Lewis Bernand, N' ecolasMazime…et.

كتب مترجمة إلى العربية: أنطونيوس جورج: يقظة العرب، بوفياك: الإقطاعية في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، جب هاملتون وبورن هارولد: المجتمع الاسلامي والغرب... الخ.

مجلات وجرائد: لسان الحال (1919 . 1920م)، المنار (1912 . 1914م)[2].

- **أهمية الكتاب:**

فقد جاء في شكل عرض للظواهر التاريخية في جبل لبنان خلال العهد العثماني وفي الفترة ما بين 1858 حتى 1920 م، وكذا المناطق المجاورة له في المشرق العربي، وتكمن أهميته من خلال تبيينه للمواقع الاجتماعية لهذه الاتجاهات من حيث أصولها الطائفية والانتماءات الثقافية المختلفة، ورصدا العطل الأساسي في أن الطبقة السياسية وعلى اختلاف أجيالها لم تستطع أن تحل هذه المعضلة التي نشأت جذورها في تلك

[1] مرجع نفسه، ص ص 391 . 401.

[2] مرجع نفسه، ص 401.

الفترة، أي عام 1920 م، فالموافقات المنهجية التي تميز بها هذا الكتاب هي التي تؤكد لنا أهميته وتوضح قيمته العلمية ويمكن إجمالها فيما يلي:

. تناوله للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعمق في معرفة السلطة القائمة في جبل لبنان وسوريا وعلاقتها بالمركز السلطوي.

. اعتماده على المصادر الأولية التي تعتبر أساسية ومهمة في معرفة القضايا الداخلية والخارجية وخاصة منها الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالفترة المدروسة.

. تكمن أيضا أهميته في منهجيته المتبعة في مدخله المعرفي السياسي عن كيفية تشكل الدولة الحديثة في المشرق العربي وكيفية تشكل المرحلة الإمبريالية بها.

بالنسبة لمكانته: يعتبر من حيث مواضيعه ومادته العلمية وطريقة عرضه كتاب هام وملم بجميع القضايا واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في لبنان والمشرق العربي خلال العهد العثماني، وأن هذا الكتاب حصيلة لمؤلف وذلك بجمعه ودراسته بمختلف الأحداث والكتابة في تاريخ الأفكار وفي قضايا الفكر المعاصرة، والتزامه بقضية العدالة الاجتماعية أثر واضح في منتصف السبعينات في عمله الأول لهذا الكتاب.

خلاصة المبحث:

بعدما تمكنا من التعريف بشخصية وجيه كوثراني ومع ذكر أهم مؤلفاته التاريخية والمؤهلات العلمية والإنجازات التي قام بها خلال فترة كتابته لهذه الأطروحات التي تناولت مختلف أوجه ميادين الحياة في بلاد المشرق العربي، فمن خلال كل ما قام به وجيه كوثراني جعل له حضور حاسم وفاعل في التاريخ لقضايا المشرق العربي القديمة والجديدة، واهتمامه بالمشرق النهضوي، وأنه اتخذ نهجا جديدا لكتابة التاريخ العربي في أوضح صورة لأهم القضايا التي تعتبر ولا زالت مصدر طرحه على وجه العموم وبالخصوص بلاد المشرق العربي في فترة الحكم العثماني.

المبحث الثاني

السلطة والمجتمع والعمل السياسي

أولا : الدولة العثمانية ومؤسساتها التاريخية

- المؤسسة الدينية
- المؤسسة العسكرية
- السلطات المحلية

ثانيا : التنظيمات العثمانية وأنماط السلطة

- أهداف التنظيمات
- مركزية السلطة في المدينة والريف
- المأزق التطبيقي للتنظيمات الطلابية

ثالثا : العمل السياسي الحديث في ظل الدولة العثمانية

- الظروف الدولية للدولة العثمانية (خارجيا و داخليا)
- مظاهر الوعي السياسي العربي
- السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي

تمهيد:

نسعى في هذا المبحث إلى البحث عن مختلف الأوضاع التي مرت بها الدولة العثمانية خصوصا داخل ولاياتها العربية . بلاد الشام . التي انصبت وبشكل أساسي عبر مراحل وتحولات تاريخية،ذلك بداية بالوسائط السلطوية للهيئة الحاكمة التي تمثل السلطة العثمانية من خلال الأدوار الوظيفية التي لعبتها بين أهل الدولة والمجتمع،انتقالا إلى دولة تنظيمات مبنية على نظم غربية مستهدفة جميع مؤسساتها. بيد أن هذا العمل كان عملا قاعديا في أفق تحديث الدولة والمجتمع فنتج من هذه الديناميكية التحديثية بروز ثقافة عثمانية.ومن ثم التحول إلى ميدان صراع دولي ومشاريع تقسيم وحركات مطلبية محلية لإدارات دول جديدة وهذا ماسنبرزه في هذا المبحث.

أولا:الدولة العثمانية ومؤسساتها التاريخية السلطوية :

1-المؤسسة الدينية :

شكل العلماء . عربا و تركا . ما يمكن تسميته "بالمؤسسة الدينية" والتي اعتبرها المؤرخون جزءا من جهاز السلطنة العثمانية،كما شكلت نافذة المؤسسة الحاكمة على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعليمية في الولايات والمقاطعات[1].ومهما يكن من أمر، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالا لهم في قطاع الوظائف الدينية، فهذا القطاع شكل عبر مراتب الإفتاء والقضاء وأمانة المساجد...، وغيرها أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية في الولايات[2]. ويذهب خليل إينالجك في قوله أن العلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام[3]، الذي كان يقترح على الصدر الأعظم تعيين وتغيير القضاة في الولايات المهمة، مما منحه السيطرة الكاملة على مؤسسة العلماء. فقد أصبح بذلك الممثل المطلق للسلطات في السلطنة العثمانية[4].

فالدولة ركزت في علاقتها بالعلماء بعد تشكلها وانتظامها في قوانين وأجهزة ومؤسسات في أثر تشريعات السلطات على استيعاب العلماء في سلطات محلية،فدخل الأكبر منهم في هذه السلطات[5].

وساعدها في هذا الأمر أنماط من السلطات المحلية في ولايات الأطراف تقوم على الصراع بين الأسر المحلية من أجل الجاه والنفوذ في ظل نظام ضرائبي مرتكز على

---

[1]- وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص 42.

[2]- وجيه كوثراني، **العلماء والطرق الصوفية والتنظيم الحرفي، المجلة التاريخية المغربية**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية؛ تونس، 1988 ص 620 ، ص 621.

[3]- وردت أول مرة كلقب شرف في النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة . العاشر للميلاد، وهو رئيس العلماء ومعلم السلطات، وقد حمل لقب شيخ الإسلام كثير من العلماء الذين أصدروا فتاوى مهمة. أنظر :أكرم كيدو ،**موسوعة شيخ الإسلام** ،ترجمة : هاشم الأيوبي، ط1، منشورات جروس برس ، طرابلس . لبنان ، 1992م ص 24 ص 25.

[4]- خليل اينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد . م . الأرناؤوط ، ط1، دار المدار الإسلامي بيروت، 2002، ص 154 ص 155.

[5]- وجيه كوثراني ،**الفقيه والسلطان**.. ،ص 112.

جباية الالتزام والملتزمين للمقاطعات[1]. ويذكر وجيه كوثراني أن مشايخ الطرق الصوفية قد لعبوا دورا مهما في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي للتابعين في الحارة أو الطائفة[2]، وكانت تشمل بذلك سلطة الشيخ إدارة شؤون أبناء الطائفة والاهتمام بمشاكلهم والإشراف على تنفيذ اتفاقاتهم[3].

ومن خلال تعداد محمد كرد علي للزوايا والتكايا في كل من دمشق وحلب والقدس وبعض المدن الأخرى في بلاد الشام أن بعض معالمها استمرت حتى مطلع القرن العشرين، وأن توزعها الجغرافي في الأسواق والحارات، إنما يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات السياسية القائمة داخل المجموعات الاجتماعية والمتمحورة حول تلك المراكز التي تتقاطع فيها الطرق الصوفية وطوائف الحرف[4].

يقول جب و بوون أن الدور السياسي الذي يلعبه هذا التقاطع في التعبير عن الموقع الاجتماعي للسكان[5]،وذلك فالتنظيم الحرفي هو ما يقدمه من معطيات في الفكر والممارسة في مجال السلطة الأهلية.ففي هذا المجال تبرز الطرق الصوفية والحركات الباطنية في الإسلام كصيغ تنظيمية وفكرية تتماثل مع الكثير من التقاليد الحرفية[6]، بالمقابل أن هذه الطرق ازدهرت ولقيت قبولا وانتشارا في الحقبة العثمانية التي عرفتها بلاد

---

[1]– مرجع نفسه ، ص 112.

[2]– هي تعبير كان يطلق في المقاطعات اللبنانية للدلالة على العشائر الإقطاعية الرئيسية ذات الكلمة النافذة في سياسة البلاد، أنظر: حسان حلاق، عباس صباغ، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص 48.

[3]– وجيه كوثراني، **العلماء والطرق الصوفية** ..، مرجع سابق، ص 625.

[4]– محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج6 ، ط2، مكتبة النوري، دمشق، ص138 ص140.

[5]– هاملتون جب وهارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد إيبش، ج2 ،ط1، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 2012، ص 115.

[6]– وجيه كوثراني، **العلماء والطرق الصوفية**..، مرجع سابق ، ص 628.

الشام منها: الطريقة الرفاعية[1]،الشاذلية[2]، والمولوية[3]...، وغيرها أسهمت في ذلك بتوفير إحدى شروط التواصل فيما بين السلطنة والمجتمع من خلال فعالياتها خارج حدود تكوينات المجتمع الأهلي[4].

في الواقع انخرطت الهيئة الإسلامية في الصراعات داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية مع الإنكشارية، وذلك بعدما أصبحت جزءا من مراكز القوى داخل السلطة[5].

هذا وبما أن نطاق الدولة كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان وأقوام ومذاهب فقد برز نظام الملل، حيث اكتسبت الطوائف غير الإسلامية بموجبه وضعا مؤسسيا ضمن لها حقوقا ملكية معترف بها من قبل السلطان[6].

كان من نتيجة ذلك أن تحول النظام المللي العثماني في مجرى عمل الدبلوماسيات الغربية إلى نظام حماية[7]للأقليات[8]،عبر ما يسمى بنظام الامتيازات الأجنبية، الذي أعطاه

---

[1]– لمعت مع وصول أحد مشايخها إلى قصر السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر القرن التاسع عشر، وهو محمد أبو الهدى الصيادي، الذي مثل الجانب الرجعي من الصوفية ووقف في وجه حركة التجديد الإسلامي. **أنظر** :عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ط1، دار ابن خلدون، 1985،ص 73.

[2]– نشطت في حلب ولعب أتباعها دورا بارزا فيها، فأسرة الكواكبي التي كانت من كبار ملاك الأراضي، حتى نهاية القرن التاسع عشر احتكرت منصب نقيب الأشراف. **أنظر**:محمد الناصر النفراوي، **التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1918.1939)**، ط1،دار محمد علي الحامي، تونس،2001م ،ص30 .

[3]– طريقة صوفية تنسب إلى جلال الدين الرومي البلخي (ت1273م)، كان لها شأن عظيم لدى السلاطين العثمانيين وكذلك لدى الجيش والشعب عامة، كان دراويش المولوية يناولون السلاطين علامات السلطة في جامع أيوب الأنصاري في استانبول. **أنظر** : حسان حلاق، مرجع سابق، ص 215.

[4]– حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات، بيروت،1997، ص96.

[5]– ساطع الحصري، **الدولة العثمانية والبلاد العربية**، دار العلم للملايين, بيروت, 1980.

[6]– وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**، مرجع سابق، ص ص 67 68.

[7]– صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص 341.

[8]– يقصد بها تحدي الركائز الطائفية التي ساهمت في ولادة وتنشيط فكر التجزئة في المشرق العربي ومازالت تعتبر حتى اليوم إحدى العقبات الأساسية أمام التوحيد القومي. **أنظر**: ظاهر مسعود، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840 . 1990)** (د.د.ن)، بيروت، 1991م، ص35.

المؤرخ محمد جميل بيهم أدق وصف في كتابه " فلسفة التاريخ العثماني" قال:بأن الدولة العثمانية أصبحت كدودة الحرير في شرنقة من عمل يدها ما إن اكتملت حتى جعلتها سجينة لا تستطيع حراكا"[1].

في حين قامت الدولة العثمانية بالتبعية الدينية كأساس للتقسيم الإداري فكل فئة دينية تسمى ملة[2]، ولكل طائفة رئيس يقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية لإتباع هذه الملة وفقا لقوانينها دون تدخل الدولة[3]، فاستمر هذا النفوذ إلى غاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ومع صدور التنظيمات لم يستطع العلماء التصدي للهجمة التحديثية[4].

2-المؤسسة العسكرية:

ينطلق وجيه كوثراني من المبدأ المتمثل بأن لا دولة ولا سلطة بدون عسكر[5]، إذ تعتبر قوات الإنكشارية أحد عناصر الجيش العثماني الأساسية وأحد نقاط القوة في بعض الفترات[6]، والتي شكلت عملية تنظيم الدولة العثمانية لكونها عنصرا فاعلا في تركيب النظام الحربي والسياسي والاجتماعي[7]، فقد لعب الإقطاع العسكري[8]، دورا وظيفيا كسلطة

---

[1]- وجيه كوثراني نقلا عن محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**, الكتاب الثاني، المكتبة التجارية، بيروت، 1954، ص 88.

[2]- كلمة عبرية قبل العربية، وتعني العقيدة، وهي واحدة من الكلمات العثمانية الكثيرة التي اخترع لها الأتراك في القرن التاسع عشر مفهوما هو ترجمة مباشرة لكلمة القومية. **أنظر**: إيلبير أورطايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، ترجمة عبد القادر عبد اللي، ج3، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2014، ص 45.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995م، ص90.

[4]- محمد عبد اللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1939)**، القاهرة، 1978، ص185.

[5]- وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع** ...، مرجع سابق، ص 59 .

[6]- أحمد محمود علو السامراني، محمد حسن حمزة الديلمي، **الإنكشارية و دورهم في الدولة العثمانية حتى عام 1828م**، ط ، **مجلة التربية والعلم**، م ج 17،ع،2010،ص 70.

[7]- ايرينا بتيروسيا، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، تقديم ومراجعة: قسم الدراسات والنشر بالمركز، مركز جمعة المساجد الثقافية والتراث، دبي,2005، ص 219.

[8]- عبارة عن تقديم مقاطعة معينة لأحد القادة العسكريين لقاء خدمات يقوم بها هذا الأخير اتجاه الدولة، وليس فحسب بل يضمن منح ممارسة السلطة على مستوى مساحة الإقطاع الممنوح له. **أنظر**: محمد مراح، **المجال العربي في السلطنة العثمانية، الاجتهاد**، ع44، سس11، دار الاجتهاد، بيروت، خريف 1999، ص44.

بين المجتمع والدولة وقد أصبح العساكر جزءا من سلطة محلية تمارس من جهة على قواعد نظام الالتزام ومن جهة أخرى على قواعد الأعراف المحلية[1].

يرجع عبد العزيز محمد الشناوي إلى أن بلاد الشام وبتقسيماتها الإدارية المتعددة فقد طبقت الدولة العثمانية بها تلك القواعد النظامية، فالأراضي العامة تعتبر ملك للحكومة وبعض الإقطاعات العسكرية خاص لحكام الولايات والألوية والجنود الإقطاعيين، فتميزت بذلك بلاد الشام بوجود عصبيات إقطاعية محلية اختلفت قوة وعددا وثراءا ونفوذا[2]، فأدخلت الدولة بذلك في القرن السابع عشر نظام المالكانة[3].

على الرغم من أن العثمانيون استطاعوا توسيع ممتلكاتهم وبناء إمبراطورية عالمية من قبل الجيش الإنكشاري[4]، هذا الأخير الذي لعب دورا في السلطة من خلال تلاعبهم لمناصب كبار رجال الدولة كالصدر الأعظم والتحكم في هذا المنصب وإخضاعهم لأهوائهم الشخصية، فالأسس التي قامت عليها الإنكشارية أنه انظم إليها كثير من الأهالي وعامة الناس من المسلمين والأمراء للتمتع بامتيازاتهم وصاروا بذلك يتدخلون في السلطة بعقول عسكرية، فخربوا سياسة الدولة[5]، إذ بلغت جرأتهم حدا جعلهم يتحكمون بخلع وتنصيب السلاطين وكما أصبحوا العنصر المهيمن في النزاعات الداخلية[6]، سعيا منهم إلى الاعتماد على جمع الثروات بأساليب متنوعة،

---

[1]– وجيه كوثراني، السلطة **والمجتمع**..، مرجع سابق ، ص 60.

[2]– عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة** إسلامية **مفترى عليها**، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1980، ص ص 174.175.

[3]يعرف باسم "جفتلك"وهو نظام مالي عثماني يقوم على تلزيم الضرائب المتوجبة على أرض أو منطقة ما لشخص لمدة محدودة أو مدى الحياة، **أنظر**؛ حسان حلاق، مرجع سابق، ص 222، أيضا المعوش لطفي، **نظام** المالكانة **العثمانية، الكرسات التونسية**، ع178، دار المنظومة، تونس، 1997، ص 81.

[4]– عبد الله حنا، مرجع سابق، ص30.

[5]– أماني بنت جعفر بنت صالح المغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، ط1، دار القاهرة، جمهورية مصر العربية . القاهرة . ،2007 ص158 وما بعدها.

[6]– دونالد كوارتز، **الدولة العثمانية (1700-1922م)**، تعريب : أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان . الرياض، 2004، ص101 .

وهكذا فإنه منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، انتظمت الحاميات العسكرية المحلية انتظاما كليا،اقتصاديا،سياسيا،في شبكة العلاقات الاجتماعية[1]،إذ أخذ قادة الجند في دمشق يقبلون في صفوفهم رجال العصابات وأرباب الحرف.والفلاحين حتى يتقووا بها ويدعموا نفوذهم.

هنا تنوعت القوى العسكرية التي تواجدت في بلاد الشام في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بظهور طوائف مختلفة ورئيسية للعسكر[2]، وذلك ببروز تركيب جديد للقيادات العسكرية العليا وانتساب أفراد إليها من عائلات محلية أين توثقت الصلة مع المؤسسات المدنية[3]، فبحدوث الاندماج بين الإنكشارية والأهالي عن طريق انتسابهم إلى أصحاب الحرف، وبازدياد انتشار السكان المحليين إلى الفرق الإنكشارية في الولاية للتمتع بامتيازاتها[4]، فغلب الطابع المحلي[5]، وبذلك تشكلت الفرق التي سميت بالإنكشارية اليرلية أي (المحلية) التي أضحت جزءا من المجتمع الأهلي وصراعاته الداخلية، وقد شهدت مدن بلاد الشام ولاسيما دمشق وحلب تشكلا لهذه الظاهرة[6]، أصبح بشوات حلب يتحاربون على السلطة فيما بينهم داخل المدينة وفي خارجها ففي العهد العثماني أصبحت حلب محطة كبيرة لعسكرة الجيوش العثمانية .

ويشير خالد زيادة إلى أن تراخي الدولة في قبضاها السلطوية في الولايات إلى سبب جملة من العوامل الاقتصادية من بينها :

---

[1]– وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص58.

[2]– عبد الله حنا، مرجع سابق، ص132 ص133.

[3]– تغاريد بيضون، **السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر**، **الاجتهاد**،ع45–46، س11، دار الاجتهاد، بيروت، شتاء وربيع، 2000، ص377.

[4]– إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية** في **التاريخ**، مرجع سابق، ص 91.

[5]– وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص56

[6]– محمد التنوجي، **التفاعل الاجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب**، **المجلة التاريخية المغربية**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، تونس، 1998، ص215.

ـ الأزمة المالية العثمانية وظهور أثارها في تدني مستوى المعيشة وخصوصا الأرياف، ازدياد الهجرة إلى المدن، تفشي الفساد في الإدارة وارتخاء النظام العسكري[1].

بعد أن أصبح ميدان التجارة الذي سيطرت عليها الليرلية[2]، في المدنية مجال تنافس بين الطائفتين[3]، وذلك بانتظامها في نسيج هذا المجتمع المدني، والذي أصبح جزءا من فعالياته الاقتصادية وسلطاته الداخلية المتصارعة[4].فكانت بذلك الشام تتخبط بأيدي الولاة وأرباب الاقطاعات والدولة غير مستريحة في داخليتها وخارجيتها[5].

إن استعمال هذه القوة وسيلة في الصراع على السلطة من طائفة معينة ضمن الأسرة الحاكمة غدا منتشرا ونشيطا ما أدى بصورة حتمية إلى إضعاف سلطة السلطان[6].

3-السلطات المحلية :

أصبحت الدولة العثمانية تمثل خليطا من نظم الحكم مما أدى إلى ضعف السلطة بها وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على جميع ولاياتها العربية، وهذا ما أدى فيما بعد إلى تشكيل ما يعرف بالعصبيات والزعامات المحلية[7]، التي لعبت دور الوسيط في السلطة بين الهيئة الحاكمة من جهة والرعايا من جهة ثانية، كان هذا الدور يستدعي توازنا بين

---

[1]- خالد زيادة، مرجع سابق، ص 144.

[2]- تعني المحل أو البلدية، كانوا من الفرسان وهم من أبناء الشام، والكلمة التركية.yerلا تعني محلي أي العسكر المحليين، وانظم إلى هؤلاء عدد من أهل الحرف والصناعات للاستفادة من امتيازاتها، **أنظر**:عبد الله حنا، مرجع سابق، ص 133.

[3]- أي النزاع بين الإنكشارية السلطانية وهي القابي قول، وبين الإنكشارية المحلية التي تسمى اليرلية **أنظر**: فرانتس تشينروآخرون، **تاريخ العالم العربي** ،دار صادر، بيروت، 1975، ص54.

[4]- وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص56.

[5]- محمد كرد علي،**خطط الشام**،ج3، ط3، مكتبة النوري،دمشق، 1983، ص37.

[6]- إيرينا بتيروسيان، مرجع سابق،ص 224.

[7]جميل بيضون واخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن،1998، ص63.

الفئات الحاكمة في الولايات والسناجق[1]، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات محلية[2]،

كالنزاعات التي دارت بين الأشراف[3]،والإنكشاريين فكانت وقائع المنافسة بينهما من أجل السلطة والسيطرة[4].

مما سمح بمشاركة عدد من القوى المحلية وبصورة متكررة بثورات ضد الولاة العثمانيين ودخول أجهزة الحكم في صراع مستمر فيما بينها من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية في مركز السلطة العثمانية[5]، ورغبة أصحابها في السيطرة على إقليم من الأقاليم العربية لتحقيق مكاسب مادية والحصول على سلطة كاملة[6].

فيشير وجيه إلى أن بوابة الصراع الدائم على السلطة تكون انطلاقا من عصبيات الداخل المتشكلة أو انطلاقا من عصبيات العساكر الوافدة من المركز وفي كثير من الأحيان انطلاقا من حلف يجمع بين الطرفين[7].ففي خضم هذه الأوضاع بدأت تبرز قوة زعماء العرب المحليين الذين كانوا قادرين على السيطرة على الأمور وإقرار الأمن ورضوخ الدولة لهؤلاء الزعماء والاعتراف بسلطتهم[8].كون الوظيفة أصبحت الوسيلة الوحيدة للسيطرة

---

[1]عبارة عن وحدات إدارية يتولاها حاكم عسكري والذي يتسلم الراية من السلطان رمزا لسلطته.**أنظر**:خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص 165.

[2]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق ص60

[3]هو من المناصب الرفيعة في الدولة العثمانية ومكانه في التشريفات بعد السلطان مباشرة.**أنظر** :محمد عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1996م .272ص ص273.

[4]أندري ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، ط1، ترجمة : لطيف فرج ، لدار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص33.

[5]نادية محمود مصطفى واخرون، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص116.

[6]رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص41.

[7]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص63.

[8]زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1916)**، ط1، مصر العربية النشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص73.

وامتلاك الأراضي التي كانت الدعامة الاقتصادية الأساسية في الإنتاج.وتسلموا وظائف إدارية فلعبوا بذلك دورا بارزا على صعيد امتلاك الأرض وتوسيع ملكيتهم[1].

فقد حاول الزعماء المحليين الاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية وذلك بإطالة فترة حكمهم ومحاولة تأسيس أسرة محلية[2].التي كان على حكامها أن يلتزموا باحترام الأشكال الخارجية وبعض الحقائق الواقعية، حتى يضمنوا لأنفسهم التمتع الفعلي بالثمار السياسية والمادية[3].

يرى ألبرت أن التوازن بين السلطات المركزية والمحلية قد تغير ففيما عدا المناطق التي تقرب من اسطنبول وتلك التي تقع على طرق التجارة الرئيسية يملكها حكام وتملك مصادرها الخاصة من أسباب القوة المحلية وكانوا قادرين في بعض الأماكن على أن يخمنوا لأنفسهم حكما وراثيا[4]، كما استطاع زعماء الأقليات أن يستخدموا مراكزهم في الإدارة المحلية وصِلاتهم مع أوروبا لإقامة قاعدة متينة للثورة والنفوذ[5].إذ أصبح التجار ومعظمهم من المسيحيين واليهود جزءا من الملتزمين وبالتالي تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح مرتهنا للاقتصاد العالمي ولتقلباته وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني[6].

إن التمييز بين مرحلة العصبية الحزبية التي كانت تؤطر عائلات وعشائر وقبائل من مذاهب مختلفة والتي تركت الدولة العثمانية لها هامشا واسعا من الاستقلالية، وبين

---

[1]إذ يتبدى بوضوح أن ظهور الملكية الخاصة وتزايدها كان مقرونين بضعف السلطة المركزية العثمانية من جهة وتعزز دور السلطة المحلية في الولايات من جهة ثانية. **أنظر**: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للدولة للمسألة الطائفية اللبنانية (1861.1697)**، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص36.

[2]فمع تزامن التغييرات الإدارية في دمشق ظهرت عائلة العظم وتسلمت الحكم في دمشق وغيرها من ولايات بلاد الشام لفترات طويلة نسبيا.وظهرت شريحة اجتماعية ذات حضور في الفضاء العام للمدنية. **أنظر**:سامر عكاش، **يوميات شامية: قراءة في التاريخ الثقافي لدمشق العثمانية في القرن الثامن عشر**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 2015، ص25.

[3]أندري ريمون، مرجع سابق، ص33.

[4]ألبرت حوراني، **الشرق الأوسط الحديث**، مرجع سابق، ص19

[5]وجيه كوثراني، **بلاد الشام..**، مرجع سابق، ص74

[6]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص80

العصبية الطائفية التي تشكلت على قاعدة الالتحاق بالنفوذ الغربي[1].وعلى هذا فإن الشعوب العربية لم تجد فارقا كبيرا بين زعماء هذه العصبيات وبين الحكم العثماني المباشر، فطلب أهالي الولايات العربية من السلاطين العثمانيين عزل أصحاب هذه العصبيات[2].التي كان هدفها الوحيد هو إعلان الاستقلال التام وانسلاخها كليا عن الدولة العثمانية[3].لهذا لم يتم وضع حد نهائي لهذا الصراع الذي نشب بين الحكام الأتراك والأمراء الوطنيين[4].

ثانيا:التنظيمات العثمانية وأنماط السلطة:

1-أهداف التنظيمات:

قامت التنظيمات العثمانية على فكرة المساواة مع التحديث، نظرا لوعي نخب محلية (من سفراء،ووزراء،وأدباء، ومثقفين جدد)لأهمية الإصلاح باعتباره مدخلا لإنقاذ الدولة وتقويتها عبر اقتباس ما تعتقد أنه ممكن ازدهار الغرب وسر قوته[5]، فكانت مسيرة التحديث تتم بإرادة الحاكم استهدفت بذلك مؤسسات الدولة[6]، فأتت أولى درجات الاهتمام بالمؤسسة العسكرية ثم تلتها المؤسسة الإدارية بمختلف اختصاصاتها لتشكل حقل الاهتمام اللاحق بدءا من عام 1839[7].

---

[1]وجيه كوثراني، **المسيحيون العرب**..، مرجع سابق، ص64.

[2]رأفت غينمي الشيخ، **التاريخ المعاصر**....، مرجع سابق، ص42

[3]الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، (1988-1916)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص139

[4]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص62.

[5]وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور**..، مرجع سابق،ص1

[6]خالد زيادة، مرجع سابق، ص133.

[7]هو تاريخ إصدار أول خطوط التنظيمات المعروف بخط كلخانة، وكان من أهم بنوده وتوجهاته إلغاء نظام الالتزام ،**أنظر**: وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور**..، مرجع سابقن، ص1

حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين كان لهم علم وخبرة مباشرة بأوروبا[1]، فهدف السلطان من وراء إصدارها في الأحوال السائدة في الدولة وتنظيم أمورها وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، بغرض إعادة اللحمة بين المجتمع العثماني على أسس اجتماعية،اقتصادية وسياسية جديدة تحت شعار ماعرف بالعثمنة[2]، وإلغاء التناقض بين جميع طوائف السلطنة وقوميتها.

رمت هذه التنظيمات[3] إلى تثبيت دعائم السلطة المركزية والحد من تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية السياسية للدولة العثمانية[4]، هذه الأخيرة التي اعتمدت في تنظيماتها على فكرة إنشاء أمة عثمانية عن طريق منح جميع المسلمين وغير المسلمين المساواة.أي جعل جميع رعايا الإمبراطورية مواطنين متساويين في دولة واحدة[5]، وتأكيدها على بقاء سريان مفعول الامتيازات[6] على هؤلاء،وذلك تحت الحماية الأجنبية.

إن ا ستحداث الإدارة والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات جميعها بالمركز والقضاء على كل أشكال الاستقلال الأسري، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة

---

[1]ألبرت حوراني، **الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث ،تاريخ العرب والعالم** ، ع15، كانون الثاني، يناير، (ديسمبر، جانفي)، 1980، ص29.

[2]غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجا (1876-1939)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص97.

[3]هي عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح هذه، أي صدورها بقوانين من أعلى سلطة في الدولة العثمانية. **أنظر**:غانية بعيو، المرجع نفسه، ص85.

[4]عبد الله حنا، مرجع سابق، ص32 33.

[5]رضا هلال، **السيف والهلال:تركيا** من **أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999،ص43.

[6]هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراض الدولة العثمانية في فترات مختلفة وقد استمرت تلك الامتيازات حتى بداية الحرب ع 1 حيث ألغيت من لدن الدولة العثمانية ، **أنظر**:سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص36.

في السلطنة[1]. قصد توطيد الثقة بحكومة البلاد واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد، تحت ذراع حماية المسيحيين من رعايا الدولة[2]، بغية خلق دولة حديثة يكون الحاكم فيها حاكما لا يحسب الأهواء والميول الخاصة، ولكن بناءا على العدالة الطبيعية المنصوص عليها في القوانين، بحيث تكون هذه العدالة وهذه القوانين مقيدة بنظام إداري بيروقراطي[3].

نتيجة لهذه التنظيمات وعلى استشراف أدوارها المتوخاة واستحقاقاتها كل حسب المواقع والتصورات، فإن الرأسماليات الأوروبية فهمت التحديث تسهيلا لتحقيق لعلاقاتها التبادلية وتوسيعا للسوق الرأسمالية[4]، وحماية وكلاء التجارة المحليين،ومن جهته النخب العثمانية فُهم على أنه انتزاع لذريعة التدخل من خلال التمثيل الشعبي وإعطاء حقوق المواطنة العثمانية أما في ما يخص الجهات غير الإسلامية الملل منها أنه تحقيق لحق المساواة، أما القوميات والإثنيات غير التركية تحقيقا لنوع من المشاركة قبل أن تتبلور مطالب الاستقلال[5].

بالإضافة إلى ذلك فإن التنظيمات وفي كل مرحلة من مراحلها الإصلاحية هدفت إلى تقوية مؤسسات الإمبراطورية العثمانية والدول العربية التابعة لها،فاتسمت بوجود دافعين متلازمين،فالدافع الأول كسب الدعم الأوروبي عن طريقة العلاقات العامة، أما

---

[1] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق ص42.

[2] ساطع الحصري، مرجع سابق، ص91.

[3] ألبرت حوراني، **الشرق الأوسط**، مرجع سابق،ص19.

[4] نظام اقتصادي يقوم على الملكية الفردية لموارد الثروة وتعتمد الثروة على الأسواق الحرة وعلى الإنتاج من أجل الربح.**أنظر**: محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد1، دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص174.

[5] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور**..، مرجع سابق، ص2.

الدافع الثاني المتمثل بالتزام صادق بإصلاح الإمبراطورية من أجل ضمان نجاحها في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية وتجاوزها[1].

2-مركزية السلطة في المدينة والريف :

سادت العلاقات الاجتماعية . السياسية الرعوية في السلوك السياسي في مدن بلاد الشام على وجه الإجمال.ومدت هذه العلاقات نفسها على الأرياف القريبة من المدن[2]،هذه الأخيرة التي كانت تمثل مراكز السلطة السياسية ومع أن سلالات متتابعة جاءت إلى السلطة بواسطة قوة عسكرية قوامها رجال من الريف[3].

فدخلت عائلات القرى من مستوى الوكلاء إلى الفلاحين في شبكة علاقة تابعة للعائلات المدنية، فكانت من بين الشروط التي تضمن استمرار التبعية هي تراكم الديون على الفلاح وحاجته إلى الحماية من تعسفِ رجال الحكومة ومن تعديات البدو[4].

إن التبعية التي اشتدت بفعل الملكيات الكبيرة الريفية التابعة لعائلات المدن، استقوت بفعل صيغ الاستثمار المختلفة والمرتكزة جميعا على الزراعة على اختلاف أشكالها[5].

وعليه فهنا تفسر العلاقة القائمة على هذا النمط من السيطرة وأن المدن في المشرق كانت دائما نقاط ارتكاز للحكام[6].

فالمدن العربية السورية بقيت حتى القرن الثامن عشر متسمة بطابع القرون الوسطى بالإنتاج الحرفي والتجارة هما النشاط الاقتصادي الملحوظ في المدن[7]. فكانت بذلك السيطرة المدنية على الأرياف السهلية المجاورة، أدت إلى التحاق اقتصادي كامل

---

[1] يوجين روجان ،**العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص ص 117 . 118

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين...**، مرجع سابق، ص77.

[3] ألبرت حوراني، **الشرق الأوسط الحديث** .....مرجع سابق، ص19.

[4] وجيه كوثراني، **بلاد الشام...**، مرجع سابق، ص77.

[5] محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج4، مكتبة النوري، ط2 دمشق ، ص192.

[6] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص103.

[7] عبد الله حنا، مرجع سابق، ص22.

للفلاحين بأعيان المدن وإلى التجاء سياسي[1]المرتكز على قاعدة الحماية،فمن الملاحظ أن الهيمنة المدنية على الريف تبدوا قسرية ومفروضة[2].

هذا وفي إطار التنظيمات التي حققت نجاحا في المدن عن الأرياف،لأن في المدن يتمركز الجهاز الإداري والقوات العسكرية النظامية[3]، حيث استطاعت السلطة المركزية أن تنهي الصراع بينها وبين الزعامات المحلية لصالحها بتحديد صلاحيات الوالي وأعوانه من الموظفين الأتراك وفتح الباب أمام الزعماء المحليين لإثبات وجودهم السلطوي في المقابل[4].

أما الأرياف فكانت السلطة العثمانية ضعيفة وغائبة خاصة في المناطق النائية والجبلية فشيخ القرية هو من يتولى المهمات الإدارية[5]،

وتميزت العلاقة بين الدولة وزعماء الأرياف بالتوتر من أجل ضبط الأوضاع فيها، فكثيرا ما تمرد الزعماء المحليون على السلطنة واستعملوا العنف لكي يدفعوا الضرائب المستحقة[6]،ونتيجة لذلك كان التنظيم العثماني للولايات وللألوية يفسح المجال أمام ترقي اجتماعي وسلطوي صعدت في العائلات الدمشقية في شكلها السياسي و الاقتصادي عن طريق خدمة السلطنة المركزية، وعن طريق إقامة أشكال من التحالفات مع العائلات

---

[1]بالمعنى الذي تؤديه صيغة الالتجاء وهي صيغة عرفت منذ العهد الأموي وكانت تعبر عن لجوء بعض المالكين الصغار بأحد المتنفذين في الدولة وتسجيل الأرض باسمه تجنبا لدفع الضرائب للحياة. **أنظر**:عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيرو،196، ص62.

[2]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص ص 103 104

[3]كانت تقسم من الوجهة العسكرية إلى سبع دوائر كبيرة في كل واحدة منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية، وأن أكثر المراكز قيادة الجيش متمركزة في كل من (استانبول، أدرنة، مناستر، أرزنجان، دمشق، بغداد، اليمن)، **أنظر** ساطع الحصري، مرجع سابق، ص 250.

[4]فريدة شرفة، **العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2015.2016 ، ص26.

[5]نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص26.

[6]فريدة شرفة، مرجع سابق، ص26.

وتكوين شبكة من الأتباع في الأحياء والقرى، بحيث تستطيع تشكيل قوة اجتماعية محلية، وبالتالي قوة سلطوية في خدمة السلطنة المركزية في إطار الجهاز الإداري للولاية[1].

كان لهذا الظهور وليد التطور الإصلاحي الذي جرى في الدولة العثمانية لجملة من العوامل منها ازدياد التبادل بين المدينة والريف وبين أجزاء بلاد الشام فيما بينها وبين العالم الخارجي[2].

عرفت بلاد الشام التي سينظر لها في أوائل القرن العشرين بصيغة سورية الطبيعية تعدادا كبيرا في الانتماء الريفي المذهبي لسكانها خاصة السنيين المسلمين المواليين للدولة العثمانية، الذين شكلوا الأكثرية الساحقة ولاسيما في المدن، وفي المناطق الجبلية تمركزت طوائف أخرى ذات أصول إسلامية[3]،(الشيعة[4]، والنصيرية[5]، والدروز[6]...).

فعلى مستوى المدينة وفعالياتها الاقتصادية، نجد غالبية الجماعات الدينية الإثنية ممثلة في كل المدن الكبيرة[7]، ويقدم بذلك العلويون والدروز أمثلة بارزة على امتناع الطوائف الريفية الجبلية عن سلطة المدنية، أي السلطة العثمانية المتمثلة بأعيان

---

[1] وجيه كوثراني، **بلاد الشام**..، مرجع سابق، ص74.

[2] عبد الله حنا، مرجع سابق، ص291.

[3] وجيه كوثراني، الاتجاهات **الاجتماعية**..، مرجع سابق، ص31

[4] ينقسمون إلى عدة طوائف وجماعات بعضها معتدل (كالزيديين في اليمن والاماميين في فارس) والبعض متطرف كالنصيرية ... أصبح الشيعة كثيري العدد وذوي نفوذ كبير في لبنان وسوريا وفلسطين. **أنظر**:جواد بولس، **لبنان والبلدان المجاورة**، ط2، مؤسسة بدران وشركاء النشر والتوزيع، بيروت، 1973م ، ص291.

[5] طائفية سكانية سكنت القسم الشمالي من جبل لبنان الذي عرف باسم "سلسلة جبال النصيرية" وكانت أراضيهم أول العهد العثماني تضم أراضي الدروز والموارنة جنوبا ويمتد شمالا حتى سهل أنطاكية وقد عاش هؤلاء في عزلة تحت حكم شيوخهم الإقطاعيين. **أنظر**: أحمد عزت عبدالكريم، **التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني**، مجلد1، حوليات كلية الآداب، جامعة عين الشمس، 1951، ص137.

[6] فرقة إسلامية في سوريا وبنان تؤمن بإمامة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله أسسها حمزة بن علي في القرن 11م ، اشتهروا عبر تاريخهم الطويل بالنخوة والنفوذ والشجاعة وهم ينتسبون إلى الداعية الفاطمي إسماعيل الدرزي (توفي في سنة 1019م)، **أنظر**: محمد شفيق غربال، مرجع سابق، ص417.

[7] وجيه كوثراني، **المسيحيون العرب**..، مرجع سابق، ص67.

المدن.التي كانت تعجز عن تأمين نفقات دخولها إلى الحبيل بسلمية، أبقى الوضع على حاله من القلق والتأزم في علاقات السلطة بين المدينة والريف الجبلي العلوي[1].فشهدت البلاد العربية بذلك تحولات اجتماعية . اقتصادية ، أثرت على بنيتها، فقد كانت الفئات العليا في النصف الأول من القرن التاسع عشر تتكون من العائلات الدينية التي كانت لها ملكيات أراضي ومراكز في الإدارة[2].

3-المأزق التطبيقي للتنظيمات العثمانية:

المشكلة في تطبيق التنظيمات لم يكن لها وجه محلي أهلي معارض أو معيق أو ممتنع فحسب، لقد كان لها أيضا وجهها الحكومي العاجز عن بناء إدارة واسعة وقادرة على تلبية اتساع السلطنة[3].فقد وضعت هذه التنظيمات الدولة العثمانية رسميا على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين ووضع قوانين تعمل بقوانين وضيعة والابتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة والاقتصاد ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخليا فالتوغل الأوروبي في مستوياته الثقافية والاقتصادية والسياسية من ناحية والمسلمون وعلماء الدين يرتابون بمسلك الدولة من الناحية الثانية، سيبدؤون صراعا لن ينتهي حتى بعد نهاية الدولة العثمانية[4].إلا أن الإصلاحات جاءت في ظروف لم تخل من ضغط الدول الغربية والتي مارست تأثيرا كبيرا على تغيير بناء الدولة العثمانية، من خلال تدخلها في شؤونها تحت باعث حماية الأقليات، وذلك لفائدتها أحيانا، كما أنها لم تنفذ بصورة جدية، وأحدثت نوعا من القلق في الأوساط المحافظة[5].

---

[1] وجيه كوثراني، السلطة **والمجتمع**..، مرجع سابق، ص ص 105 109.

[2] عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية :دراسة في الهوية والوعي**، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2003م، ص134

[3] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد**.. ، مرجع سابق، 2000 ، ص160.

[4] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية :قراءة جديدة** ..، مرجع سابق، ص63

[5] عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي**..، مرجع سابق، ص 133.

فمن وجهة نظر إصلاحية عثمانية أن الخلل الذي أصاب مرحلة التطبيق في التنظيمات فسح المجال لمداخلات أجنبية من شأنها زيادة أوضاع البلاد تفككا[1].

فكانت بريطانيا بذلك قد استخدمتها وسيلة لإضعاف سلطة الخليفة وتقييد الحكومة وإشاعة الفوضى والاضطرابات بين الطوائف والقوميات مما أدى إلى انحلال الدولة العثمانية[2].هذه الأخيرة التي كانت تعاني في مرحلة التنظيمات، وبالتحديد بدءا من عام 1860م أخطر أزماتها المالية[3]، التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة. كما شهدت مجتمعاتها انفجارات طوائفية إجتماعية حادة من بينها أحداث جبل لبنان والتوترات التي شهدتها المدن المشرقية أنذاك[4].

لقد أعاقت عملية تنفيذها أيضا كثير من الأسباب تقف على رأسها معضلة الحكم المركزي والسلطة الذي ركز أولا على العاصمة وبعض مراكز الولايات العثمانية وأهمل الباقي[5]، ويذهب العزا وي إلى ما أورده وجيه في ذكره للمأزق التطبيقي للتنظيمات في بلاد الشام، حيث ذكر ولم تقم أجهزة إدارية في الأرياف واقتصرت على الولايات وارتبطت مباشرة بحكومة استانبول[6].

---

[1] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية بين النظام..**، مرجع سابق، ص165.

[2] موفق بني مرجة، **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1984، ص74.

[3] فقد أثرت سلبا في حركة الإصلاح خاصة أن رجال التنظيمات لم يكونوا صلحين في الاقتصاد والأمور المالية لهذا ازدادت الديون ففي سنة 1869م شهدت الدولة نحو التقليل من الإنفاق على الإدارة والمؤسسة العسكرية فانعكس ذلك سلبا على المسؤولين والموظفين بقبولهم إلى تساوي واختلاس أموال الدولة، كما ازداد التدخل الأجنبي لصالح الدائنين. **أنظر**: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982، ص217 .

[4] وجيه كوثراني، **المسيحيون العرب..**، مرجع سابق، ص61.

[5] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة...**، مرجع سابق، ص67 .

[6] المرجع نفسه، ص67.

ولعل أبرز مايوجه النقد للمأزق التطبيقي للتنظيمات مدحت باشا[1]، الذي توج التنظيمات بدستوره عام 1876م، ويقول في تقرير له عن ولاية سورية "هما لا يحتاج إلى بيان وتعريف لديكم أن ولاية سورية أوسع من غيرها من ولايات الدولة.وإن أهلها من العرب والأتراك والتركمان، والدروز والموارنة.... فإن أطوار وأحوال العربان والعشائر لديكم معلومة، وإن إدارة هذه الأجناس المختلفة على قاعدة واحدة وما تولده من مشاكل غني عن التعريف والإيضاح[2] ".فتقليد الدولة العثمانية لنموذج الدولة الغربية واشتداد هجوم الغرب عليها لاقتسامها،كان يلخصان مرحلة معينة في السلوك السياسي للدولة حيال رعاياها[3].

لذا قيل أن الحكومة لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ تطبيقا مطلقا فظلت الخدمة العسكرية قاصرة على المسلمين دون غيرهم بينما دفع المسيحيون الجزية، كما ظلت الوظائف العامة بصفة عامة ولاسيما الإدارية والقضائية محصورة في يد المسلمين، هكذا أدت التنظيمات إلى زعزعة نظام الملل دون إدماجها في كيان المجتمع إدماجا تاما، فأصبحت هذه المؤسسات الدينية مجالا خصبا للنشاط الأوروبي الثقافي والديني والسياسي وفي الولايات العربية وخصوصا بلاد الشام[4].

---

[1](1822.1855م) كبير وزراء الدولة، تولى الصدارة العظمى عام1872م، قضى سنوات كثيرة يعمل جاهدا وتلقى عدة مناصب إدارية، أعجب بالإنجليز بشكل خاص وبالنظام البرلماني عندهم مكان إعلان الدستور عام 1876م. **أنظر** :محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام: دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين**، ط1، دار الراوي للنشر والتوزيع، 2000، ص 70. أيضا **أنظر**: فليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، ج2، ترجمة كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، ص315.

[2]قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة...**، مرجع سابق، ص68.

[3]وجيه كوثراني، **المسيحيون العرب..**، مرجع سابق، ص 60.

[4]محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514.1914م)**، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ص 219.

ثالثا:العمل السياسي الحديث في ظل الدولة العثمانية.

1-الظروف الدولية للدولة العثمانـية(خارجيا و داخليا):

بدأت مرحلة جديدة في تاريخ علاقة الدول الكبرى بالسلطة العثمانية، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.ذلك أن التوازن الدولي الذي قام في السابق على قاعدة التسوية بين السياسيتين الأوروبيتين المتنافستين: فرنسا وبريطانيا عدلتها ابتداءا من هذه المرحلة عوامل جديدة أطلقت العنان للدول الكبرى لتدخل فيما بينها في سباق محموم نحو السيطرة والإلحاق واقتطاع مناطق النفوذ في العالم[1].فقد كانت فرنسا ترغب في التعرف على أخبار بلاد الشام أولا بأول رغبة منها في ترجيح كفتها السياسية على الإنجليز والروس، وتحقيقا لأمالها في هذه المنطقة، وعلى الرغم من خروج محمد علي[2] وقواته من بلاد الشام إلا أن التدخل الأجنبي ظل ناشرا سيطرته على هذه البلاد[3]، بأسلوب المعاهدات الذي يضمن للدولة الغربية السيطرة وإلحاقها للدولة الجديدة المستقلة[4].

لاشك أن العوامل الداخلية مهدت الطريق لعوامل خارجية تضافرت معا وأدت إلى اضمحلال الدولة وتدهورها، فإن التوازن القديم بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية والذي كان في صالح الدولة العثمانية.قد تغير وأصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوروبية[5].

---

[1]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص 125.

[2]ولد سنة 1769م بمدينة قولة وقد تركه والده إبراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره، ولما بلغ أشده اشتغل بالتجارة، خاض غمار الحرب ضد الفرنسيين في معركة أبي قبر البرية، ثم حارب المماليك. للمزيد **أنظر**: محمد صبري، **تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث**، ط2، ة مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص ص 32 .33

[3]عبد المنعم إبراهيم الجمعي، **المشرق والمغرب العربي دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر**، القاهرة، 2013م، ص ص 52 .53

[4]وجيه كوثراني، **الدولة و الخلافة..**، مرجع سابق، ص31 .

[5]إسماعيل احمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص21.

لقد جاءت نتائج الحرب الروسية العثمانية[1]،عام1878، لتفتح أمام فرنسا وبريطانيا طريقا لبدأ مرحلة من التفاهم على تقاسم بعض الحصص من السلطنة العثمانية.فكثمن لموقف بريطانيا في معارضتها انتهت روسيا بعقد معاهدة سان ستيفانو[2]، المذلة للدولة العثمانية وتعديلها في مؤتمر برلين عام 1878م.في الوقت الذي بدأت فيه السياسة العثمانية تلاحظ دول الوفاق تعمل على اقتطاع أطراف منها، كانت قوة أوروبية جديدة تنهض على المسرح الدولي وتعمل من أجل مكان لها[3]، فأخذ النفوذ الألماني يمتد ويقوى في العاصمة التركية إلى أن أصبحت السفارة الألمانية أقوى سفارة أوروبية في تركية[4].

يعتبر هذا التغلغل نقطة هامة في تاريخ المسألة الشرقية[5] في العصر الحديث.أدرك السلطان عبد الحميد الثاني مدى قوة هذا الحليف في المداخل الأوروبية وأطماعه في السلطنة ومع ذلك منح عدة امتيازات لألمانيا[6]،هذا وفي أثناء تسلمه الحكم حاول أن يعيد للسلطنة نفوذها القديم في عصر اتجه فيه العالم إلى إشراك الشعب بتحمل المسؤولية[7]، وظهر في عهده التعصب القومي والدعوات القومية والجمعيات ذات

---

[1]التي شهدت فيها بلاد الشام تغيرات أساسية أهمها التوتر الطائفي بين الجماعات الدينية وتدخل الدول الكبرى في شؤونها وتكثيف الإرساليات التبشيرية الأجنبية من نشاطاتها التربوية، الثقافية التغريبية بين السكان. **أنظر**:عبد الرؤوف سنو، **النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية (1877ـ1881م)**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،1998م ،ص ص 33 34

[2]هي أكثر المعاهدات ضررا بالدولة العثمانية، أين انكشفت نوايا الدول الأوروبية وأطماعها الاستعمارية في أملاك الدولة العثمانية. **أنظر**: محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م، ص 450.

[3]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص127م.

[4]ماري مليز باتريك، **سلاطين بني عثمان**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986م،ص ص157 158.

[5]هي مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا والدولة العلية بشأن البلاد الواقفة تحت سلطانها. **أنظر**:مصطفى كامل، **المسألة الشرقية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،1889، ص9.

[6]جورج أنطونيوس,**يقظة العرب**,ترجمة:ناصر الدين الأسد,إحسان عباس,ط8,دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص147.

[7]إيلي منيف شهلة، **الأيام الأخيرة في حياة خلفاء الدولة العثمانية**، تق مر: محمد عبد الرحيم، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1998، ص207 وما بعدها.

الأهداف السياسية بإيحاء من الدول الغربية[1]، فكانت النداءات المنطلقة من ولاية سورية تعبر في حقيقة أمرها عن محطة انعطاف أساسية في مسار حركة التنظيمات، فهي تأتي على أثر فشل التجربة الأولى في الحياة الدستورية في السلطنة العثمانية عام 1876م، وفي وقت كان السلطان عبد الحميد الثاني[2]، يختط فيه لسياسة جديدة تتواصل مع سياسة التنظيمات على المستوى الإداري، ولكن دون أن تعير انتباها إلى تحذيرات مدحت باشا[3].واستند في حكمه على الجاسوسية والكبت[4]، وقام بفض مجلس المبعوثان ونحى الدستور جانبا، ثم أقام لنفسه حكما يعتمد على سلطته الفردية.ما أدى إلى تذمر قطاع المثقفين و ظلوا بعيدين عن أن يشكلوا مركزا لمعارضة قوية لمدة طويلة[5].

فاشتد الإرهاب الحميدي في داخل تركيا وفي شتى ولايات السلطنة، فعام 1883م اغتيل مدحت باشا، واندثر دستور 1876م[6]. فجال الخطر المنتشر بقول روبير، والذي يتمثل في وجود نزعة انفصالية في الولايات العربية، يجب بالدرجة الأولى الحكم على نزعة الجامعة الإسلامية لدى عبد الحميد فهي أحد العناصر الأساسية يمكن وصفها بأنها سياسة عربية وتسعى إلى ربط الولايات العربية بالدولة العثمانية[7].

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1420هـ، ص 21.

[2]إبن السلطان عبد المجيد، ولد سنة (1285هـ1842م) في تركيا تولى العرش من بعد السلطان مراد في عام 1876م قامت في عهده الحرب الروسية العثمانية، وحوادث سياسية أخرى وأنشأت سكة حديد الحجاز...، **أنظر**: زكي محمد مجاهد، **الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ص29.

[3]وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية بين القديم**...، مرجع سابق، ص ص 166 167.

[4]جلال بجي,**العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص 208.

[5]أكمل الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999، ص 118.

[6]وجيه كوثراني، الإتجاهات، مرجع سابق، ص122.

[7]روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1993، ص177.

2-مظاهر الوعي السياسي العربي :

شهدت الولايات العربية في بلاد الشام في الفترة مابين 1876-1882م أحداثا سياسية هامة منها ظهور جوًا من الحرية السياسية والفكرية بعضه سري وبعضه علني، فظهرت دعوة سرية عامي 1880-1881م، تحرض على الثورة على الأتراك علقت مناشيرها على الجدران دون توقيع، كتبت بخط اليد، وكان المسؤول عن عمليتها "جمعية بيروت السرية "التي تأسست حوالي 1876م[1].أي خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني حيث حددت أهدافها بتحرير لبنان من الحكم العثماني ثم طورت فكرتها لتشمل سوريا[2].لكن الجمعية أخفقت في تحقيق أهدافها لأن دعوتها السياسية بما تحتويه من تحريض على الثورة ضد الحكم العثماني جاء في وقت لم تكن فيه الأمة مهيأة لمثل هذه الأعمال والأحداث[3].

كما أنها كشفت عن نشاطاتها أثناء الحرب الروسية من أجل مشروع وطني سوري لكنها لم تعلن عن هذا المشروع[4]. أيضا تشكلت جمعيات ونوادي ذات برامج معتدلة وكانت في ظاهرها أدبية علمية وفي باطنها سياسية تحررية منها:"جمعية المنتدى الأدبي" تأسست في الأستانة عام 1909م، وقد تمتعت بتقرير سياسي كبير وانحصرت مساهمتها في تنمية الدعوة للحركة العربية[5].

ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت في الإمبراطورية العثمانية بعض الحركات العثمانية بعض الحركات والجمعيات السياسية المنظمة وفق نموذج الأحزاب الأوروبية، واستقرت سواء في أوروبا أو المدن التركية المجاورة لأوروبا.وهذا من أجل

[1]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص 130.

[2]عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص156.

[3]جورج أنطونيوس، مرجع سابق، ص156.

[4]عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص69.

[5]عبد المنعم إبراهيم الجمعي، مرجع سابق، ص84.

الإفلات من الرقابة العثمانية.فكانت الجمعيات الأكثر أهمية "جمعية الإتحاد والترقي[1]" و "جمعيــة التشــبث الشخصــي والإدارة اللامركزيــة[2]"، كــان لهــا فــروع فــي كــل أنحــاء الإمبراطورية[3].فجمعية الإتحاد والترقي التي استطاعت أن تتمكن من إعلان المشروطية[4]، في جويلية 1908م وسيطرت على الإمبراطورية العثمانية، حيث لم يعد للسلطان سوى سلطة الروحية[5]. كما طالبت المعارضة السياسية على اختلاف أرائها باللامركزية الإدارية والعودة إلى مبادئ الشريعة[6].

وبالنسبة إلى النشاط العربي يذكر وجيه أنه النشاط الوحيد الجدير بالذكر هو الذي قامت به منظمة تدعى"لجنة الإصلاح التركية السورية" بزعامة الأمير أمين أرسلان وكان دافعهم الرغبة في الإصلاحات التي قد تجعل حياتهم في الإمبراطورية أسهل[7].

يذكر أن نماذج من النصوص السياسية عبرت بين 1900م و 1908م عن اتجاهات فكرية سياسية مختلفة في مرجعياتها الثقافية وفي مدلولاتها السياسية ففي

---

[1]التي نادت بالتجديد والتحديث في الدولة العثمانية، تعود جذورها إلى حركة "تركيا الفتاة"بزعامة أحمد رضا، تلقت معارضة من رجال السلطان عبد الحميد، فنقلت نشاطها إلى باريس أين تأسست هناك عام 1869م، تمثلت مطالبهم بالحرية والعدالة لجميع رعايا الدولة.**أنظر**:روحي الخالدي، **الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، د/ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص50.

[2]تأسست عام 1912م في القاهرة،بدأت تسهم في الحركة العربية إسهاما فعالا، ومن ثم القضاء على فكرة الخلافة العثمانية ولها فروع في سوريا والعراق، كما أنها جاءت وجها لوجه أمام الإتحادين.**أنظر**:نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي1856-1956**، ط1، دار اقرأ، بيروت،1985، ص145.

[3]قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات 1908.1913**، ترجمة:عاصم عبد ربه، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2017، ص82.

[4]يقصد بها أن السلطان في الدولة ليست مطلقة، ولكنها مقيدة بشروط وحدود يقررها القانون الأساسي وقد سمي العهد الدستوري بعهد المشروطية.**أنظر**:سيار الجميل ، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 1996، ص 507.

[5]نجيب صالح، مرجع سابق، ص174.

[6]أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع، عما، 2011م، ص52.

[7]وجيه كوثراني، **الاتجاهات..**، مرجع سابق، ص156.

نصوص نجيب عازوري[1]، دعوة لإقامة دولة عربية وفي نصوص عبد الرحمان الكواكبي[2]، دعوة لإقامة خلافة عربية[3].فكان لهذا الأخير أن كان من بين المنتقدين للعهد الحميدي، الذي شن حملة معارضة قوية ضد حكم عبد الحميد المستبد في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد معتبرا أن الدولة ظالمة. لم تنفع الإسلام في شيء. وكيف ستنفعه الآن وهي دولة هرمة غير قادرة على حماية نفسها من نفسها[4].كما انتقد الإدارة المركزية و اعتبرها من أسباب الخلل بسبب بعد الأطراف عن العاصمة[5]. أما في باريس فكان قد أنشأ عازوري جمعيتان سنة 1904م كانت "جمعية رابطة الوطن العربي"التي تدعو إلى تحرير بلاد الشام وحث فيها العرب على الثورة ضد الأتراك، وأصدر 1907م مجلة شهرية اسمها "الاستقلال العربي" هدفها نشر المعلومات عن البلاد العربية ودعا أيضا إلى إعادة العمل بالدستور العثماني[6].

فأثارت جهود عازوري بعض الاهتمام في أوروبا، إلاأنها كانت عديمة الفائدة بالنسبة للحركة في المشرق[7]. فكان انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913[8]، لم

---

[1]ماروني من جبل لبنان، عاش منذ صغره في فرنسا، نشأ وتعلم في جو اجتماعي . ثقافي فرنسي، لم يكن يعرف العربية.للمزيد **أنظر**:وجيه كوثراني، **الاتجاهات**..، مرجع سابق، ص160.

[2](1848-1902) كان أبوه أحد الدارسين في الجامع الأموي، تعلم في مدرسة أسرته "الكواكبية" بحلب التي تسير على الطريقة الأزهرية، تعلم التركية والفارسية، اهتم بدراسة قوانين الدولة العثمانية ودخل في صراع مع نظام ورجال الإدارة، اشتغل بالتجارة.**أنظر**:أحمد أ مين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت، ص249.

[3]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص155.

[4]عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي**..، مرجع سابق، ص 170.

[5]وأن الحكومات ميالة بطبها إلى الاستبداد، لا يصدعا عنه إلا وضعها تحت المراقبة الشديدة ومحاسبتها محاسبة لا تسامح فيها والمستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكم بهواه لا بشريعتهم.**أنظر**:عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تقديم:أسعدالسحمراني، ط3، دار النفائس، بيروت، 2006، ص254.

[6]عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، 1516م -1916، مكتبة أطلس، دمشق، 1974، ص529.

[7]عبد الكريم رافق، مرجع نفسه، ص 529.

[8]تعود فكرة المؤتمر العربي إلى عبد الغني لعريسي (1850-1916)، صحافي من أهل بيروت، وكان يشير إلى مقومات الأمة خاصة الرابطة بين العرب والمسلمين والمسيحيين.**أنظر**:عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي**...، مرجع سابق، ص214 ص215.

يطلب الاستقلال وإنما حصر مطالبه في الإصلاح الإداري، كما وصف أنه أول مؤتمر عربي عرف كثيرا من الأمم الغربية بالتاريخ الجديد الذي دخل فيه العرب العثمانيين[1].يتحدث نيازي ويقول:"أنه اطلع على منشورات الأحرار العثمانيين من هذا القبيل ومقررات مؤتمراتهم بباريس...،أنهم اتحدوا كلهم في نقطة واحدة هي استرداد القانون الأساسي[2].."وقد هدف هذا الأخير إلى الجمع بين فكرة المواطنة التي كانت من نتاج تكون المجتمع المدني ومساره في أوروبا وقيام الدولة الحديثة ذات السلطة المدنية المستقلة عن السلطة الدينية[3].

3-السياسيات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي:

المشرق العربي وبالتحديد ما أطلق عليه يوم ذاك يقول وجيه "سورية الطبيعية" هو الحلقة الرئيسية من الإمبراطورية العثمانية التي توجهت إليها مطامع الدول الكبرى[4]، وسعي كل جانب منها إلى إفشال التأثير السياسي الذي يبغيه الآخر[5].فكان لفرنسا أن قد سلكت طريقها إذ مدت سلطانها عن طريق الدين ورعاية المسيحية في الشام لاسيما الكاثوليكية[6]،

---

[1]محمد الخير عبد القادر،**نكبة الأمة العربية: سقوط الخلافة العثمانية**، ط1، مكتبة وهبة، 1958، ص ص 75 76.

[2]أحمد نيازي الرسي، **صحيفة من تاريخ الانقلاب** العثماني **الكبير**، تعريب:نولي الدين يكن، مطبعة علي سكر أحمد ، ص29.

[3]وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور..**، مرجع سابق، ص8.

[4]وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع..**، مرجع سابق، ص189.

[5]السلطان عبد الحميد، **مذكراتي السياسية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977، ص13.

[6]تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية و الأرمينية والسريانية واليعقوبية، فقد استطاع المنشقون عن الكنيسة الأرثوذكسية أن يكتسبوا طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك فبرز في القرن التاسع عشر البطريك مكسيميوس (1823-1855)، قضى فترة كبيرة في أوروبا وتنقل بين حلب ودمشق وبيروت والقدس واهتم بتشديد الكنائس الكاثوليكية. **أنظر**:عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية(1864.1919)**، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، د/ط، دار المعارف، مصر، د ت، ص304.

والموارنة[1]، فهناك وثائق كثيرة يقول مسعود ظاهر تؤكد هذه السياسة طوال المرحلة الممتدة من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين[2].

إن السياسة الفرنسية من وجهة التعبير عن أهدافها في السيطرة على سورية تبدو فيها بشكل واضح غلبة عناصر الضبط السياسي على عناصر الوحدة الاقتصادية لسورية.إذ شكلت الحرب الإيطالية . التركية عام 1912م حدثا سياسيا مهما في بلاد الشام أثار موجة من النقاشات السياسية في الأوساط المدنية في سورية حول مصير البلاد وضيع المشاريع التي تنتظرها[3].

فالسياسات الدولية عبر برامجها ودبلوماسياتها وخطابها السياسي كانت حاضرة دائما في هذا المسار، تراقبه تتدخل فيه، تشجعه أو تعيقه وفقا للمخططات والآراء[4]فعبر شكيب أرسلان[5] في مذكراته عندما قال :"كنت ساخطا على عقد المؤتمر لعام "1913"... وكانت وجهة نظري أن مؤتمرا كهذا، لا ينبغي أن يعقد في عاصمة كباريس إذ لها مالها من المطامع في سورية ...، ولا يجوز أن يعقد والدولة العثمانية مشغولة بالحرب البلقانية"[6].فهذا المؤتمر كان مسخرا لمجتمع فرنسا ومطامعهما بينما كان الإنجليز يتطلعون إلى نقمة العرب والحركة الإصلاحية بمزيد من التوجس والحذر، فاستغلوا التذمر

---

[1]من مسيحي الشرق الذي ينتسبون إلى القديس مارون، كانوا من أكثر الطوائف المسيحية ميلا إلى فرنسا.**أنظر**:عبد العزيز محمد عوض، نفسه، ص305.

[2]مسعود ضاهر، **الدولة والمجتمع**..، مرجع سابق، ص56.

[3]وجيه كوثراني، **بلاد الشام**..، مرجع سابق، ص269، ثم 182.181.

[4]وجيه كوثراني، السلطة **والمجتمع**..، مرجع سابق، ص193.

[5]ولد الأمير شكيب أرسلان في عام 1869م في الشريفات بجبل لبنان، أبوه حمود بن حسن، الذي يرقى إلى الأمير أرسلان المتوفى 171هـ، كان أول عهده بالوظائف العامة عند وفاة والده، درس قسطا من العلوم واللغة الإنجليزية أنتقل إلى المدرسة السلطانية في بيروت سنة 1886م، وحضر دروس مجلة الأحكام العدلية، على يد الشيخ محمد عبده.**أنظر**:الأمير شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، تحرير:سوسن النجار نصر، الدار التقدمية، لبنان، 2008، ص ص11.9

[6]شكيب أرسلان,مصدر نفسه,ص104.

العربي من الحكم العثماني[1].ومن وجهة نظر أخرى يقول مصطفى طوران : "وقد تضافرت في هذا العصر قوى خارجية وداخلية عالمية ومحلية، شيوعية ورأس مالية...، تعمل ليل نهار لأجل هدف واحد وغاية واحدة هي هدم العقيدة الإسلامية من النفوس وطمس معالم الإسلام من الأرض[2]...".

[1]محمد فاروق الخالدي، مرجع سابق، ص181.

[2]مصطفى طوران، **أسرار الانقلاب العثماني**، ترجمة:كمال خوجة، ط1، دار السلام للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، القاهر،1977، ص6.

خلاصة المبحث:

ومما سبق نستنتج أن المسار التاريخي لتحولات السلطة و أنماطها في مجتمع قد خضع لتجربة الحكم العثماني قرونا عديدة، حاملا داخل تركيبته ومؤسساته خصائص متنوعة.عجزت الدولة في توحيده وضبطه في أطر تنظيمية واحدة وإدارة مركزية قوية،فيوقت تعددت فيه مشاريع السلطات المحلية في الولايات.كما تعددت في سياسات مناطق النفوذ من قبل الدول الغربية، فكان بذلك القرن التاسع عشر والذي عرف بقرن التنظيمات قد وضع الدولة على طريقة نهايتها كدولة إسلامية،هذا من خلال الاصطدامات البارزة لتيارات سياسية وثقافية متناقضة، والأخذ بالأساليب الأوروبية هذه الأخيرة التي أضحت تطلع للمزيد من الحريات والحقوق لرعاياها والتدخل في شؤون الدولة.

المبحث الثالث

الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي

أولا:الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية قبل 1860م

-التعريف بمنطقة إمارة الجبل ,

-طبيعة السلطة ونظام الحكم للإمارة في ظل الدولة العثمانية .

-الطوائف الدينية والملل.

ثانيا :النظام الجديد في جبل لبنان في إطار الدولة العثمانية .

-الصراع بين الموارنة والدروز .

-النظام الجديد لشكيب أفندي .

ثالثا : الإتجاهات السياسية للمشرق العربي في ظل الدولة العثمانية .

-أوضاع سوريا في ظل الدولة العثمانية .

- التعرف إلى الهوية السياسية .

-النضال السياسي ضد السياسة التركية في المشرق .

تمهيد:

لقد حاولنا في هذا المبحث أن ندرس الظواهر التاريخية في جبل لبنان والمناطق المجاورة له في المشرق العربي، وذلك على أساس محاولة تبيين المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية المختلفة التي عرفها تاريخ المنطقة في تلك المرحلة، والاقرار بأهمية التناقضات داخل البنى الاجتماعية الاقليمية بظهور نوع من التناقض بين الجماهير العربية من جهة والاستعمار من جهة آخرى.

تحددت وظيفة هذه المواقع في سياق واحد ربط ثلاث عمليات متداخلة: تفكك السلطنة العثمانية، التغلغل الاستعماري واشكاله المختلفة، لا سيما في مرحلة نشوء اتجاهات وهويات قومية عديدة في الولايات العثمانية.

أولا- الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسة قبل 1860.

1- التعريف بمنطقة إمارة الجبل :

جبل لبنان تسمية سياسة جغرافية لم يكن لها ذات الدلالة في كل وقت، ففي غضون القرنين السابع عشر والثامن عشر اقتصر مدلول التسمية على المناطق اللبنانية الجبلية الشمالية التالية: بلاد بشري، بلاد البترون، بلاد جبل (أي موطن الطائفة المارونية الأساسي) ، أما بلاد كسروان (المنطقة الجبلية الوسطى) [1] فكانت غالبا ما تحافظ على تسميتها المستقلة ، ولا تدخل في إطار مدلول تسمية " جبل لبنان " إلا نادرا أما بلاد الشوف (المنطقة الجبلية الجنوبية الممتدة من جنوبي المتن حتى جزين) فكان يطلق عليها اسم " جبل الدروز " ولم تشملها تسمية " جبل لبنان " إلا لاحقا. [2]

فمنذ بدايات القرن التاسع عشر بدأ اسم " جبل لبنان " يتعمم على مجموع المناطق الجبلية الثلاث [3] و الشمالية الوسطى ، الشوق و يشيع في الاستخدام اليومي أما المناطق الأخرى التي شكلت جزءا من دولة لبنان الكبير المعلن عام 1920.[4]

وقبل 1920 ، كانت لبنان موزعة بين متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت وولاية دمشق وذلك بعد الحرب الأهلية والفتن التي جاءت كنتيجة للصراعات الطائفية على امتلاك السلطة فيه ما بين سنين 1840 – 1860 م. [5]

---

[1] عبد الوهاب كيالي، **الموسوعة السياسة**، تحرير ماجد نعيمة و آخرون،الجزء الثاني، دار الهدى للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ، ص 28.

[2] الكيالي، المصدر نفسه، ص 28.

[3] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية** ...،مرجع سابق، ص 15.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص 28.

[5] رباح أبي حيدر، **سببية الهجرة الاسلامية من جبل لبنان** باتجاه ولاية **الشام في القرن التاسع عشر** ، **المجلة التاريخية المغربية**،مركز الدراسات والبحوث العثمانية ، تونس، 1948 ، ص 46.

وجاءت أحداث 1860 وما ترتب عليها من تدخل خارجي أو مصالح استعمارية فألغت نظام القائم قامتين أي على أساس طائفي، درزي وماروني، أحلت مجلة نظام " متصرفية جبل لبنان " وفق بروتوكول 1861 الذي عادل عام 1864.[1]

2– طبيعة السلطة ونظام الحكم للإمارة في ظل الدولة العثمانية :

منحت الدولة العثمانية لموظفيها مثل الصدر الأعظم وحكام الإيالات الأولوية و الجنود والأراضي الزراعية على شكل إقطاعات. [2]

إذ عرف نظام الإدارة العثمانية في البلاد العربية التي سيطرت عليها الدولة العثمانية نظاما مركزيا حيث قسم العثمانيون البلاد العربية إلى ولايات صغيرة كي يشمل السيطرة عليها ، وهذه الولايات أطلق عليها اسم الإيالات وكانت كل إيالة منفصلة عن الأخرى، إداريا و قضائيا و ماليا على سبيل المثال بحد القانون 1871 و الذي جاء فيه تقسيم بلاد الشام إلى ولايتين هما سوريا التي اتسعت لتضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا وولاية حلب.[3]

شكلت الإقطاعات التي منحتها الدولة العثمانية لكبار موظفيها نوع من الإ قطاعات ،الإقطاع الحكومي و الإقطاع الطائفي.

2–1–الإقطاع الحكومي : تألف من أصحاب " التيمار والزعامة " الذي كان يطلب منهم أن يكونوا دوما على استعداد للحرب و قيامهم بحفظ الأمن والنظام في إقطاعاتهم.[4]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص 29.

[2] بثينة عباس الجنابي، **نظم الحكم للإدارة العثمانية في الوطن العربي** ، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات ، العدد الحادي والسبعون، 2011م، ص ص (1 – 2).

[3] وجيه كوتراني ،**الإتجاهات**..، المرجع السابق، ص 16.

[4] المرجع نفسه ، ص 16.

هذا الاقطاع في الأساس كان مقتصرا على العسكريين ثم دخلته عناصر مدنية لدرجة أنه أصبح بإمكان كل رجل غني أن يصبح ملتزما لقطعة من الأرض و التمتع بنوع من الاستقلال في أرضيه وفلاحيه.[1]

والأمر الذي يلفت النظر هو أن معظم الملتزمين كانوا ينتمون إلى أعيان عسكريين أو عشائريين أو رؤساء طوائف دينية.[2]

2-2- الاقطاع الطائفي: وقد أثبت هذا النوع من الاقطاع أنه أرسخ و أقوى جذورا من الاقطاع الحكومي.

و تكونت قاعدة الاقطاع الطائفي في جبل لبنان من الشعب (العامية) الذين يفلحون الأرض أو يرعون الماشية ، فهم بذلك " أدوات إنتاج " و على رأس النظام بيوت أرستقراطية – درزية أو موارنة أو غيرها من العصبيات الاقطاعية.[3]

تعتبر الإمارة شكل من أشكال السلطة السياسية ارتكزت على مفاهيم وتقاليد وأعراف عربية إسلامية ، وارتبطت بنظام الأرض و الزراعة السائد، وهو نظام إقطاعي يمتد بجذوره التاريخية إلى ما قبل العهد العثماني في بلاد الشام.[4]

وجاءت أحداث 1870 وما ترتب عليها من تدخل خارجي ومصالح استعمارية فألغت نظام القائم مقاميتين و أحلت محله نظام " متصرفية جبل لبنان " وفق بروتوكول 1861 ، الذي عدل عام 1864.[5]

بالإضافة إلى ذلك كان في بلاد الشام وفي المناطق الأخرى التي تواجدت فيها تشكيلات اجتماعية قائمة على " عصبيات قبلية " أو " عنصرية " أو " مذهبية " ، يذكر عبد العزيز محمد عوض في ذلك : ولما كان في بلاد الشام قبل الفتح العثماني في سنة 1856

---

[1] عبد عزيز محمد عوض،المصدر السابق، ص 224.

[2] عوض، نفسه، ص 224.

[3] عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 225.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص 29.

[5] المصدر ، نفسه، 29.

عصبيات إقطاعية محلية اختلفت في مقومات عصبيتها ،[1] حيث وجدت عصبيات " عنصرية " كالتركمان و الأكراد والعرب و عصبيات " مذهبية " كالإسماعيلية والنصيرية والدروز والموارنة و غيرهم، فقد أقرتها الدولة العثمانية في مقاطعاتها".[2]

فالتنظيم الإداري لمتصرفية جبل لبنان هو جزء من تطبيق قانون تنظيم الولايات عام 1864 الذي اشترك في وضعه شخصيات إصلاحية في جهاز الدولة العثمانية. [3]

فشكلت بذلك إمارة الجبل جزءا من التنظيم الإقطاعي المحلي السائد[4].

ومن جهة أخرى استطاع " أمير الدروز " في مرحلة تاريخية معينة لا سيما في عهد فخر الدين الثاني أن يقوم بوظيفة " الأمير الكبير على مقاطعات " تخطت حدودها مناطق الجبل الثلاث ووصلت إلى شمالي سورية وفلسطين و أبواب دمشق.[5]

فبالإضافة إلى ذلك توجد هناك أربعة نقاط يقدر فيها النظام الأساسي الموضوع لجبل لبنان وغيره من الأنظمة في الولايات الأخرى.

1 – ضرورة كون المتصرف مسيحيا ولكن غير لبناني.

2 – الاستقلالية المالية لإدارة المتصرفية.

3 – تنظيم جهاز داخلي لحفظ الأمن للأهالي.

4 – ضمان الدول الأوروبية الكبرى للنظام الأساسي الموضوع، وأخذ موافقتها على تعيين المتصرف من قبل الباب العالي.[6]

---

[1] وجيه كوثراني **الإتجاهات**...، المرجع السابق، ص 16.

[2] عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 224.

[3] عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 29.

[4] وجيه كوثراني **الإتجاهات**...، المرجع السابق، ص 29.

[5] عبد الوهاب الكيالي، المصدر الساق، ص 29.

[6] المصدر نفسه، ص 29.

فسلطة الأمير الكبير مستمدة من واقعين من جهة الواقع توازن قائم بين عصبيات عائلية وبيوت عريقة يؤدي إلى اختيار أحد أركان العائلات القوية أميرا قادرا على محورة العصابات الأخرى حوله وضبطها أو قمعها لمصلحة تحصيل الضرائب السلطانية.[1]

والشيخ هو الذي يدير شؤون مقاطعته ويلتزم بدفع الضرائب المترتبة عليها لأمير الجبل الذي يتربع فوق هذا البناء الاقطاعي و الذي له رياسة عليا على العامة والمشايخ و الأمراء ويلتزم هذا الأمير أمام باشا صيدا بدفع الضرائب المستحقة للدولة على مقاطعات التي يحكمها بنفسه، وبواسطة أتباعه من المقدمين المشايخ الاقطاعيين". [2]

إن ممارسة السلطة على هذا النحو من الجانب الاقطاعي الحكومي بالولاة أو من جانب الإقطاع الطائفي (المشايخ والأمراء)، كان لابد أن تدفع إلى اصطدامات محلية بين الولاة العثمانيين[3].

بالإضافة إلى ذلك نجد أن متصرفية جبل لبنان كانت متصرفية عثمانية شأنها شأن بقية المتصرفات والسناجق العثمانية في تنظيم الإدارة والقضاء وانتهى العمل بنظام المتصرفية مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية و إعلان غورو المندوب الفرنسي عام 1920 لحدود دولة لبنان الكبير حاليا.[4]

ومن خلال كل ذلك نجد أن القاعدة التي سادت في طبيعة السلطة في المشرق العربي منذ سنة 1517 – 1810 تعتبر العديد من الظواهر السابقة التي برزت والتي أعطيت من قبل الصياغة التاريخية الكولونيالية تفسيرات استقلالية و قومية " نصيب في الثقافة التي تكرس وتحمي التجزئة السياسة في المشرق العربي". [5]

---

[1] وجيه كوثراني **الإتجاهات**...، المرجع السابق، ص 18.

[2] عبد عزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 225.

[3] وجيه كوثراني، **الإتجاهات**...، المرجع السابق، ص 19.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المصدر الساق، ص 29.

[5] وجيه كوثراني، **الإتجاهات**... ، المرجع السابق، ص 19.

لم تكن كما يصورها التاريخ نضالا من قبل أمراء وطنيين ضد الحكم التركي، فإن الوالي والأمير والشيخ هم أصحاب مقاطعات عثمانية وجزء من جهاز الدولة ، الذي يتحكم فيه على صراع داخلي يتمحور حول حدود الالتزام ومدى اتساعه من حيث حجم الضريبة والنفوذ والامتداد الجغرافي.[1]

أما من ناحية المؤسسات والتقاليد والعلاقات الإنسانية والاجتماعية السائدة في مقاطعات " الجبل " فلم تكن تختلف في شيء عنها في المناطق الأخرى من المشرق العربي، فهي جميعها تحمل سمات مجتمع عربي اسلامي.[2] التقليد الاجتماعي – السياسي الذي يقضيلدى العائلات المقاطعجية بإرجاع نسب العائلة إلى قريش يرتبط وبدون شك بمفهوم السلطة و أحقيتها ... كلها سمات اجتماعية – سياسية تشترك فيها كل العائلات " أصحاب " المقاطعات في الجبل وفي المناطق الأخرى دون تمييز بين مسيحيين و مسلمين موارنة أو دروز.[3]

وعلاوة على ما ذكرناه نجد أن هذه الاتجاهات كانت تترافق مع اتجاهات مركزية يبغي تحديث الدولة ومركزيتها وكان القرار إلغاء أصول الالتزام الوارد في نص خط كلخانة 1839 بداية التخلي عن وظيفة المقاطعجيين لإحلال موظفين إداريين مكانهم.[4]

وفي عام 1842 ألغى السلطان عبد المجيد منصب الأمير الكبير وقسم مقاطعات " الجبل " إلى قائم مقاميتين طائفتين يفصل بينهما طريق بيروت – دمشق، القائم مقامية الشمالية على رأسها " الحاكم " موظف درزي يعينان من قبل و إلى صيدا المقيم في بيروت ويكونان مسؤولين أمامه.[5]

---

[1] المرجع نفسه ، ص 19.

[2] نفسه ،ص 20.

[3] نفسه ، ص 20.

[4] نفسه ،ص 20.

[5] نفسه ، ص 20.

فيشير طنوس الشدياق إلى وجود (24) مقاطعة (من الكورة حتى جبل الريحان) ، كانت كل واحدة منها تدار بواسطة عائلة أو عائلتين من المقاطعجيين.[1]

وعلاوة على ذلك فان تسمية جبل لبنان ما زال يثار من وقت لآخر خاصة في الأزمات اللبنانية الكبرى من أزمات عسكرية أو سياسية[2] من قبل طرفي الصراع الأساسيين على الساحة اللبنانية وإثبات خصوصية الجبل وعدم انتهائه القومي العربي، و آخر وطني عربي يؤكد على عروبة الجبل تاريخيا وواقعا.[3]

3-الطوائف الدينية والملل :[4]

3-1-التنوع الطائفي:

بعد الفتح العثماني للبلاد العربية حكمت الدولة العثمانية عددا كبيرا من أهل الذمة وعاملتهم باعتبارهم أعضاء في طوائف ينتمون إليها ويعود ذلك لطبيعة التنظيم العام للمجتمع العثماني الذي انقسم بموجبه إلى قسمين كبيرين من جماعة المسلمين وطوائف غير المسلمين من المسيحيين ويهود أما الأجانب غير المسلمون هم لا يعتبرون من رعايا السلطان العثماني. [5]

مع العلم أن في بدايات القرن التاسع بدأ كل شيء يتغير في جبل لبنان وبقية المقاطعات اللبنانية.[6]فثمة استخدامات قديمة وحديثة ومضامين جغرافية وإدارية تختلف باختلاف المراحل التاريخية و التقسيم الإداري [7] الذي عرفته بلاد سورية ولأسباب إدارية إلى أربعة

---

[1] طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان** ،ج2،تقديم وفهرسة :فؤاد فرام البستاني،الجامعة اللبنانية ،بيروت ،1970 ص 19 – 20.

2 عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص 29.

3 المصدر نفسه ، ص 29.

[4] انظر الملحق رقم 04 ص 97.

[5] عبد عزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 301.

[6] علي عبد الفتوني، **تاريخ لبنان الطائفي**، ط1،دار الفارابي، لبنان ، كانون الثاني 2013، ص 33 – 34.

[7]وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية** ...،مرجع سابق، ص 15.

مناطق عسكرية (جند) وهذه الأجناد الأربعة فقد كانت دمشق وحمص، الأردن، فلسطين و ألحقت المدن الساحلية اللبنانية بجند دمشق.[1]

ومن زاوية التقسيم الإداري العثماني الذي اعتمد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين لم تشكل سورية وحدة إدارية ضمن الولاية العثمانية الواحدة بل تقاسيمها للولايات الثلاث ولاية دمشق، وولاية حلب، وولاية بيروت، إضافة إلى متصرفيات القدس و جبل لبنان ودير الزور.[2]

وعلاوة على ما ذكرناه آنفا فإن المسيحيين كانوا يعملون شركاء زراعيين ثم أخذوا يتحولون إلى حرفيين و تجار محليين إلى أن أصبحوا تجارا كبارا، لهم الدور الأول في عملية تراكم رؤوس الأموال وفي إدخال الرأسمالية إلى لبنان. [3]

عاش أهل هذه الطوائف بخصائصهم المذهبية في إطار عصبيات إقطاعية مغلقة و ممتنعة في غالب الأحيان عن مطالبة ممثلي الدولة العثمانية المتواجدين في مراكز الولايات عن دفع الضرائب.[4]

ونبقى عند ظاهرة التعدد المذهبي الطائفي في جبل لبنان والمناطق المحيطة به من سورية.

3-2-الطوائف المسيحية:

طائفة الروم الأرثوذكس: يعود ظهورهم إلى القرنين التاسع و العاشر، وقد استقروا في المناطق الساحلية و في المدن الكبيرة، وتعتبر الروم الكاثوليك فرعا منهم، غير أنهم ارتبطوا بروما منذ القرن الثامن عشر و كانوا في معظم الأحيان حلفاء للموارنة. [5]

---

[1] فليب حتي وجماعة من الأساتذة، **تاريخ العرب**، دار عند للطباعة والنشر، بيروت، 1974.م .

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام** ....،مرجع سابق، ص 35.

[3] فؤاد شاهين، المرجع السابق، ص 42.

[4] عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 203.

[5] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية** ..، المرجع السابق، ص 34.

أما الروم الأرثوذكس فتأثروا بحركة القومية العربية والجو السياسي، كان الروم الكاثوليك يؤيدون مشروع لبنان الكبيرة تحت مظلمة الاستعمار الفرنسي وكان أبناء هذه الطائفة يتمتعون بثراء كبير. [1]

وكان لروم الأرثوذكس ثلاث كنائس في دمشق أقدمها الكنيسة المريمية والثانية كنيسة مار يوحنا الدمشقي والثالثة في حي الميدان وقد بلغ عدد الروم الأرثوذكس في دمشق سنة 1873 م حوالي 7000 نسمة.[2]

كما منيت هذه الطائفة بانشقاق في صفوفها حيث انفصل قسم منها وشكل طائفة جديدة عرفت باسم الروم الكاثوليك.[3]

طائفة الأرمن:

تأخر اعتراف الدولة العثمانية بهذه الطائفة سنة 1641 ، ويعود ذلك إلى أن رئيس هذه الطائفة كان يقيم خارج الحدود العثمانية[4] وسلمت ملة الأرمن كل رعايا السلطان من الذميين الذين لم يطبق عليهم تنظيم ملي آخر.[5]

كما أنها تشكلت في إطار فرقة مسيحية قديمة في شمال سورية ،بحيث عاشوا حياة زراعية دينية معزولة لمرحلة طويلة من الزمن[6]

وانقسم الأرمن في ولاية سورية إلى أرثوذكس و كاثوليك بعد ان كانوا أوائل القرن السابع عشر من أتباع الكنيسة اليعقوبية ثم انشق بعضهم بعد ذلك ونصبوا بعد عام 1739 بطريركا كاثوليكيا[7] .

---

[1] محمد فاروق خالدي ، المرجع السابق، ص 391.

[2] عبد عزيز محمد عوض، المصدر والسابق، ص 302.

[3] المصدر نفسه، ص 302.

[4] جب هاملتون وهارولد ،مرجع سابق، ص 221 – 220.

[5] عبد عزيز محمد عوض، المصدر والسابق، ص 303.

[6] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية** ..، المرجع السابق، ص 33.

[7] عبد الكريم غرايبة، **تاريخ سوريا في القرن التاسع عشر 1874 – 1876** ، محاضرات، معهد الدراسات العربية العالية،جامعة الدولة العربية،القاهرة ، 1962 ، ص 119.

أما طائفة الكاثوليك : أحرزت طائفة الكاثوليك في الدولة العثمانية تقدما على حساب معظم الطوائف الأخرى، ويعود ذلك إلى عاملين :

الأولى: النفوذ الذي حصلت عليها فرنسا الكاثوليكية في شؤون الدولة العثمانية منذ أن وقعت الامتيازات بين فرنسوا الأول وسليمان القانوني.

أما العامل الثاني: فهو إنشاء الهيئة الدعائية الكاثوليكية " البروباجندة) في سنة 1622 م التي أنشأها البابا جروجوري الخامس عشر للإشراف على البعثات الكاثوليكية.[1]

الموارنة :هم جماعة من السريان السوريين ينتمون إلى الكنيسة الشرقية ثم اتبعوا الكنيسة العربية.

وقد بلغ عدد الموارنة في سوريا حوالي 450.000 نسمة وقد بلغ عدد الذكور منهم 46486 مقابل 3728 من المسلمين سني وشيعي. [2]

و انخراطهم في البنى الاقتصادية الاجتماعية السياسية في المشرق العربي كان قد أصبح كاملا في العهد العثماني، فكان المشايخ والأفراد منهم يتمتعون بذات الامتيازات " السلطوية " التي هي للمشايخ والأمراء الدروز.[3]

ولقد حظي الموارنة خاصة بمعاملة تفضيل قياسا إلى طوائف لبنان الأخرى.[4]

وعلاوة على كل ذلك نجد ومن الطبيعي أن أهل السنة كانوا يرفضون فكرة الكيان اللبناني أصلا ، و يتطلعون للاتحاد مع سوريا ، وخاصة أهل طرابلس الذين كانت مصالحهم الاقتصادية ترتبط بسوريا.[5]

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، المصدر والسابق، ص 304.

[2] وجيه كوثراني، **بلاد الشام** ....، المرجع السابق، ص 42.

[3] عبد العزيز محمد عوض، المصدر والسابق، ص 308.

[4] محمد فاروق خالدي، المرجع السابق، ص 391 .

[5] ،المرجع نفسه ،ص 391 .

أما الشيعة، فقد كان موقفهم غامضا فبعضهم أيد الدولة العربية في دمشق ، بينما كان البعض الآخر يرى أنه من الأفضل بقاؤهم ضمن دولة صغيرة متعددة الطوائف. [1]

فكانت بذلك الشخصية اللبنانية مستمدة من تعايش طائفتي الدروز و الموارنة رغم قيام المعارك الطاحنة بينهما. [2]

ومن خلال كل ما سبق و نظرا للإضطهادات التي عانت منها الشعوب في ظل الطوائف غير الإسلامية فنظمت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني الفاتح شؤون الطوائف غير الإسلامية ووضعت من أجل ذلك نظام الملل، الذي يقضي بأن ينتخب الرؤساء الدينيين من قبل أفراد الملة. [3]

3-3-نظام الملل:

ضمت الدولة العثمانية عناصر كثيرة، قوميات متعددة مختلفة الأديان متشعبة المذاهب. [4]

إذ عرف العثمانيون الملل أو الطائفة بأنها جماعة من الناس تنظمها رابطة مذهبية واحدة بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو القومية، فبالرغم من أن ملة الأرثوذكس كانت تضم عناصر مختلفة كاليونان والصرب والبلغار و الرومان والعرب و غيرهم. [5]

لقد اكتسبت الملل غير الإسلامية في العهود الأولى العثمانية نظاما خاصا هو نظام الملك الذي يعود بجذوره إلى موقف الإسلام من أهل الكتاب ، مارست هي أيضا وفي إطار نظام السلطات المحلية حياة اجتماعية وسياسية مستقلة شملت ميادين واسعة من الأنشطة الدينية والفكرية والقضائية و الاقتصادية.[6]

---

[1] المرجع نفسه، ص 391 .

[2] محمود حسن صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر (القسم الأول – الهلال الخصيب)** ، جامعة الأزهر، 1995 ، ص 272 – 276.

[3] عبد عزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 308.

[4] محمد فاروق خالدي، المرجع السابق، ص 391 .

[5] عبد عزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 309.

[6] وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع ...**، المرجع السابق، ص 67.

إن نطاق الدولة العثمانية كان نطاق مجتمعات مركبة من أديان و أقوام ومذاهب ونظرت إلى فرق التشيع و لا سيما الشيعة الإمامية نظرة حذر وريب. [1]

كما منحت الدولة العثمانية للإدارة المسيحية في ولاية سورية امتيازات خاصة و أصدرت عام 1874 نظاما تضمن إعفاء جميع أصناف الرهبان عن تبعة الدولة العثمانية والدول الأجنبية والمذاهب المختلفة و إعفاء أديرتهم من الرسوم الجمركية "، وغيرها من التجهيزات ، كذلك " منحت الطوائف غير الإسلامية حق التمثيل في مجالس .

وقد اقتصر هذا التمثيل على حل إشكالات الضرائب في غالب الأحيان مما ترك للمؤسسات الدينية والعرفية حرية شبه كاملة في العمل وفق آليتها الداخلية لدرجة تجعل بعض الكتاب يرى في هذه المؤسسات " دولا داخل دولة ". [2]

ولا يخفى عنا بأن الحرية النسبية التي كانت تعطى مقابل دفع الحرية أنها عنصر إبعاد هذه الطوائف عن مواقع الهيئة الحاكمة ومن خلالها أدركنا لماذا توجهت هذه الطوائف نحو الاعتماد على التجارة ونحو الخدمة المالية للدولة ، وهذا في وقت كانت فيه هذه التوجهات تبرز وتتأكد في سياق عاملين.[3]

أولا: عودة التجارة الغربية إلى حوض البحر المتوسط ابتداء من أواخر القرن السادس عشر ومع مطلع القرن السابع عشر محمولة ومشجعة بالامتيازات الأجنبية.[4] **وثانيا:** اعتماد صيغة الإلزام القائم على المزاد في جباية الضرائب عن المقاطعات والمرافق.[5]

---

[1] ساطع الحصري ،مرجع سابق، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] المرجع نفسه ،ص 69.

[4] **خليل ساحلي أو غلو، تغير طرق التجارة والتنافس بين ميناء طرابلس والإسكندرية في القرن السابع عشر**، " ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام "، **ص 139 – 140**.

[5] المصدر نفسه ، ص 140 – 141.

كان التجار المسيحيون واليهود جزءا من الملتزمين وبالتالي زاد تأثيرهم على اقتصاد الدولة الذي أصبح مرتهنا للاقتصاد العالمي، ولتقلبات هذا الأخير وحاجاته وعلاقاته بالداخل العثماني.[1]

كما اتضح أن الدولة العثمانية أعطت اهتماما كبيرا بتنظيم الحرف ، حيث كانت معظم الحرف في الإمبراطورية يقوم لها مسلمون وذميون معا و بعض طوائف الحرف مقصورة على المسلمين وحدهم كطوائف العطارين ومبيضي المنازل وتجار المواد الغذائية [2]. يقول الأستاذان جب وبورن في ذلك : " برغم أن السلطان محمد الفاتح قد نظم الأنواع المختلفة من الذميين في طوائف تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بشؤونها الدينية ، فإن طوائف الحرف المسيحية الموجودة في الإستانة بالفعل قد اندمجت في طوائف الأتراك العثمانيين[3].

فإن تنظيم الملل الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات " المذهبية " مجالا لها شيء من الحرية والاستقلالية يمارس في إطار الدولة ومؤسساتها وقوانينها بشكل متوازن ، شكل في نهاية القرن الثامن عشر وغضون القرن التاسع عشر منفذا للدولة الأوروبية لتعميق هذه " الخصوصيات بمفاهيم أوروبية انفصالية. [4]

ومن هنا يمكننا القول باستحالة " تطوير " الدولة العثمانية كي تستجيب في بناها ومؤسساتها وقوانينها لتوسع التجارة الغربية ،ففي مؤتمر برلين (1295 هـ / 1878 م) تقرر منح دولة حق حماية الطائفة المرتبطة بها في المذهب فكانت امتيازات الحماية سببا مباشرا للتدخل الأوروبي في مصالح الدولة العثمانية وصارت قيودا تطوق عنق الدولة.[5]

---

[1] Sunar « Anthorologie politique et économique, l'empire ottoman et sa transformation », pp 557, 559.

[2] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية** ...، المرجع السابق، ص 39.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

[4] المرجع نفسه، ص 39.

[5] محمد فاروق خالدي، المرجع السابق، ص 49.

من هذا المنطلق صار لفرنسا نفوذ في البلاد العثمانية عن طريق رعاية الكاثوليك ولروسيا نفوذ عن طريق رعاية الأرثوذكس ولبريطانيا نفوذ عن طريق رعاية البروتستانت، ومن ثم مناصرة دروز لبنان.[1]

وفي منتصف القرن التاسع عشر وعلى المستوى السياسي إشكالية المسألة الشرقية في تعبيراتها القومية أي في احتمالات تحول المواقع المالية و الاثنية إلى مشاريع دول حديثة " تحتذي النموذج الغربي"، وهو النموذج الذي يمكنه أن يسرع " العملية الحضارية " في صيغتها الأوروبية في العالم العثماني، كما يرى أصحاب النظرة التطورية.[2]

وعلاوة على ذلك نجد أن الدولة العثمانية وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر نظمت العلاقات بين الطوائف المسيحية حرصا منها على عدم إثارة نزاع طائفي يكون في أعقابه غالبا خطر تدخل أجنبي. [3]

ورأت الدولة العثمانية أنها باتخاذها مثل هذا الإجراء تخول دون محاذير ومخاطر التدخل الأجنبي وهي بذلك لا يترك الأمور تجري دون علم أحد الفريقين المتنازعين كما قررت الدولة أن يبث مجلس الأحكام العدلية في الخلافات الطائفية بحضور البطريركين المتنازعين فإذا أنجح المجلس في حل النزاع فيكون قد أمن الدولة العثمانية من التدخل الأجنبي.[4]

---

[1] المرجع نفسه ص 49.

[2] فلاديمير لوتيسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة :عفيف البستاني ، دار التقدم، موسكو، 1971 م ، ص 18 – 23.

[3] عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص 310.

[4] المصدر نفسه، ص 310.

ثانيا: النظام الجديد في جبل لبنان في إطار الدولة العثمانية:

1- الصراع بين الموارنة والدروز:

عقب تواصل الصراع والاقتتال بين الموارنة والدروز[1] انفجرت لمناطق مختلفة في الجبل لبنان نزاعات دامية بين طرفين ففي عام 1845م، تشير الكثير من المصادر أن الموارنة هم من باشر بالهجوم في تلك الحرب الأهلية.[2]

وانتشرت نيران الحرب الأهلية في كل مناطق لبنان، هنا تدخلت الدول الكبرى كعادتها من أجل تأجيج الصراع الطائفي.[3]

فمن خلال كل ذلك توصل الباب العالي إلى اتفاق مع القناصل الأوروبية حول مشروع جديد لحكم لبنان. [4]

فكان مشروع إدارة شؤون جبل لبنان الجديد حلا وسطا بين وجهتي النظر الفرنسية والعثمانية فكانت المطالب الأولى التي تبناها الموارنة عودة الإمارة إلى البلاد، وإسنادها إلى عائلة آل شهاب المارونية ، أما الثانية فاعترضت على عودة الشهابيين إلى الحكم. [5]

و أجبرت على إبقاء الحكم المباشر للعثمانيين في جبل لبنان، واستفادت في هذا السياق من دعم بريطانيا المناوئة هي الأخرى لحكم الشهابيين والمنافسة لفرنسا حول النفوذ في المنطقة[6].

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ لبنان الحديث 1516 – 1915** ، ط1، دار النهضة العربية،بيروت، 2004 ، ص 112.

[2] بدر الدين عباس الخصوصي ، **القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر** ، منشورات أسمار،باريس ، 2007، ص 45.

[3] كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت ، 1967 ، ص 103.

[4] بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع نفسه، ص 35.

[5] عائشة بن ساعد، **دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية بلبنان** ، جامعة خميس مليانة ، تاريخ ارسال المقال 2018/01/041 تاريخ قبول المقال: 2018/02/25، ص 886

[6] المرجع نفسه، ص 886.

من أجل حل النزاع بين طرفين، قسمت لبنان إلى منطقتين إداريتين مارونية في الشمال ومركزها " بكفيا " ودرزية في الجنوب ومركزها " بيت الدين " يفصل بينهما طريق بيروت دمشق، ويعين لكل منهما قائم مقام يمثل أبناء طائفته ويختار من بين الأسر الإقطاعية المعروفة و يتولى إدارة شؤونها. [1]

كان الهدف من هذا التقسيم التوفيق بين وجهتين النظر الفرنسية والعثمانية والسعي من أجل التوصل إلى نظام حكم يكون مقبولا من الطرفين المتصارعين (الدروز و الموارنة) في إطار الاعتراف بالسيادة الشرعية للإمبراطورية العثمانية. [2]

وعلاوة على ذلك لم يجب الباب العالي أمام الضغط الأوروبي سوى الرضوخ له.

2- النظام الجديد لشكيب أفندي:

أعلن شكيب سنة 1845 مخصلته الجديدة لتسوية القضية اللبنانية والتي عرفت باسمه.[3]

لم يختلف نظام " شكيب أفندي " في جوهرة النظام السابق لجبل لبنان الذي أقر سنة 1843م، حيث تم تقسيم الجبل إلى قائم مقامتين على رأس كل منها قائم مقام إلى صيدا من بين الموارنة والدروز .[4]

وأضاف النظام الجديد لرئاسة القائم مقامية ويتشكل نائب للقائم مقام وقاضي ومستشار عن كل طوائف السنة والموارنة و الدروز و الروم ويتشكل من نائب للقائم مقام وقاضي ومستشار عن كل من طوائف السنة والموارنة و الدروز الأرثوذكس والروم الكاثوليك وتمثل الشيعة بمستشار في كل مجلس الآن القاضي المسلم السني يتولى القضاء للسنة والشيعة السواء[5]. ويتولى والى اختيار أعضاء المجلس باقتراح من زعماء طوائفهم. [6]

---

[1] حمدي الطاهري، **سياسة الحكم في لبنان** ، ط2، المطبعة العالمية،القاهرة، 1976 ، ص 48.

[2] عمبر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 115.

[3] عائشة بن ساعد ، المرجع السابق، ص 888.

[4] بدر الدين عباس الخصوصي ، المرجع السابق، ص 45.

[5] المرجع نفسه، ص، 45

[6] نقولا زيادة، **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث**، منشورات معهد البحوث للدراسات العربية،القاهرة، 1972 ، ص 102.

وتحدد مهمة كل مجلس يتوزع الضرائب المفروضة على بلاد النظر في شكاوي ودعاوي الأهالي. [1]

وفق ترتيبات محددة فضلها " نظام شكيب أفندي " و قد استجاب هذا الأخير لرغبة سكان جبل بإعطائهم حكما ذاتيا يتعين حاكما تركيا عليهم نبذا لوالي صيدا. [2]

أدى هذا إلى التدخلات الأجنبية المستمرة التي رأت أن في هذا النظام أضرارا بمصالحها وامتيازاتها المحققة في السابق ، مما جعلهم يحرضون الطوائف بالثورة على هذه الإجراءات [3] ولم يمض وقت قصير حتى وجد موارنة المناطق الدرزية والدروز المناطق الحاكمة وفي الوقت نفسه أدركت الأسر الإقطاعية في جميع أنحاء لبنان أن هذه التدابير تهدد مكانتها. [4]

فعملت على عرقلتها ، و أجمع مشايخ الدروز والموارنة على مقاومة كل تغيير إداري يهدد سلطتهم بالخطر وعادوا إلى ممارساتهم الإقطاعية السابقة وقد أثار كل هذا انقسامات كبيرة في صفوف اللبنانيين. [5]

وفي سنة 1858 ثار الفلاحون على شيوخ الاقطاع بسبب تلك الرسوم والضرائب التي كانت مفروضة عليهم من قبل زعماء الإقطاع ومطالبتهم بالمساواة من الجميع في القانون وتمليكهم الأراضي التي يكملونا فيها.[6]

وظلوا يطالبون بها منذ تطبيق نظام شكيب أفندي في مناطق مختلطة.[7]

---

[1] عائشة بن ساعد ، المرجع السابق، ص 889.

[2] فواز طرابلسي ، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف** ، الريس للكتب والنشر، بيروت، رياض ، 2008 ، ص 48.

[3] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 125.

[4] المرجع نفسه، ص 127.

[5] كمال الصليبي، المصدر السابق، ص 109.

[6] عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 130.

[7] كمال الصليبي ، المصدر السابق، ص 103.

وفي سبتمبر 1860 أعلن البطريرك الماروني إعادة أملاك الشيوخ.

ولقد حدث اصطدام بين الموارنة والدروز في 30 أوت 1859 على إثر شجار بين المواطنين من الطائفتين. [1]

كانت حوادث الستين بجبل لبنان تتجه بعض الشيء إلى التهدئة انفجرت أحداث طائفية بين المسلمين بسوريا ، خلال الأسبوع الأول من شهر جويلية 1860 حيث قدمت مجموعة من الشباب و بترخيص من بعض وجهاء المدينة على ارتكاب أعمال حرق ونهب في الأحياء المسيحية. [2]نتيجة لكل تلك النزاعات والصراعات التي كانت بين الطرفين (الدروز والموارنة) جعل الدول الأوروبية ومعها الدولة العثمانية تتحرك من أجل وقف المجازر المرتكبة بين الطرفين من خلال إعادة تنظيم لبنان، حيث اقترحت فرنسا إعادة تنظيم الإمارة و على رأسها أحد الشهابين[3] ، إلا أن بريطانيا ، اقترحت أن يقسم لبنان إلى ثلاث قائم مقاميات مارونية درزية و أرثوذكسية[4] ، وقسمت كل قائم مقامية منها إلى مديريات كثيرة أو قليلة بحسب كبر القائم مقامية وصغرها وجعل في مركز كل قائم مقامية مجلسان مجلس إدارة ومجلس محاكمة يؤلف كل منهما من ستة أعضاء ثلاثة من الطوائف الإسلامية وثلاثة من الطوائف المسيحية والقائم مقامية برئاسة كلا المجلسين. [5]

لقد نجم عن تغلغل الاستعمار الأوروبي تحولات اقتصادية بأشكال مختلف في القرن التاسع عشر (أسواق، امتيازات أجنبية ، الدخل ، قناصل ، إرساليات ومدارس) واحدة

---

[1] عائشة بن ساعد ، المرجع السابق، ص 891.

[2] نقولا زيادة ،المرجع السابق ، ص 105.

[3] عائشة بن ساعد ، المرجع السابق، ص 892.

[4] كمال الصليبي ،المصدر السابق، ص 147.

[5] يوسف خطار أبو شقر، **الحركات في لبنان :عهد المتصرفية**، راوي حسين عصبان أبو شقرا، مطبعة الاتحاد ، شارع الأمير بشير، بيروت، 1956 ، ص 146.

في كل أجزاء المشرق العربي، إذا تحكمت في التحولات تشكيلات اجتماعية مختلف على صعيد المناطق والطوائف ، ونوع النشاط الاجتماعي السائد. [1]

بالإضافة على ذلك التناقض الذي عرفه الفلاحين 1840 ومرابطين من الموارنة والدروز تمثلت قاعدة هذه التناقضات بانفكاك علاقات، التبعية الاقتصادية لدى فلاح المراجع : الماروني المقاطعجي نفسه بالإضافة إلى حاجة الفلاح إلى تملك أراضي وعدم التفريط بأي شبر منها ، ومن جهة أخرى ظهور موقف المنافس لدروز المقاطعجيين المعادي في أغلب الأحيان لهيمنتهم في الجبل. [2]

وفي الوقت نفسه عرف فيه المقاطعجيين تدهورا اقتصاديا هائلا وبينما كان الموارنة يشهدون صعودا ونتج عن هذا التناقص بين الطرفين عقد معاهدة كسروان الفلاحية وما يتبعها من علاقات اجتماعية وسياسية و أخلاقية. [3]

لقد كان التجار في بعض مناطق جبل لبنان يتوقون للتحرر من قيود المشايخ المقاطعجيين وشارك بعضهم في قيادة الانتفاضة وبقيت العلاقة التحالفية بين الشيخ المقاطعجي و البورجوازي صاحب المال باستخدام النفوذ الإداري السياسي للشيخ واسترداد الديوان من الفلاح.[4]

هذا ما جعل الكنيسة المارونية عبر امتداداتها والكنائس والقرى حيث أعطت القيادة السياسية الانتقاصية و الفلاحين إذا فالكنيسة المارونية دورا سياسيا انسجاما مع وزنها الاقتصادي في الجبل يفسر كل ذلك دورها الكبير في قيادة الحركة الفلاحية.

---

[1] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**..، المرجع السابق، ص 61.

[2] المرجع نفسه ، ص 62.

[3] المرجع نفسه، ص 62.

[4] المرجع نفسه ، ص 63.

ومن أهم مطالب الفلاحين القضاء على صلاحيات المشايخ[1] الإدارية و السياسية لا سيما في مجال الجباية والضرائب... الخ.

إن الإكليروسي الماروني حيث جاء بالاستشهاد بالتنظيمات العثمانية و ترتيبات شكيب أفندي والتي تتضمن إلغاء الدور السياسي والإداري للمقاطعجي وذلك من أجل نزع للمشايخ صلاحياتهم الإدارية والسياسة[2].

وفي 1860 شهدت الطائفة الدرزية تقهقرا وتقلص هائل عند أفراد الطائفية مقابل ازدياد كبير في عدد الطائفة المارونية حيث عرفت تغلغلا اقتصاديا فرنسيا ارتكزت على علاقات تاريخية ذات طابع ثقافي ثم تحولت إلى علاقات سياسية مع امتيازات وحماية ... الخ، ففي منتصف القرن التاسع عشر شكل الموارنة قاعدة محلية عكس الدروز الذي وجدوا في هذا التغلغل خطرا عليهم. [3]

حاولت بريطانيا استقطاب الدروز إلى سياستها فقدمت لهم المسألة مقابل مساندة فرنسا للموارنة وفي سنة 1878 طلبت بريطانيا بدعم وحدة الإمبراطورية العثمانية والعالم الإسلامي[4] في وجه مشاريع التقسيم الفرنسية والروسية في ظل الهيمنة المالية البريطانية على أسواق الإمبراطورية والبلدان الإسلامية.

في سنة 1861 – 1874 بدأت الصيغة الجديدة في الجبل وكان أساسها نظام متصرفية جبل لبنان. [5] ففي جوان 1861 صدر نظام جديد لحكم لبنان ، عرف باسم النظام

---

[1] المرجع نفسه، ص 63.

الأكليروس الماروني وهي حكومة طانيوس شاهين ، اتخذ شكلا عنيفا من المشايخ ونزع صلاحياتهم الإدارية وسياسة وذوي أصول مسيحية وجاءت نهايتة على يوسف كرم ، البطريرك الماروني ،**أنظر**: أنطوان ضاهر العقيقي ،**ثورة وفتنة في لبنان :صفحة مجهولة من تاريخ الجبل (1841-1873)**نشرها وشرحها وعلق حواشيها :يوسف ابراهيم يزبك ،مطبعة الإتحاد بيروت ،1939 ،ص 120.

[2] أنطوان ضاهر العقيقي،مصدر سابق ،ص 212

[3] وجيه كوثراني ، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية..**، المرجع السابق، ص 65-66.

[190] المرجع نفسه، ص 66.

[5] المرجع نفسه، ص 72.

الأساسي Règlement organique فالتقسيم الإدارية لمتصرفية جبل لبنان صعد جزء من تطبيق قانون تنظيم الولايات عام 1874 الذي اشترك في وضعية شخصيات إصلاحيات في جهاز الدولة العثمانية فوائد باشا ومدحت باشا. [1]

والنظام الأساسي لموضوع جبل لبنان يعتمد على أربعة أنماط أساسية عن غيره من أنظمة الولايات الأخرى:

1) ضرورة كون المتصرف مسيحيا.

2) الاستقلالية المالية الإدارية للمتصرفية.

3) تنظم جهاز درك لحفظ الأمن الداخلي للأهالي.

4) ضمان الدول الأوروبية الكبرى (النظام الأساسي وأخذ موافقتها على تعيين المتصرف من قبل الباب العالي). [2]

ففي أواخر القرن التاسع عشر أصبح المسيحيون وعلى رأسهم الموارنة المالكين الأساسيين للأرضين الزراعية في الجبل. [3]

وانفتاح باب الهجرة للمدن السورية القريبة و إلى مصر و أستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية و قد كان معظم المهاجرين إلى هذه البلدان فلاحون مرابعون موارنة. [4]

وهكذا يمكن القول أنه في عقود عهد المتصرفية نشأت في جبل لبنان حركة سياسة مارونية بقيادة بطريك يمكن تعريفها انطلاقا من نشوئها على قاعدة علاقات اجتماعية عربية موروثة بمحور حول السلطة وما تدره من منافع بعصبية مارونية جديدة. [5]

---

[1] بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص 69.

[2] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية..**، المرجع السابق، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص 77.

[4] أحمد بطريس، **لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب 1861 – 1920** ، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية ، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1968 ،القاهرة، ص ص 73 –74.

[5] المرجع نفسه، ص 89.

ثالثا: الاتجاهات السياسية للمشرق العربي في ظل الدولة العثمانية (1876-1920):

1-أوضاع سوريا في ظل الدولة العثمانية:

1-1- سياسية:

حرصت الدولة العثمانية على بسط الحكم المركزي في الولايات فتوقفت أواصل تبعية الولاة للحكم المركزية في اسطنبول ونظمت إدارة الولاية على نحو يكفل لها الهيمنة على كل فروع العمل الحكومي بها، وبدأ الفرق واضحا بين اختصاص الوالي في أوائل القرن العشرين" الباشا" وفي أوائل القرن السادس عشر .[1]

بالإضافة إلى ذلك بقيت ولاية بيروت تعتبر جزءا من ولاية سورية حتى عام (1888م)، العام الذي فصلت فيه عن ولاية سورية لتكوين ولاية مستقلة ترتبط بوزير الداخلية العثمانية، وتدار بواسطة موظفين مدنين وعسكريين.[2]

ولم يأتي قانون تشكيل الولايات (1281هـ/1864م) بجدية في مجال التقسيم الإداري للولاية لأن تقسيم الولاية إلى أولولة." سناجق" والأولة إلى أقضية كان أمرا معروفا ومعمولا به قبل أن يصدر هذا القانون.[3]

وقد شملت ولاية بيروت" السناجق" التالية: سنجق بيروت، سنجق عكا، سنجق طرابلس، سنجق اللاذقية، سنجق نابلس.[4]

وكان سنجق بيروت مؤلفا من (04) أقضية أصبحت تشكل بعد (1920م) جزءا من " لبنان – الكبير": قضاء بيروت، وقضاء صيدا، قضاء صور...

---

[1] أحمد عزت عبد الكريم ،**التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني**،مج1، حوليات كلية الآداب ،جامعة إبراهيم باشا،1951م صص182 183.

[2] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**..،مرجع سابق، ص97.

[3] محمد عوض،المصدر السابق .....،ص69.

[4] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**..، مرجع سابق ،ص 97.

أما البقاع والسفوح الغربية من السلسلة الشرقية فشكلت جزءا من قضاء بعلبك التابع لولاية سورية.[1]

ولكن الجديد في هذا القانون هو أن الدولة أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولاياتها، فضنت ولايات الأخرى وشكلت ولايات جديدة.[2]

كما نالت بلاد الشام نصيبا من هذه التغيرات إذ اختفت إيالة صيدا وقسمت بلاد الشام إلى قسمين أو ولايتين هما ولاية سورية وقد اتسعت بضم أجزاء من إيالتي طرابلس وصيدا القديمتين وولاية حلب وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول.[3]

فقد بدأ اسم ولاية سورية يظهر في سالنامه الدولة العثمانية اعتبارا من سنة 1282هـ /1865م.[4]واستقر هذا الاسم حتى نهاية العهد العثماني، ولكن رسوخ الاسم وثباته لم يرافقه ثبات حدوده الإدارية، إذ منيت ولاية سورية بانفصاليات إدارية متلاحقة، لإنفصال إداري حدث في الولاية بعد أن اتخذت طابعها الجديد هو استقلال لواء القدس في سنة 1874م عن ولاية سورية بشكل متصرفية مستقلة.[5]

ومن خلال كل ما سبق عرفت ولاية سوريا تقسيمات إدارية 1864م إلى 1914م، وكان ذلك بموجب نظام الولايات الذي صدر في سنة 1281هـ/1864م ونظام إداري الولايات العمومية الذي صدر في سنة 1287هـ/1871م.[6]

وعلاوة على ذلك في الوقت الذي كان يعرف فيه جبل لبنان نهضته الاقتصادية، وكانت تتبلور فيه تلك " العصبية السياسية الجديدة .

---

[1] المرجع نفسه، ص97.

[2] محمد عوض، المصدر السابق،ص 69.

[3] أحمد عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص181.

[4] محمد عوض، المصدر السابق، ص 69،70.

[5] المصدر نفسه، ص70.

[6] المصدر نفسه،ص70.

ونذكر على سبيل المثال ونذكر بلغ بين (1900م و 1904م) معدل إنتاج جبل لبنان وحده من شرانق الحرير حوالي 4ملايين كلغ، بينما لم يبلغ معدل الإنتاج في بقية المناطق السورية كلها لهذه الأعوام أكثر من مليون كلغ واحد من الشرانق.[1]

وعلاوة على ذلك نجد أن تجار المدن ذات الطابع التاريخي الإسلامي كانوا يرون كيف تعمل أسواقهم بسلع الغرب المصنعة وكيف ينشر الوكلاء والمستوردون من الطوائف المسيحية في مدنهم وازدياد توسعهم مع زملائهم المسحيين، أدركنا أن وسيلة الدفاع والمقاومة لدى الفئات الاجتماعية الإسلامية لا يتبعها حينذاك إلا تأكيد الانتهاء الإيديولوجي إلى الإسلام والارتباط السياسي بالدولة العثمانية.[2]

هذا ما نتج عليه ردة فعل التجار المسلمين المدنيين ضد العرب وبروز تناقص أكثر حدة بين ظاهرة الغزو الاستعماري للأسواق المحلية وفئات الاجتماعية إسلامية واسعة ارتبطت بمعاشها ومصيرها ومستقبلها بالحرف المحلية، لاسيما الحرف النسجية.

لقد كانت مدن مثل " دمشق، حمص، حماة، حلب ، بيروت، طرابلس، نسج كل أنواع القطن والحريري الذي يحتاجه سوق الاستهلاك المحلي وأسواق استانبول، بغداد مصر، ومناطق أخرى من الدولة العثمانية.[3]

أصبح وضع هذه الحرف في السنوات الأولى من القرن العشرين يعاني وضعا دقيقا وحساسا، فقد ابتدأت الصناعات الأوروبية تقلد الأنماط السورية بالنسيج السوري، وأخذت تنافسه في السوق خاصة وبأسعار مغرية.[4]

ويمكن أن نستنتج من كل هذا أن البرجوازية الإسلامية المدنية في المشرق العربي (التجار والحرفيون) كذلك عناصر الاجتماعية المرتبطة بنشاطها الاقتصادي (عمال

---

[1] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**..،مرجع سابق، ص98.

[2] المرجع نفسه ، ص100.

[3] المرجع نفسه،ص100.

[4] بيهم محمد جميل، **الحلقة المفقودة في تاريخ العرب**، المرجع السابق،ص 180.

وأصحاب دكاكين...)، شكلت عبر انتمائها الإسلامي و انتضامها في أطر العلاقات البشرية ذات الجذور التاريخية العربية – الإسلامية البعيدة قوي اجتماعية مناهضة للغرب الاستعماري.[1]

2-التعرف على الهوية السياسية:

وخلال تأكيد على المستويات الاقتصادية المختلفة التي احتلتها الطوائف ومناطقها، أن هذا التأكيد يعني الدلالة على الصفة اللامتساوية واللامتكافئة للنمو الاقتصادي الذي عرفته المنطقة ارتكازا إلى التغلغل الاستعماري على مستوى الطوائف والمناطق.[2]

إن هذا النمو غير متكافئ أدى إلى تحويل الطوائف إلى مجموعات اجتماعية مختلفة، ومن خلال مصلحة الفئة الاجتماعية السائدة في كل مجموعة، ومن خلال ثقافة كل منها القديمة أو المستجدة، وجهات مختلفة في تعيين موقعها السياسي، وبالتالي في التعرف إلى هويتها السياسية في خضم الأحداث المصيرية التي عصفت بالإمبراطورية العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين.[3]

وما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن تحول الطوائف إلى مجموعات اجتماعية مرتكزة على مصالح مختلفة وغير متجانسة على صعيدي تحديد العلاقة مع الغرب الامبريالي من جهة والعلاقة مع الدولة العثمانية ومن جهة ثانية، كان في أساس تكون الاتجاهات السياسية المختلفة وتعيين وجهاتها العامة، وفي الربع الأخير كن القرن التاسع عشر كان قد تشكل ثلاث مجموعات اجتماعية في جبل لبنان والمناطق سورية.[4]

1.الاكليروس الماروني والبورجوازية الجبلية المارونية: ويشكلان مع شتى الفئات الاجتماعية في الجبل مجموعة بشرية لها مصلحة في التوحد، من جهة على قاعدة

---

[1] وجيه كوثراني، مرجع السابق، ص102.

[2] CUINET .VITATI Géographie a démonstrative ,statistique , des caritive et ras année, pâtis,(s.n) ,1896,p4,p314,p324.

[3] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**..، مرجع سابق ،ص 107.

[4] المرجع نفسه، ص 107،108.

مصالحها المرتكزة إلى الاستثمارات الفرنسية في مجال زراعة التوت وتربية الشرانق وتحليلها، ومن جهة أخرى على قاعدة انتمائها الطائفي الذي أعطاه النظام الأساسي وأجهزة الإدارة الجديدة إطارا شرعيا ينزع أكثر إلى بناء الدولة مارونية مستقلة.[1]

وعلاوة على ذلك تبرز لهم المواقف السياسية لكل من هذه القوى الاجتماعية حيال الأحداث التي عصفت بالإمبراطورية العثمانية في مرحلة تاريخية اتسمت بشكل أساسي ببروز المشاريع الإمبراطورية والإلحاق والتقسيم.[2]

وبالنسبة للمجموعة الأولى انقضت مصالح الفئة الاجتماعية السائدة فيها الحفاظ على الامتيازات التي ارتبطت بالنظام الأساسي، للجبل هذا النظام الذي كفلته الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا، أصبح بشكل منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر عنصرا مهما من عناصر " الهوية السياسية للموازنة".[3]

لاسيما عند التشتت مشاريع التقسيم الامبريالية في أوائل القرن العشرين – وبصورة صراع بين الحكم التركي الذي يسعى لتشديد قبضته على كل الولايات والمتصرفات(السياسة الحميدية وتركيا تماما من جهة والتطلع الماروني لاكتساب هذه الامتيازات مزيدا من التوسع والاعتراف الدولي بها من جهة ثانية.[4]

ولقد اكتسب هذا الصراع في غضون الحرب العالمية الأولى صفة التعرف على هوية اللبنانية من خلال ترسيخ عاملين : الاعتماد الكلي على فرنسا، واعتماد كل ما هو مسلم وتركي سببا في المشاكل.[5]

أما بالنسبة للبرجوازية المسيحية والإسلامية في المدن وفي بيروت خاصة، فقد جمع فيما بينهما في بعض الأحيان موقف مشترك في الإدارة التركية، لاسيما في بيروت

---

[1] يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**،ج2، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ،1964، ص26.

[2] المصدر نفسه،ص28.

[3] وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية...**، مرجع سابق ،ص 109.

[4] عبد عزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص306.

[5] يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص29.

والمرافئ والمدن التجارية ذلك أن فساد الإدارة العثمانية (الرشوة، العجز، عدم الكفاءة) والمعاملات الجمركية المتميزة بالتعقيد والابتزاز، كانت تقف عائقا في وجه أعمال التجار كافة.[1]

وبالإضافة إلى ذلك نجد مثقفو البورجوازية المسيحية في بيروت المتشبعين بالأفكار الأوروبية الليبرالية، قد بدأو بالانفصال عن الأتراك منذ 1880م، وكان المثقفون المسلمون الذين غلبت على ثقافتهم سمات التراث العربي – الإسلامي يرون في هذه الاتجاهات محاولات استعمارية يجب محاربتها.[2]

إن هذه الخلافات كانت تظهر إذن على مستوى تحديد الهوية السياسية لكل فئة، وتعيين موقعها من الدولة العثمانية في خضم الصراعات الدولية الناشبة.[3]

ظل الموقف الإسلامي السياسي معارضا للتجزئة وانفصال عن الدولة العثمانية في عام 1915م وكان في أساس معارضته هذه موقفه المعادي من الاستعمار الغربي الذي كان يبغي النيل من وحدة هذه الدولة، ومن هنا انهار تناقضه مع الهيمنة التركية قبل 1915م في حين المطالبة بالإصلاح وبجل حقوق العرب، في إطار الدولة نفسها، هذا ما أشار إليه رشيد رضا وشكيب أرسلان وغيرهم، يعرفون أن التناقض الرئيسي انه مع الاستعمار الغربي لا مع الهيمنة التركية.[4]

هذه الأمة هي المشرق العربي كما يسميها نجيب عازوري هي سورية الطبيعية، وكما تصورها ندرة مطران وجورج سمنة في كتبهم التي حملت عنوان "سورية".[5]

---

[1] المصدر نفسه، ص 29.

[2] وجيه كوثراني،**الإتجاهات** ...، المرجع السابق،ص110.

[3] المرجع نفسه، ص110.

[4] المرجع نفسه، ص111.

[5] المرجع نفسه ، ص، ص ،111–112.

ففي أواخر القرن التاسع عشر كان قد أصبح للتعليم وظيفة إيديولوجية ذات صلة بالاتجاهات السياسية التي تنحو نحوها القوى الاجتماعية في الداخل، والتي اعتمدت بعضها على السياسات الاستعمارية الأوروبية.[1]

3-النضال السياسي ضد السياسة التركية في المشرق العربي:

تميزت الفترة التي بويع فيها السلطان عبد الحميد الثاني كسلطان جراء الانقلاب الذي أجراه على أخيه السلطان مراد بعديد التطورات على المستوى الدبلوماسي(العلاقات)، إذ بدأت مرحلة جديدة في علاقة الإمبراطورية مع الدول العظمى، وبدل آنذاك التوازن السابق الذي عمل على التسوية بين السياستين الفرنسية الداعية إلى التقسيم والبريطانية الداعية إلى الحفاظ على الشمولية، جزاء الكثير من العوامل التي كانت سببا في قيام التنافس بين الدول العظمى للسيطرة على أراضي الدولة.[2]

اعتمد السلطان في تنفيذه للانقلاب على مجموعة الإصلاحيين التي ترأسها مدحت باشا، إلا أن السلطان كان قد وضع خطة حينها، تنص على التخلص من هاته الفئة فور ترأسه عرش السلطة، وكما اتخذ من اندلاع الحرب الروسية- العثمانية ذريعة لطردهم إلى بلادهم.[3]

أبدت دول المشرق العربي رفضا مطلقا لسياسة عبد الحميد الثاني في مواطنهم، إذ تبين رفضهم من خلال ردود الأفعال التي أبدوها آنذاك:

فكان لبيروت موقف سياسي اتخذ شكل دعوة سرية عنيفة للثورة على الأتراك، تجلت من خلال المناشير التي علقت على جدران المدينة، احتوت على ظلم الأتراك وطغيانهم،

[1] المرجع نفسه، ص114.

[2] عادل واميل خوري إسماعيل، **السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة 1879م إلى 1958م**،ج4، دار النشر للسياسة والتاريخ 1959-1964م ،بيروت،ص113.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

دعت بذلك سوريا وبيروت للقيام بحركة مناهضة ومعادية ورافضة للتواجد العثماني وسياسته الظالمة حينها.[1]

ومن بين أهم المطالب الاستقلال التام،اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ، إلى جانب الحرية في نشر المؤلفات كما طالبوا بأن تنحصر خدمة عساكرهم في بلادهم فقط.[2]

وحسب ما صرح به الدكتور فارس نمر للدكتور زين نور دين زين فإن فكرة نشوء القومية العربية تعود إلى خرجي الكلية السورية الانجيلية.[3]

إذ كان عملهم في شكل جمعية سرية منذ عام 1872 هدفت هاته الأخيرة إلى المنادات بسورية وطنا ينتمي لغويا وثقافيا وتاريخيا إلى العروبة دون أن تحدده جغرافيا، كما عملت أيضا على أن تقوم الإيديولوجية القومية، ونددت بضرورة إنشاء جبهة عربية موحدة بين المسلمين والمسيحيين تقف في مواجهة الاستبداد التركي وتحاربه.[4]

لم يكتمل هذا المشروع جراء اختلاف الأعضاء على ضرورة تحقيق الهدف الرئيسي وهو طرد الأتراك، فمنهم من طالب فقط بالمساواة، ومنهم من أصر على الحرية التامة.[5]

هكذا اضطرت الجمعية السرية أن توقف عملها (1882–1883م) مما زاد من تفاقم حجم الاستبداد الحميدي، فاضطرت مجموعة المفكرين أي بعض مؤسسي الجمعية السرية إلى التوجه نحو القاهرة.[6]

فالحركة المناهضة للأتراك في لبنان في قرن 19م كانت مارونية لبنانية لا يمكن اعتبارها ثروة عربية وطنية في المشرق العربي ضد الأتراك.[7]

---

[1] زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** ،دار النهار، بيروت ،1968م ،ص70.

[2] وجيه كوثراني ، **الإتجاهات الإجتماعية** ...،المرجع السابق،ص125.

[3] زين نور الدين زين، المرجع السابق، ص70.

[4] المرجع نفسه،ص 71.

[5] وجيه كوثراني، **الإتجاهات الإجتماعية** ...،المرجع السابق،ص126.

[6] المرجع نفسه،ص127.

[7] زين نور الدين زين، المرجع السابق، ص47.

وعليه لا يمكن الموافقة على رأي أنطونيوس، وذلك أن الدعوة القومية العربية ارتبطت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بقوى اجتماعية معادية للغرب المستعمر عامة. وعلاوة على ذلك نجد جمعية بيروت ودعوتها المعادية للأتراك مجرد تعبير عن واقع مسيحي لبناني، أما بيروت وفي المدن المشرقية التجارية فقد نشأ في الوسط الثقافي المسيحي اتجاه قومي سوري معاد للأتراك.[1]

ويختلف هذا الأخير (الاتجاه السوري الجديد) في مضمونه السياسي ومواقعه الاجتماعية عن الموقف اللبناني الجبلي الماروني، فقد ذكر فارس نمر أنه(كان في لبنان جماعة صغيرة من الشباب تطالب بتحرير لبنان من الحكم التركي.[2]

بالإضافة إلى ذلك نجد الكثير من المصادر العربية نذكر منها أفكار داروين، وفولتير، التي حضت بقبول كبير من طرف أهل سوريا وبيروت باعتبارها أفكار تحريرية تطالب بالتحرر من السياسية التركية.[3] كما تأسست محافل ماسونية في بيروت عملت على نشر هذه الأفكار.[4]

اهتمت هذه المحافل أيضا بالمشاكل الاجتماعية ونشر أفكار تحسيسية حول الإخاء، والمساواة بين البشر من كل الطبقات دون تمييز للمهنية والقومية والدين، هذا النشاط عمل على تشكيل الإطار الفكري للعمل السياسي المناهض للسياسة التركية آنذاك.[5]

كما ترافقت كل هذه الأنظمة المعادية للسياسة التركية مع الموقع الاجتماعي الذي أحلته العائلات المسيحية، فساعد على تطوير أعمال التجارة(التصدير، الاستيراد) في

[1] وجيه كوثراني، المرجع السابق،ص129.

[2] وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص129.

[3] زين نور الدين زين ،المرجع السابق،ص196.

[4] المرجع نفسه، ص167.

[5] كوثراني، المرجع السابق،ص130.

نطاق سوريا.[1]وهكذا ألم أهل سوريا محاولاتهم العديدة والمتعددة لطرد السياسة العثماني مما أتاح لفرنسا التفكير في تقسيم بلاد المشرق مع بريطانيا وسطع نجم أطماعها عاليا.

ندد شعب سوريا (مسلمين، مسحيين) وأصروا على استقلالهم، وعملوا على كون اختلاف دياناتهم لا على كونهم عرب، فاعتبرت هذه ثغرة من ثغراتهم البارزة، فما كان بإمكانهم أن يكونوا قوميين إلا بشرط أن يبقوا مسلمين.[2]

وفي مصر فقد خفت التناقضات حول الديانة وغيرها حتى كادت تنعدم، وعجز الأتراك عن إيجاد حل لولايتهم بها، ما دام الشعب يطالب بالاستقلال، مما زاد من الضعف العثماني لاسيما عندما لاح في الأفق بديل عربي يتصدى لهم (الثورة)، واتضح الطابع المهادي للاستعمار والتخلي عن السلطان عبد الحميد.[3]

التفت حول مشعل الثورة وموقدها في مصر(عرابي) جماهير كبيرة تخطت حدود مصر، فكانت سوريا أيضا تنظر إليه نظرة المنفذ واعتبر زعيم العرب جميعا.[4]

ونستنتج مما سبق أن: الدولة العثمانية مرت بمراحل أثناء فترة حكمها، ففي وقت كانت في أوج قوتها، وفي آخر عاشت مرحلة ضعف، وعلى وجه الخصوص مرحلة حكم عبد الحميد الثاني، انجر عن هذه المرحلة تمرد ولاياتها وبحثهم عن الحرية، فبيروت وسوريا ومصر قاموا بالعديد من التحركات كالحصول على حريتهم، وانقسمت أعمالهم إلى سياسية وثورية حربية آنذاك، إلى أن نالوا المنال وانفردت كل منهم بدولتها الجديدة.

---

[1] **أنيس خوري المقدسي، الاتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث : دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في النهضة العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية**، بيروت.

[2] وجيه كوثراني، المرجع السابق،ص 131-133.

[3] إسماعيل خوري، المرجع السابق، ص115.

[4] زين الدين زين ، المرجع السابق، ص68.

خلاصة البحث:

ومن خلال مادرسناه يتضح لنا أن إمارة جبل لبنان مرت بتغيرات شملت مختلف ميادين ، خاصة السياسية والاجتماعية والدينية، حيث قامت هذه الأخيرة بإصدار قرارات وأنظمة في البلاد العربية وهذا ما طبق على الامارة.

لقد عرفت الاتجاهات السياسية للمشرق العربي في ظل تواجد العثماني العديد من التناقصات والتغيرات التي ظهرت في سوريا وما يجاورها، فالتغيرات التي جسدتها الدولة عثمانية على البلاد العربية أدت إلى ظهور حركة قومية معادية لسياسة تركيا او بالأحرى للتواجد العثماني فيبلاد المشرق العربي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع الدولة العثمانية والوقوف على أهم محطاتها التاريخية من بلاد الشام والمشرق العربي ومن خلال كتابات وجيه كوثراني التاريخية وبرؤية فلسفية التي كان لها تحليلها الخاص في هذا الصدد، توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات نجملها في :

-التعرف على شخصية وجيه كوثراني المؤرخ اللبناني،وعن أهم كتاباته التاريخيةوالمواضيع التي احتوتها عن الدولة العثمانية ورؤيته لهذه الأخيرة على أنها دولة سلطانية منذ بداية ظهورها وعلى مر الزمن صارت تبحث عن الدولة البديل.

-قيامه باستعادة سمات السلطنة العثمانية وخصائص مجتمعها التقليدي من خلال دراسته لمعطيات محددة من تاريخ بلاد الشام .

-إعطاء صورة عما كانت عليه نماذج السلطة والمجتمع والعمل السياسي قبل التنظيمات واستقبال تلك النماذج للتنظيمات العثمانية الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

-بروز صيغ من المشاريع السياسية والإقتصادية في الولايات العثمانية وذلك تزامنا مع الصراع الدولي الذي زاد احتدامه منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

-تعدد الأفكار والأطروحات السياسية في العمل السياسي العربي فبعضها حمل نزعة عثمانية تمحورت في الإصلاح واللامركزية والبعض الآخر نزعة استقلالية عبرت عن نفسها في محاولة إبراز خطاب قومي .

-تطور الإتجاهات السياسية في المشرق العربي ،لا سيما في جبل لبنان والمناطق المجاورة له وتبيين المواقع الإجتماعية لهذه الإتجاهات من حيث ، أصولها الطائفية وانتماءاتها الثقافية المختلفة وعلاقة مواقعها السياسية بمشاريع التجزئة والسيطرة الإستعمارية .

-ذكر وجيه أن الدولة العثمانية بعد دخولها لبلاد المشرق العربي حافظت على الأنظمة التي كانت موجودة ولم تتغير تغييرا جذريا وإنما جزئي،واعتبرت إمارة الجبل شكل من أشكال

السلطة السياسية ارتكزت إلى مفاهيم وتقاليد غربية إسلامية ،ارتبطت بنظام زراعة الأرض.

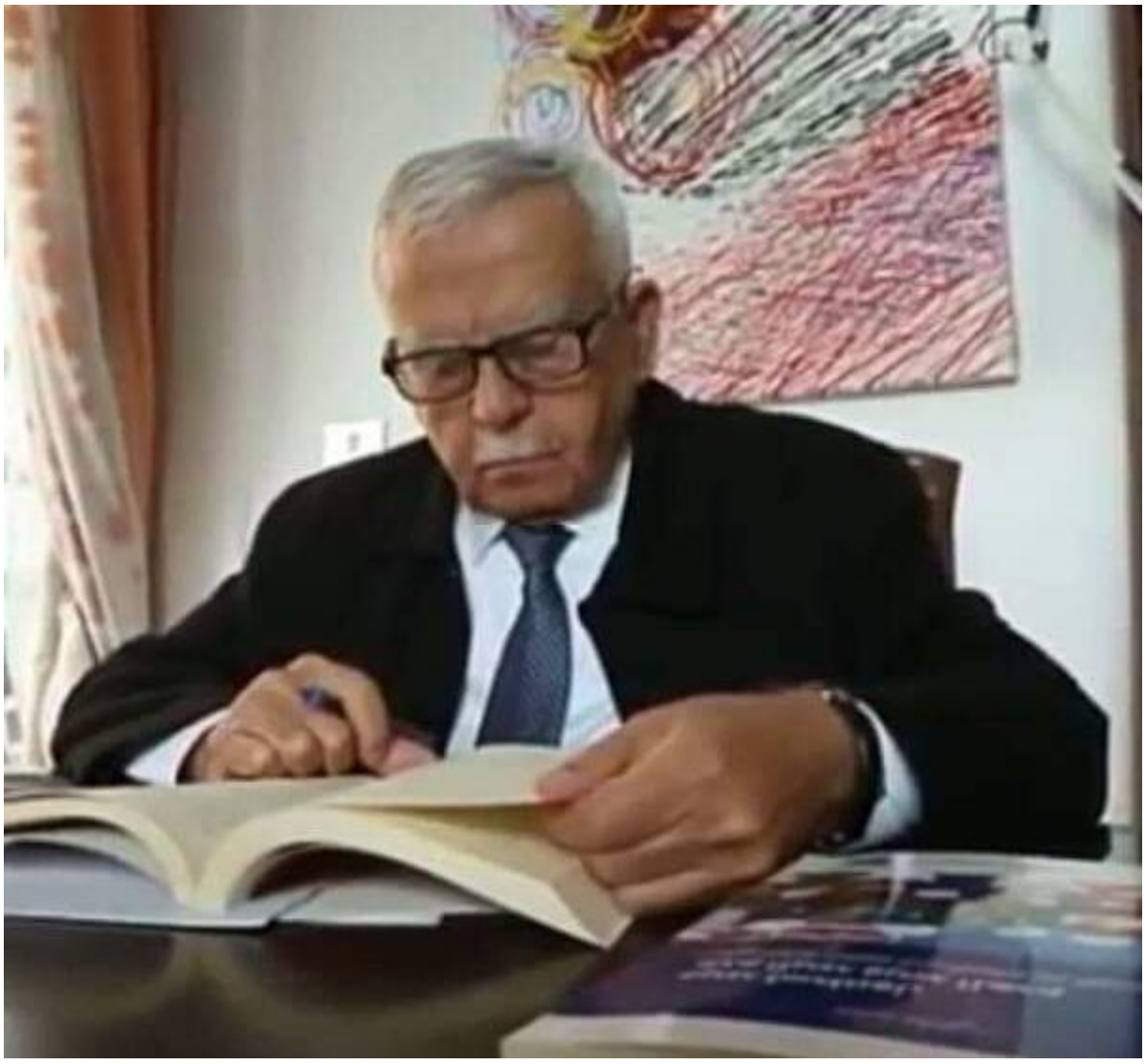
-واجهت الدولة العثمانية الكثير من الصعوبات في التصدي للطوائف غير إسلامية في محاربتها والقضاء عليها .

-في ظل التواجد العثماني ساد جبل لبنان نظام جديد عرف بنظام شكيب أفندي جاء هذا الأخير كحل وسط، واتخذت الإتجاهات السياسية في المشرق العربي تغيرات شتى سادت سوريا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ،كما لقيت السياسة التركية رفضا من قبل أهالي المشرق العربي (سوريا ،بيروت ،مصر)وعدم قبول التواجد العثماني في أرضهم .

-عرفت هذه الإتجاهات منذ الفترة الممتدة من (1860-1920)العديد من التغيرات،هذا ماعرفه وجيه كوثراني من خلال كتاباته عن الدولة العثمانية وتواجدها في دويلات المشرق العربي .

الملاحق

الملحق رقم 01: [1]



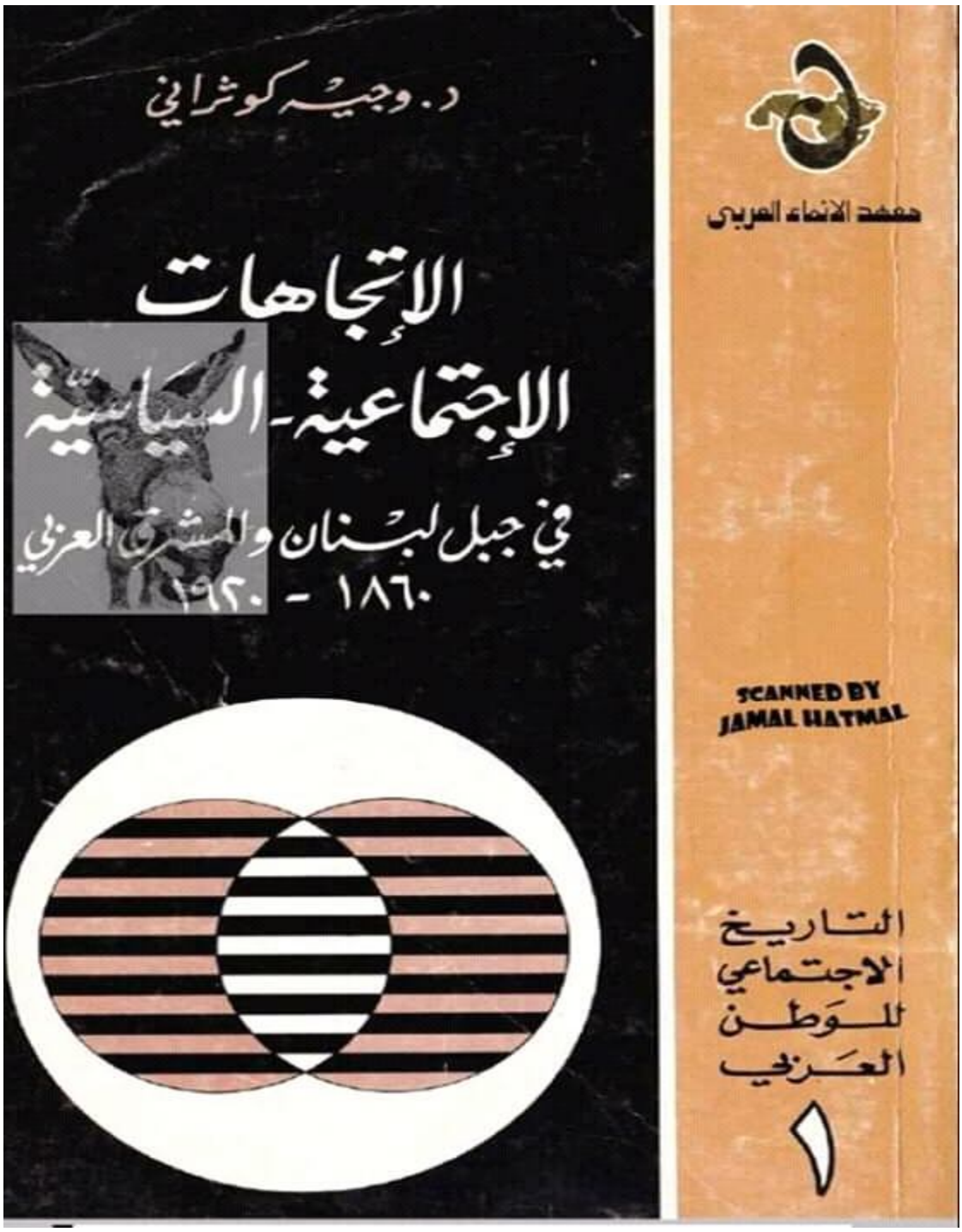
[1] غسان الشامي، مرجع سابق.

الملحق رقم 02: [1]



[1] وجيه الكوثراني، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق.

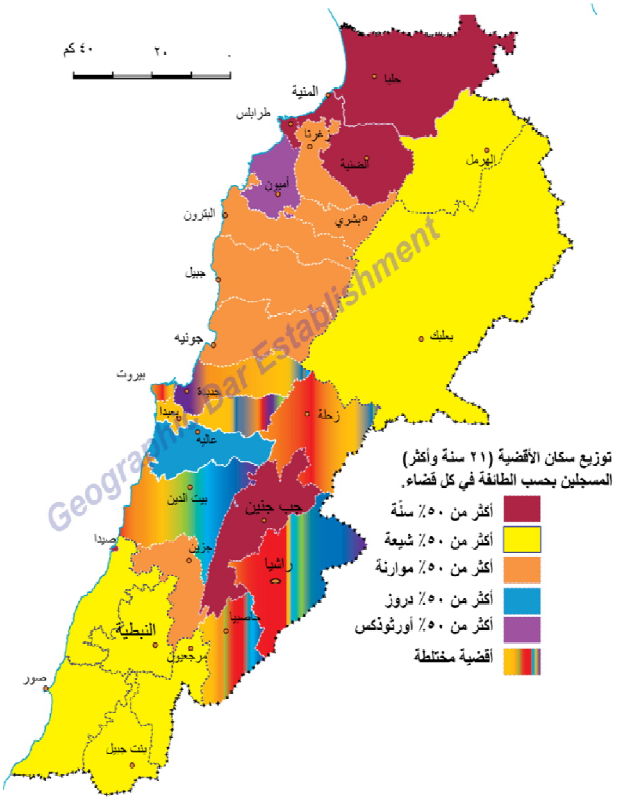
الملحق رقم 03: [1]



[1] وجيه الكوثراني، الاتجاهات الاجتماعية...، مرجع سابق.

الملحق رقم 04: [1]

خريطة - التوزيع الجغرافي للطوائف بحسب الأقضية والمحافظات في لبنان
(بالنسبة للسكان المسجلين في كل قضاء: ٢١ سنة وأكثر).



Geographic Dar Establishment

جميع الحقوق محفوظة.د. علي فاعور

التوزيع النسبي للطوائف في الأقضية المختلطة

الطوائف الكبرى في القضاء

زحلة: ٢٤٪ سنة، ٢١٪ كاثوليك، ١٧٪ موارنة.

راشيا: ٤١٪ دروز، ٣٣,٥٪ سنة...

حاصبيا: ٣٢٪ دروز، ٤٩٪ سنة .

الشوف: ٣١٪ دروز، ٣١٪ موارنة، ٢٨٪ سنة.

بعبدا: ٣٩٪ موارنة، ٢٢,٥٪ شيعة، ١٦,٥٪ دروز .

المتن: ٤٥٪ موارنة، ١٦٪ أرمن، ١٤٪ أرثوذكس .

[1] علي فاعور ،**أطلس لبنان** ،دار المؤسسة الجغرافية ،بيروت ،ص 78.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

1-أرسلان شكيب،**سيرة ذاتية** ،تحرير :سوسن النجار نصر ،الدار التقدمية ،لبنان ،2008م.

2-أنطونيوس جورج ،**يقضة العرب** ،ترجمة :ناصر الدين الأسد ،إحسان عباس ،ط8، دار العلم للملايين ،بيروت ،1987م.

3-جب هاملتون وهارولد بوون،**المجتمع الإسلامي والغرب** ،ترجمة :أحمد إبيش ،ج2،ط1،دار الكتب الوطنية ، أبو ظبي ،2012م .

4-الحصري ساطع ، **الدولة العثمانية والبلاد العربية** ،دار العلم للملايين ،بيروت ،1980م .

5-الحكيم يوسف ،**بيروت ولبنان** في **عهد آل عثمان** ،ج2،المطبعة الكاثوليكية ،بيروت،1964م.

6- الخالدي روحي ، **الإنقلاب العثماني وتركيا الفتاة** ، د/ط ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ، 2014م.

7-ريمون أندري ،**المدن العربية الكبرى في العصر العثماني** ، ترجمة : لطيف فرح ،ط1،دار الفكر للدراسات ،القاهرة ، 1991م .

8-ساحلي أغلو خليل ،تغير **طرق التجارة والتنافس بين ميناء طرابلس والإسكندرية في القرن السابع عشر** ، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام .

9-الشدياق طنوس ، **أخبار الأعيان في جبل لبنان** ، تقديم وفهرسة : فؤاد فرام البستاني ،ج2الجامعة اللبنانية ، بيروت 1970 م.

10-الصليبي كمال ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار الأنفاق الجديدة ، بيروت 1969م .

11- طوران مصطفى ، **أسرار الإنقلاب العثماني** ، ترجمة : كمال خوجة ، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1977م.

12- عبد الحميد الثاني ،**مذكراتي السياسية** ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1977م .

13- كرد محمد علي ، **خطط الشام** ، ج3،ط3،مكتبة النوري ، دمشق ، 1989م .

14-كرد علي محمد ، **خطط الشام** ، ج4 ، ط2، مكتبة النوري ، دمشق .

15-كرد محمد علي ، **خطط الشام** ، ج6، مكتبة النوري ، دمشق .

16- كامل مصطفى ، **المسألة الشرقية** ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 1889م.

17-كارل ماركس ، **المسألة الشرقية** ،ترجمة: جوزيف عبد الله ، د-د-ن،بيروت ن 1980 م.

18-الكواكبي عبد الرحمان، **طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد** ، تقديم :أسعد السحمراني ،ط3، دار النفائس ، بيروت ، 2006م .

19-مانتران روبير ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،ترجمة :بشير السباعي ،ج2،دار الفكر للدراسات القاهرة ،1993م.

20- لوتيسكي فلادمير ، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة : عفيف اللبناني ،دار القلم ، موسكو ، 1971م .

21- مليز باتريك ماري ، **سلاطين بني عثمان** ، ط1،مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 1986م.

22- نيازي الرسي أحمد ، **صحيفة من تاريخ الإنقلاب العثماني الكبير** ، تعريب : نولي الدين يكن ، مطبعة علي سكر .

المراجع :

1-إبراهيم الجمعي عبد المنعم ، **المشرق والمغرب العربي: دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر** ، القاهرة ، 2013م.

2-أمين أحمد ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د/ت .

3-أنيس محمد ، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (1519-1919)**،دار الجيل للطباعة ، القاهرة .

4-أوغلو أكمل الدين إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، ترجمة : صالح سعداوي ،ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ،استانبول ، 1999م.

5-أورطايلي إيليبر ،**العثمانيون في ثلاث قارات** ،ترجمة : عبد القادر عبد اللي، ج3،ط1،الدار العربية للعلوم ،بيروت ، 2014م.

6-إيلي منيف شهلة ، **الأيام الأخيرة في حياة خلفاء الدولة العثمانية** ، تقديم ومراجعة : محمد عبد الرحيم ، ط1،دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1998م.

7 -إينالجيك خليل ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار** ، ترجمة : محمد م.الأرناؤوط ، ط1،دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2002م.

8-إسماعيل عادل واميل خوري ،**السياسة الدولية في المشرق العربي من سنة 1879إلى1964**،ج4،دار النشر للسياسة والتاريخ ،بيروت .

9-بيتروسيان إيرينا، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية** ،تقديم ومراجعة : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 2006م.

10- البحراوي محمد عبد اللطيف ، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني(1808-1939)**، القاهرة ، 1978م .

11-بولس جواد ، **لبنان والمدن المجاورة** ، ط2،مؤسسة ا.بدران وشركاه للنشر والتوزيع ،بيروت ،1973م.

12- بني مرجة موفق ، **صحوة الرجل المريض** ،مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، بيروت ، 1984م.

13- بيضون جميل وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ، ط1 ،دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1991م .

14-بيهم محمد جميل ، **فلسفة التاريخ العثماني** ، الكتاب الثاني ، المكتبة التجارية ، بيروت ، 1954م.

15-تشينر فرانتس وآخرون ، **تاريخ العالم العربي** ،دار صادر ، بيروت ،1975م.

16-الجميل سيار ، **تكوين العرب الحديث** ، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1996م.

17-حتي فليب، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين** ، ج2، ترجمة كمال اليازجي ، دار الثقافة ، بيروت .

18- حتي فليب ، وجماعة من الأساتذة ، **تاريخ العرب** ، دار عند للطباعة والنشر ، بيروت ،1974م.

19-حنا عبد الله ، **حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** ،ط1، دار ابن خلدون ، 1985م .

20- حوراني ألبرت ، **الشرق الأوسط الحديث :طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا (1989-1918)**،ترجمة : أسعد صقر ، ج1 ، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق .

21- الخالدي محمد فاروق ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام : دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين** ، ط1، دار الراوي للنشر والتوزيع ، 2000م .

22-الخراشي سليمان بن صالح ، **كيف سقطت الدولة العثمانية** ، ط1 ، دار القاسم للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1420 هـ.

23- الخير عبد القادر محمد ، **نكبة الأمة العربية : سقوط الخلافة العثمانية** ، ط1 ، مكتبة وهبة ، 1985م.

24- خطار أبو أشقر يوسف ، **الحركات** في **لبنان إلى العهد المتصرفية** ، الراوي : حسين عصان أبو أشقر ، مطبعة الإتحاد ،بيروت ، 1966م.

25- الدوري عبد العزيز ، **مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي** ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1960 م .

26-عبد العزيز الدوري ، **التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي** ، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003م .

27- رافق عبد الكريم ، **العرب العثمانيون 1516-1916**، مكتبة أطلس ، دمشق، 1974م

28-روجان يوجين ، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر** ، ترجمة : محمد ابراهيم
الجندي ، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2011م .

29- رفيق محمد ومحمد بهجت ، **ولاية بيروت -القسم الجنوبي** ، مطبعة الإقبال ، بيروت ، 1660 م .

30- زيادة خالد ، **لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب** ، طبعة خاصة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2015م .

31- زيادة نقولا ، **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث** ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

32- زين زين نور الدين ، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1968م .

33-سنو عبد الرؤوف ، **النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية(1877-1881)**، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998م .

34-الشلق زكرياء ، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1916)**،ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م .

35- الشناوي عبد العزيز محمد ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية ،1980 م .

36-شاهين فؤاد ، **الطائفية في لبنان** ، ط3،دار الحصانة ، بيروت ، 1986م.

37- صالح نجيب ، **تاريخ العرب السياسي 1856-1456**،ط1،دار إقرأ، بيروت،1485م

38- صبري محمد ، **تاريخ مصر محمد علي إلى العصر الحديث** ، ط2، مكتبة مد بولي،القاهرة،1996م.

39-ضاهر مسعود ، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840 - 1990)**،د.د.ن،بيروت1991م.

40- ضاهر مسعود ، **الجذور** التاريخية **للدولة للمسألة الطائفية اللبنانية (1697-1861)**،دار الفارابي ، بيروت ، 1986م.

41-الضيقة حسن ، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة** ، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات ، بيروت ، 1997م.

42- طرابلسي فواز ، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف** ، رياض الويس للكتب ، بيروت ، 2008 م.

43-الطاهري حمدي، **سياسة الحكم في لبنان** ، ط2 ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1976م

44-طقوس محمد سهيل،**تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة** ، ط3، دار النفائس ، بيروت ،2013م .

45- عكا ش سامر ، **يوميات شامية :قراءة في التاريخ الثقافي لدمشق العثمانية في القرن الثامن عشر** ، ط1، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2015م.

46- عزت عبد الكريم أحمد، **التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني** ، م1، حوليات كلية الآداب ،جامعة عين شمس ، 1951م.

47-العزاوي قيس جواد ،**الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط** ،ط1،الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 1994م.

48-العزاوي قيس جواد ،**الدولة العثمانية من الخلافة إلى الإنقلابات (1908-1913)**،ترجمة :عاصم عبد ربه ،ط1،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2017م .

49-عوض عبد العزيز محمد ، **الإدارة العثمانية في الدولة العثمانية (1864-1919)**،تقديم:أحمد عزت عبد الكريم ، د/ط، دار المعارف ،مصر ،د/ت.

50-عباس بدر الدين ، **القضية اللبنانية** في **تاريخها الحديث والمعاصر** ، منشورات أسمار ، باريس ،2007م.

51-عمر عمر عبد العزيز ، **تاريخ لبنان الحديث (1516-1915)**،ط1، دار الضفة العربية ، بيروت ، 2004م.

52-غرايبية عبد الكريم ، **سورية في القرن التاسع عشر (1840-1876)**،ط2،معهد الدراسات العربية العالمية ،جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1962م.

53-غربي الغالي ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي(1288-1916)**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2007م,

54- غنيمي الشيخ رأفت ، التاريخ **المعاصر للأمة العربية الإسلامية** ، ط1، دار الثقافة، القاهرة ، 1992م .

55- الفتوني علي عمر، **تاريخ لبنان الطائفي** ،ط1،دار الفارابي ، بيروت – لبنان،2013م

56-قاسطلي نعمان ،**الروضة الغناء في دمشق الفيحاء** ،ط1دار الرشد علي ،سلسلة تواريخ الرحلات ،بيروت –لبنان ،1879م.

57- قرم جورج ،**تعدد الأديان وأنظمة الحكم :دراسة سوسولوجية وقانونية مقارنة** ،دار النهار للنشر ،بيروت،1979م.

58-كوثراني وجيه ،**السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام** ،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1988م.

59-كوثراني وجيه ،**الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** ،(1860-1920)،ط1،معهد الإنماء العربي ،بيروت،1976م.

60- كوثراني وجيه ،**الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين** العثمانية والصفوية القاجارية ،ط4،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2015م .

61-كوثراني وجيه ،**بلاد الشام في مطلع القرن العشرين :السكان والإقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني وقراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية** ،ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2013م.

62-كوثراني وجيه وآخرون ،**المسيحيون العرب : دراسات ومناقشات**،ط1،مؤسسة الأبحاث العربية ،بيروت ،1972م.

63-كوثرني وجيه ،**تاريخ التأريخ :اتجاهات مدارس ومناهج** ،ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2012م.

64-كوثراني وجيه ، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي أبان الثورة الكمالية في تركيا** ،ط1،دار الطليعة ،بيروت ،1996م.

65-محمد مجاهد زكي ،**الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية** ،ط2،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1994م.

66-مصطفى أحمد عبد الرحيم ،**في أصول التاريخ العثماني** ،ط1،دار الشروق،القاهرة ،1982م.

67-محمود مصطفى نادية وآخرون ،**العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامية ،القاهرة ،1996م.

68-المغازي أماني بنت جعفر بن صالح ،**دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية** ط1،مكتبة العبيكان ،الرياض،2004م.

69-المقدسي أنيس خوري ،**الإتجاهات الأدبية في العالم العربي الحديث:دراسات تحليلية للعوامل الفعالة في القضية العربية الحديثة ولظواهرها الأدبية الرئيسية** ،بيروت.

70-النعيمي أحمد نوري ،**النظام السياسي في تركيا** ،ط1،دار زهران ،للنشر والتوزيع ،عمان ،2011م.

71-النفراوي محمد الناصر ، **التيارات الفكرية السياسية في السلطة العثمانية (1839-1918)**،ط1، دار محمد علي الحامي ،تونس ،2001م.

72-هلال رضا ،**السيف والهلال:تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة** العسكرية والإسلام السياسي ،ط1،دار الشروق،القاهرة ، 1999م.

73- ياغي إسماعيل أحمد،**الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**،مكتبة العبيكان ،الرياض ،1995م.

74- ياغي إسماعيل أحمد،**العالم العربي في التاريخ الحديث**،ط1،مكتبة العبيكان ،الرياض،1997م.

75- يحي جلال،**العالم العربي الحديث**،دار المعارف،القاهرة ،1985م.

المذكرات والأطروحات الجامعية :

1-أحمد عبده أحمد ،**السيد** محمد **رشيد رضا حياته وأدبه**،بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في الأدب والنقد ، قسم الآداب والنقد ،جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2007م

2-بعيو غانية ،التنظيمات **العثمانية وآثارها على الولايات العربية :الشام والعراق نموذجا (1839-1876)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ،2008-2009م.

3-شرفة فريدة ،**العلاقات بين الخلافة العثمانية وبلاد الشام أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،باتنة 2015،1-2016م.

الدوريات:

1-أبي حيدر رباحي ،**سببية الهجرة الإسلامية من جبل لبنان باتجاه ولاية الشام في القرن التاسع عشر** ،**المجلة التاريخية المغربية** ،مركز الدراسات والبحوث العثمانية ،تونس،1988م

2-بن حادة عبد الرحيم ،**حوار مع المؤرخ وجيه كوثراني** ،**مجلة أسطور** ،العدد4،المركز للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2016م.

3-بيضون تغاريد ،**السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر** ،**مجلة الإجتهاد**،العدد45-46،السنة 11،دار الإجتهاد،بيروت ،شتاء وربيع،2000م.

4-التنوجي محمد،**التفاعل الإجتماعي في ولاية حلب بين العثمانيين والعرب** ،**المجلة التاريخية المغربية** ،مركز الدراسات والبحوث العثمانية ، تونس،1998م.

5-حوراني ألبرت ،**الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث** ،**مجلة تاريخ العرب والعالم** ،العدد 15،كانون الثاني -يناير،1980م.

6-زهر الدين صالح ،**السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في** بلاد الشام ،**مجلة الإجتهاد**،العدد15-16،دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر ،بيروت،1992م

7- شمس الدين محمد مهدي ،**الإجتهاد في الشريعة الإسلامية** ،**مجلة العرفان** ،العدد13،مارس1984م.

8-عباس الجنابي بثينة ،**نظم الحكم للإدارة العثمانية في الوطن العربي** ،كلية التربية للبنات،قسم التاريخ ،العدد2011،75م.

9-علو السامراني أحمد محمود ومحمد حمزة حسن الديلمي ،**الإنكشارية ودورهم في الدولة العثمانية حتى عام 1828**،د/ط مجلة التربية والعلم ،مج17،العدد الثاني ، 2010م.

10-كوثراني وجيه ،**التنظيمات العثمانية بين النظام القديم والجديد** ،**مجلةالإجتهاد**،العدد،45-46،دار الإجتهاد،بيروت ،2000م.

11-كوثراني وجيه ،**التنظيمات العثمانية والدستور :بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما** ،**مجلة تبين**،العدد3،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،قطر ،شتاء ،2013م.

12-كوثراني وجيه ،العلماء والطرق الصوفية والتنظيم الحرفي ،المجلة التاريخية المغربية ،مركز الدراسات والبحوث العثمانية ،تونس ،1988م.

13-كوثراني وجيه ،**في التاريخ للتحولات المتخيلة أصولا للدولة** ،**مجلة أسطور** ،العدد7،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،كانون الثاني ،يناير ،2015م.

14-كوثراني وجيه ،**التاريخ والذاكرة والكتابة التاريخية** ،**مجلة أسطور** ،العدد4،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،2016م.

الموسوعات والقواميس:

الموسوعات:

1-غربال محمد شفيق،**الموسوعة العربية الميسرة** ،مج1،دار الشعب ومؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ،القاهرة ،1965م.

2- كيدو أكرم ،**موسوعة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية** ،ترجمة :هاشم الأيوبي ،ط1،منشورات جروس برس،طرابلس -لبنان،1992م.

3-الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية** ،تحرير :ماجد نعمة وآخرون ،ج2،دار الهدى للنشر والتوزيع ،المؤسسة العربية للدراسات ،بيروت .

القواميس:

1-حلاق حسين ،عباس صباغ ،**المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية** ،ط1،دار العلم للملايين ،بيروت ،1999م.

2-الخطيب محد عبد الكريم ،**معجم المصطلحات والألقاب التاريخية** ،ط1،مؤسسة الرسالة،بيروت ،1996م.

3- صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ،مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ،2000م.

الملتقيات والندوات العلمية:

1-بن ساعد عائشة ،**دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية بلبنان** ،جامعة خميس مليانة ،04-01-2018م.

2-الشامي غسان ،**أجراس المشرق :الإتجاهات السياسية في لبنان** ،بحث وتقرير :نادية عزارا ،قناة الميادين ،2019م.

3-التركي مالك ،**فسحة فكر مع المفكر وجيه كوثراني** ،قناة العربي ،13-05-2018م.

4-طربين أحمد ،**لبنان من عهد المتصرفية إلى بداية الإنتداب(1861-1920)**، محاضرات ألقاها لطلبة قسم التاريخ ،معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية ،القاهرة ،1968م.

الفهـــرس

الفهرس

العنوان **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة

المبحث الأول: وجيه كوثراني ومؤلفاته التاريخية

تمهيد..... 7

أولا: التعريف بالكاتب..... 8

1-مولده ونشأته..... 8

2-تعليمه..... 8

ثانيا: إنتاجه العلمي..... 11

1-الكتب..... 11

2-مقالات وبحوث وأعمال أخرى..... 14

ثالثا: نماذج من كتاباته التاريخية..... 15

1-السلطة والمجتمع والعمل السياسي..... 15

2-الاتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان..... 20

خلاصة المبحث..... 25

المبحث الثاني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي

تمهيد..... 27

أولا : الدولة العثمانية ومؤسساتها التاريخية..... 28

1-المؤسسة الدينية..... 28

2-المؤسسة العسكرية 31
3-السلطات المحلية..... 34
ثانيا : التنظيمات العثمانية وأنماط السلطة..... 37
1-أهداف التنظيمات..... 37
2-مركزية السلطة في المدينة والريف..... 40
3-المأزق التطبيقي للتنظيمات العثمانية 43
ثالثا : العمل السياسي الحديث في ظل الدولة العثمانية..... 46
1-الظروف الدولية للدولة العثمانية (خارجيا و داخليا)..... 46
2-مظاهر الوعي السياسي العربي..... 49
3-السياسات الدولية تجاه العمل السياسي المحلي..... 52
خلاصة المبحث..... 55
المبحث الثالث: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي
تمهيد..... 57
أولا:الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية قبل 1860م..... 58
1-التعريف بمنطقة إمارة الجبل..... 58
2-طبيعة السلطة ونظام الحكم للإمارة في ظل الدولة العثمانية..... 59
3-الطوائف الدينية والملل..... 64
ثانيا :النظام الجديد في جبل لبنان في إطار الدولة العثمانية..... 72
1-الصراع بين الموارنة و الدروز..... 72
2-النظام الجديد لشكيب أفندي..... 73
ثالثا : الإتجاهات السياسية للمشرق العربي في ظل الدولة العثمانية. 79
1-أوضاع سوريا في ظل الدولة العثمانية..... 79

2-التعرف إلى الهوية السياسية..... 82
3-النضال السياسي ضد السياسة التركية في المشرق..... 85
خلاصة المبحث..... 89
خاتمة 90
الملاحق..... 93
قائمة المصادر والمراجع..... 98
الفهرس..... 114